

دراسات في محاسبة شركات الأموال

إعداد

د/ محمد الرملي أحمد

أستاذ المحاسبة المساعد المتفرغ

كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

٢٠٢٣م

تقديم

نعيش اليوم عصر المعلومات. فالمعلومات أصبحت سمة من سمات العصر الذي نعيشه أفرادًا أو جماعات اجتماعية أو إقتصادية، فالمعلومات أصبحت من مستلزمات الإدارة الواعية في أي تنظيم مهما اختلف طبيعته أو أهدافه. فقيام الإدارة بمهامها يتطلب الكثير من المعلومات، وتتعدد اليوم المداخل المؤدية إلى إنتاج المعلومات على مستوى التنظيمات مجالاتها وأشكالها القانونية. وتلعب الشركات عموماً وشركات الأموال بصفة خاصة دوراً له أهمية وخطورة في مختلف مناحي النشاط الإقتصادي، إذا أصبحت هذه الشركات كشكل تنظيمي قانوني تهيمن على مساحة واسعة من النشاط الإقتصادي في معظم دول العالم.

وتحتاج إدارة تلك الشركات وملاكها والمتعاملين معها إلى معلومات كثيرة تفيد الإدارة في القيام بمهامها وتخلي مسؤوليتها تجاه حملة الحقوق والمصالح بها. وتأتي محاسبة شركات الأموال لكي تفي بهذا الغرض. ويتناول هذا الكتاب توضيح المفاهيم والمبادئ العلمية والمشكلات التطبيقية المتعلقة بمحاسبة شركات الأموال بأشكالها المختلفة: شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة. وفي هذا الكتاب حاولنا قدر الطاقة أن نطوف على موضوعات متعددة تقع في لب مشكلات محاسبة شركات الأموال بأنواعها المختلفة. وقدم الكتاب عرضاً نظرياً للمفاهيم والأسس مع أمثلة تطبيقية متدرجة المستوى منتهاياً بأسئلة نظرية وتطبيقية محلولة. ولعل الكتاب يقدم للقارئ عوناً على فهم الجوانب المتعلقة بمحاسبة شركات الأموال. وتحفزه على مزيد من الإطلاع.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

طليعة شركات الأموال

واجراءات تأسيسها

الفصل الأول

طبيعة شركات الأموال وإجراءات تأسيسها

مقدمة:

لشركات الأموال أهمية فائقة للاقتصاد الوطني في أي دولة من الدول لما لهذه الأشكال من التنظيمات من قدرة على تعبئة الموارد الاقتصادية واستغلالها في مجالات قد لا تستطيع المنشأة الفردية أو شركات الأشخاص ولوجها. ولذلك فقد ثالث شركات الأموال اهتماما تشريعيا فائقا من خلال القانون التجاري المدني والقرارات الوزارية المنظمة لعمل هذه الشركات. ويعتبر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م منظماً لإحكام عمل شركات الأموال والذي استمر العمل به حتى تم استبداله بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م والذي واكب التطورات الاقتصادية والمالية التي أعقبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر. ثم تلى ذلك صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م الخاص بسوق رأس المال. والذي ينظم عملية تداول أسهم الشركات في البورصة. ويتناول هذا الفصل التعريف بشركات الأموال وأشكالها وخصائصها وإجراءات شهرها وتكييف أنواع شركات الأموال كوحدة محاسبية.

ويعتبر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م منظماً لإحكام عمل شركات الأموال والذي استمر العمل به حتى تم استبداله بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م والذي واكب التطورات الاقتصادية والمالية التي أعقبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر. ثم تلى ذلك صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م الخاص بسوق رأس المال. والذي ينظم عملية تداول أسهم الشركات في البورصة.

ويتناول هذا الفصل التعريف بشركات الأموال وأشكالها وخصائصها وإجراءات شهرها وتكييف أنواع شركات الأموال كوحدة محاسبية.

تعريف شركات الأموال:

تعرف شركات الأموال بأنها الشركات التي تقوم على الاعتبار المالي وليس الاعتبار الشخصي. بمعنى أن شخصية الشريك لا يكون لها اعتبار ويستطيع الشريك أن يتصرف في حصته دون الحصول على موافقة من باقي الشركاء، كما أن وفاة الشريك أو إفلاسه أو انسحابه لا يترتب عليه انقضاء الشركة وهناك ثلاثة أشكال قانونية لشركات الأموال هي:

أولاً: شركات مساهمة:

شركة المساهمة وفقاً للمادة (٢) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ هي الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون. وفي هذا النوع من الشركات فان مسئولية المساهم تقتصر على أداء قيمة الأسهم التي تكون في حوزته، وبالتالي فهو لا يسأل عم ديون الشركة إلا في حدود ما يملكه من أسهم. وقد أشار القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ إلى أن نظام الشركة يحدد القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه، ولا يطبق هذا النص على الشركات التي كانت قائمة وقت العمل بهذا القانون.

خصائص شركات المساهمة:

تتسم شركات المساهمة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات، ويتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

^١ هذا القانون خاص بشركات الأموال في مصر.

١. الشركة لها شخصية معنوية مستقلة:

شخصية بمعنى أن الشركة المساهمة يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الملاك نظرا لان الذمة المالية للشركة تكون مستقلة عن الذمة المالية للملاك كأم انه من حق الغير مقاضاة الشركة ومن حق الشركة التقاضي باسمها، بالإضافة إلى أن اسم الشركة ومقرها يختلف عن أسماء ومقار الملاك (المساهمين).

٢. مسئولية المساهمين المحدودة:

حيث إن مسؤولية المساهم تكون في حدود بما يملكه من الأسهم في الشركة بعكس شركات التضامن التي يكو فيها الشريك مسئولا عن كافة ديون الشركة وتعهداتها.

٣. الأسهم قابلة للتداول:

حيث إن رأس مال الشركة يكون مقسمة إلى أسهم (حصص) متساوية، هذه الأسهم تطرح للتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة)، ويكون من حق المساهم أن يقوم ببيع ما يملكه من أسهم دون الحاجة للحصول على إذن من الملاك، ويترتب على ذلك أن ملاك الشركة يتغيرون نتيجة لتغيير ملاك الأسهم.

٤. انفصال الملكية عن الإدارة:

نظرا لتعدد ملاك الشركة فإنهم لا يستطيعون جميعهم القيام بإدارة الشركة، وبالتالي فإنهم يلجأون إلى انتخاب إدارة من بينهم (مجلس الإدارة) لكي تتول تسيير أعمال الشركة، وقد أكد قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن يتكون مجلس الإدارة من عدد فردي لا يقل عن ثلاث أعضاء يتم انتخابهم بواسطة الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات. ورغم ذلك إلا أن القانون يستثنى تعيين اول مجلس إدارة للشركة حيث أشار إلى أن تعيين أول مجلس إدارة يتم بواسطة المؤسسين لمدة لا تزيد عن خمس سنوات كما أكد القانون على ضرورة أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا لعدد من الأسهم لا تقل قيمتها عن الجزء الذي يحدده النظام الاساسي للشركة، وقد قدرت اللائحة التنفيذية للقانون حد أدنى وهو

٥٠٠٠ جنيه على أن يتم إيداع الأسهم في أحد البنوك ولا يجوز التصرف فيها إلا بعد انتهاء مدة العضوية.

٥. الاستمرار

حيث إن مدة حياة الشركة لا تنتهي بوفاة أحد المساهمين أو إفلاسه وذلك على عكس شركات الأشخاص التي تقوم على أساس الاعتبار الشخصي.

إجراءات تأسيس شركة المساهمة:

عند القيام بتأسيس شركة مساهمة فإن الأمر يتطلب إتمام إجراءات معقدة وطويلة والحصول على تراخيص وتصريحات من جهات عديدة، والمشرع استهدف من ذلك حماية الاقتصاد القومي وتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات وأيضا حماية أصحاب رؤوس الأموال والمجتمع بصفة عامة.

وقد يتم تأسيس شركة المساهمة تأسيسا أوليا إذا كانت الشركة غير موجودة بالفعل على ارض الواقع ويرغب المؤسسون في إيجادها. وأيضا قد يتم التأسيس تأسيسا تحوليًا، إذ تقوم شركة المساهمة على أنقاض شركة أخرى من خلال تغيير شكل الشركة القديمة إلى شركة مساهمة جديدة بشخصية اعتبارية جديدة. ومن أمثلة ذلك تحول شركة التضامن أو التوصية بالأسهم أو الشركة ذات المسؤولية المحددة إلى شركة مساهمة.

تعريف المؤسس:

عرفت المادة ٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المؤسس بأنه "كل من يشترك اشتراكًا فعليًا في تأسيسها بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك" ويعتبر مؤسسًا على وجه الخصوص كل من وقع العقد الابتدائي أو طلب الترخيص في تأسيس الشركة أو قدم حصة عينية عند تأسيسها.

ويجوز أن يكون المؤسس شخصًا طبيعيًا أو شخصيًا اعتباريًا خاصًا أو عامًا. ويمكن أن تشترك عدة شركات في تأسيس مساهمة.

ولا يعتبر في حكم المؤسس من يقتصر دوره على المعاونة في الترويج لمشروع الشركة أو الدعاية لها أو الوكيل عن الغير. وعلى سبيل المثال لا يعتبر من المؤسسين من يقوم ببعض أعمال الخبرة الشهوية كالمحامي أو المحاسب أو المهندس الاستشاري.

عدد المؤسسين:

أشارت المادة ٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م على أنه لا يجوز أن يقل ٩ عدد الشركاء المؤسسين في شركات المساهمة عن ثلاثة، فإذا كان عدد المؤسسين ثلاثة اشخاص فقط؛ استلزم الأمر أن يكونوا شركاء وأن يكتتبوا في رأس مال الشركة بحصة نقدية أو عينيه ويجمع بالتالي كل منهم بين صفة المؤسس وصفة الشريك في وقت واحد حتى تكون لهم مصلحة في تأسيس الشركة.

وإذا قل عدد الشركاء عن ثلاثة أشخاص اعتبرت الشركة منحلة قانونًا إن لم تبادر خلال ستة أشهر على الأكثر إلى استكمال هذا النصاب. ويكون من تبقى من الشركاء في جميع أمواله عن التزامات الشركة خلال هذه المدة.

الشروط الواجب توافرها في المؤسس:

١- أن يكون المؤسس كامل الأهلية ولا سيما وأنه سيتحمل المسؤولية المترتبة على الأعمال المرتبطة بعملية التأسيس في حالة فشل مشروع التأسيس.

٢- لا يجوز أن يكون ضمن المؤسس كل من سبق الحكم عليه بعقوبة في جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو تفتيس أو عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في القانون.

٣ - لا يجوز أن يكون المؤسسين ممن يتولون أي عمل في الحكومة أو القطاع العام أو أي هيئة عامة إلا إذا كان بمثابة تمثيل للجهة التي يعمل بها. ويجوز الاستثناء من هذا الحكم في حالات خاص بإذن خاص من الوزير المختص، على ألا يتولى المؤسس رئاسة مجلس إدارة الشركة أو العضو المنتدب بها.

خطوات تأسيس شركة مساهمة ذات اكتتاب عام:

١- تحرير العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة:

العقد الإبتدائي هو العقد الذي يبرسه المؤسسون فيما بينهم بعد استقرارهم على مشروع الشركة. ويلتزمون بمقتضاة بالسعي نحو إتمام إجراءات الشركة. ويطلق على العقد عقد التأسيس. والعقد الإبتدائي ليس هو عقد الشركة لأن الأخير هو الذي ينشأ الشركة. ويتضمن العقد بيانات إلزامية تتعلق باسم الشركة وغرضها ورأس مالها وعدد الأسهم ومراتبها والقيمة الاسمية للأسهم وأسماء المؤسسين ومهنة كل منهم وجنسياتهم وعناوينهم ومدة الشركة ومركزها.

أما النظام الأساسي للشركة فيعتبر دليل للشركة حيث يشتمل على بيانات تفصيلية لما ورد في العقد الإبتدائي والإجراءات المنظمة للعمل وطرق - الإدارة والجمعية العمومية ومراقبة الحسابات وأسباب حل وتصفية الشركة.

٢- طلب التأسيس وموافقة لجنة فحص الطلبات:

بعد تحرير العقد الإبتدائي للشركة ونظامها الأساسي. يتقدم المؤسسون بطلب إلى الإدارة العامة للشركات يرفق به العقد الإبتدائي والنظام الأساسي للشركة وكافة الأوراق والمحركات التي يتطلبها القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م التنفيذية. وبعد التأكد من اكتمال الطلب يتم إحالة الأوراق إلى لجنة فحص الطلبات والتي تتشكل بقرار من الوزير المختص من مجموعة من الأفراد برئاسة أحد وكلاء الوزارة وعضوية ممثل عن إدارة الفتوى ومدير عام الإدارة العامة

للشركات وممثل عن الهيئة العامة لسوق المالي وممثل عن الهيئة العامة للاستثمار وممثل
مصلحة السجل التجاري وممثل عن الاتحاد العام للغرف التجارية ويصدر اللجنة قرارها
بالموافقة أو الاعتراض خلال ٦٠ يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الأوراق.

٣- موافقة الوزير المختص:

لا تعتبر موافقة لجنة فحص الطلبات الخاصة بتأسيس الشركات التي تطرح أوراقها للاكتتاب
العام نهائية إلا بعد اعتمادها من الوزير المختص بعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال.
وفي حالة إذا لم يصدر قرار من الوزير بإنشاء الشركة خلال ٦٠ يوما من تاريخ عرضها
عليه اعتبر ذلك بمثابة موافقة على تأسيس الشركة. ويتعين عرض الأمر على الوزير
المختص خلال ١٥ يوما على الأكثر من تاريخ موافقة اللجنة.

٤- الاكتتاب في رأس المال:

حددت اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م في المادة ٦ حدًا أدنى لرأس مال شركة
المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ ج خمسمائة ألف جنيه والا
يقل ما يكتتب فيه مؤسسوا الشركة من رأس المال المصدر عن نصف رأس المال او يساوى
١٠% من رأس المال المرخص به أي المبلغين أكبر، ويشترط الا يقل مقدار الأسهم التي ت
لاكتتاب العام عن ٢٥% من مجموع قيمة الأسهم النقدية. وأشارت المادة ٣٢ من القانون
المشار إليه على أن يكون رأس المال المصدر مكتتب فيه بالكامل وأن يقوم كل مكتتب
بدفع ربع القيمة الاسمية للاسهم النقدية على أن تسدد كامل قيمة الأسهم خلال مدة لا تزيد
على عشر سنوات من تاريخ التأسيس.

٥- عقد الجمعية التأسيسية للشركة:

يتم عقد الجمعية التأسيسية بناء على دعوة المؤسسين أو وكيلهم خلال شهر من تاريخ
الاكتتاب أو تقديم تقرير اللجنة المختصة بتقييم الخصاص العينية أيهما أقرب.

ويتضمن إعلان الدعوة على الانعقاد كل من اسم الشركة وموقعها ومقدار رأس المال ويوم وساعة الاجتماع ومكانة والنصاب المحدد لصحته. كما تحدد في الدعوة الموضوعات التي سيتم طرحها للمناقشة وأيضًا يتضمن الإعلان الموعد التالي لعقد الجمعية للمرة الثانية. إذا لم يتوافر في الاجتماع الأول شروط صحته وبحيث ألا تزيد الفترة بين الاجتماعيين عن خمسة عشر يومًا.

وتختص الجمعية التأسيسية بالنظر في الأمور التالية:

أ- المصادقة على تقرير الحصص العينية.

ب- الموافقة على نظام الشركة أو تعديله.

ج- المصادقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

د- المصادقة على تعيين مراقب الحسابات.

هـ- مناقشة تقرير المؤسسين عن عملية تأسيس الشركة ومصروفاتها.

٦- إجراءات شهر الشركة:

لا يترتب على إجراءات التأسيس السابقة ميلاد الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة. وإنما يجب القيام بشهر الشركة عن طريق القيد في السجل التجاري. والنشر في الجريدة الرسمية أو النشرة الخاصة التي تصدر لهذا الغرض أو بغير ذلك من الطرق.

خطوات تأسيس شركة مساهمة ذات الاكتتاب المغلق:

طبقًا للمادة ٣٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يمكن القول أن شركة لمساهمة ذات الاكتتاب المغلق يقصد بها الشركة التي يقتصر الاكتتاب في رأس مالها على المؤسسين فقط أو عليهم وعلى غيرهم من الذين لا تتوافر لهم صفة لاكتتاب العام.

وتعتبر إجراءات تأسيس هذا النوع من الشركات أكثر يسراً من إجراءات تأسيس شركات المساهمة ذات الاكتتاب العام.

١- تحرير العقد الإبتدائي والنظام الأساسي للشركة:

تسرى بشأن تحرير العقد الإبتدائي والنظام الأساسي نفس الأحكام الخاصة بالشركات ذات الاكتتاب العام.

٢- طلب التأسيس وموافقة اللجنة:

تسرى بشأن إجراءات فحص طلبات التأسيس نفس الأحكام الخاصة بالشركات ذات الاكتتاب العام. إلا أن موافقة اللجنة في هذه الحالة تعتبر نهائية ومن ثم تنتفى الحاجة إلى موافقة الوزير المختص على تأسيس الشركة.

٣- الاكتتاب في رأس المال:

يجب أن يكتب المؤسسون في جميع أسهم رأس المال المصدر. وأن يقوموا بسداد المقدار الواجب سداه مع الأخذ في الاعتبار ان الحد الأدنى لرأسمال الشركة هو ٢٥٠,٠٠٠ ج مائتين وخمسين كما يلزم أداء الحصص العينية بالكامل، ويقسم رأس المال إلي أسهم متساوية القيمة ولا تقل قيمة السهم عن ٥ جنيهاً ولا تزيد عن ١٠٠٠ ج

٤- عقد الجمعية التأسيسية:

تسري في هذا الشأن الأحكام السابق الإشارة إليها بخصوص شركات المساهمة ذات الاكتتاب العام إلا أن موعد انعقاد الجمعية في حالة الشركات ذات الاكتتاب المغلق يتم خلال شهر من تاريخ انتهاء الموعد المحدد للمشاركة أو تقديم تقرير اللجنة المختصة بتقييم الحصص العينية أيهما أقرب. وتختص الجمعية التأسيسية بالنظر في ذات الأمور السابق الإشارة إليها عند تناول الشركة ذات الاكتتاب العام.

٥- إجراءات شهر الشركة:

يسرى في هذا الخصوص نفس الأحكام الخاصة بالشركة ذات الاكتتاب العام.

ثانياً: شركات التوصية بالأسهم:

طبقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن شركة التوصية بالأسهم هي شركة يتكون رأس مالها من حصة أو أكثر يملكها شريك متضامن أو أكثر واسهم متساوية القيمة يكتتب فيها مساهم ويمكن تداولها على الوجه المبين في طبيعة شركات الأموال. وإجراءات تأسيسها القانون.

لذلك نجد أن هذا النوع من الشركات يتكون من نوعين من الشركاء هما:

١- شركاء متضامنون:

وهؤلاء الشركاء يتم النظر إليهم مثل الشركاء المتضامنون في شركات التضامن، حيث يكون الشريك مسئولاً عن كافة التزامات الشركة وهي مسئولية غير محدودة بمقدار حصته في رأس المال، ويمكن أن يتكون عنوان الشركاء من اسم أو أكثر من اسما الشركاء المتضامنون.

٢- شركاء مساهمون

وهم الشركاء الذين تكون مسئوليتهم عن التزامات الشركة محدودة بقدر حصتهم في رأس المال، ولا يجوز أن يشتمل اسم الشركة على احد أسماء هؤلاء الشركاء.

خصائص شركات التوصية بالأسهم:

شركة التوصية بالأسهم لها شخصية معنوية مستقلة ولكن تختلف حدود الاستقلال فيها عما هو كائن في شركة المساهمة. وتستند الشركة إلى كل من الاعتبارات المالية والشخصية معاً.

وتتميز تلك الشركات بمجموعة من الخصائص منها:

١ - شخصية معنوية مستقلة بشكل غير تام:

لشركة التوصية بالأسهم شخصية معنوية مستقلة عن شخصية ملاكها فلها حق تملك الأصول ومقاضاة الغير ومقاضاة الغير لها. إلا أن الشركة يمكنها أن تتخذ اسم لها يتكون من اسم واحداً أو أكثر الشركاء المتضامنين فقط دون غيرهم.

٢ - محدودية نطاق تداول حصص رأس المال:

تتكون شركة التوصية بالأسهم من فريقين: فريق الشركاء المتضامنون وفريق الشركاء الموصون. وتعتبر الشركة شركة أشخاص بالنسبة للفريق الأول، وبالتالي لا يجوز تداول حصص الشركاء المتضامنون بأي صورة من صدر التداول كالبيع والتنازل. وتعتبر الشركة شركة أموال بالنسبة للفريق الثاني، إذ يجوز تداول حصص فريق الشركاء الموصين بالبيع والتنازل والانسحاب. وعليه تكون الحصص القابلة للتداول هي حصص الشركاء الموصين فقط.

٣- اختلاف نطاق مسئولية الشركاء: الشركاء المتضامنون تقع عليهم مسئولية كاملة (تضامنية وشخصية) عن ديون الشركة وأفعالها تجاه الغير. أما الشركاء الموصون فلا تقع

عليهم إلا مسئولية محددة عن ديون الشركة بقدر مساهمتهم في رأس المال ولا يسألون عن أفعال الشركة لعدم جواز اشتراكهم في الإدارة.

٤ - عدم انفصال الملكية عن الإدارة:

تدار شركة التوصية بالأسهم بواسطة شريك أو أكثر من الشركاء المتضامنون فقط ويحظر على الشريك الموصى القيام بأعمال الإدارة وتمثيل الشركة أمام الغير، وبجانب المدير أو المديرين لشركة التوصية بالأسهم هناك الجمعية العمومية للمساهمين والتي تتشكل من جميع المساهمين والشركاء وتقوم بدور رقابي وليس تنفيذي. ولكن وجود شريك أو أكثر من الشركاء المتضامين في إدارة الشركة يحد من دور وفاعلية الجمعية العمومية في مواجهة هيئة الإدارة.

٥ - الرقابة على الإدارة:

نظرًا لمحدودية دور الجمعية العمومية لشركة التوصية بالأسهم في الرقابة على أعمال الشركة، تقوم الجمعية العمومية بانتخاب مجلس مراقبة مكونا من ثلاثة أعضاء على الأقل من المساهمين أو من غيرهم بشرط أن يكونوا من غير الشركاء المديرين. ويتولى مجلس المراقبة الأشراف الدائم على أعمال المديرين ولهم حق طلب ما يخلي مسئولية هؤلاء المديرين من بيانات ووثائق وإيضاحات. وبالإضافة إلى مجلس اقية يتم تعيين مراقب للحسابات من قبل الجمعية العمومية تكون مهمته مغايرة للمهمة التي يقوم بها مجلس المراقبة.

إجراءات تأسيس شركة التوصية بالأسهم:

إبان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الإجراءات والضوابط المتعلقة بإجراءات تأسيس شركة التوصية بالأسهم. وينطبق على المؤسسين في شركة التوصية بالأسهم نفس التعريف

الخاص بالمؤسس السابق الإشارة إليه عند تناول المؤسس في شركات المساهمة. وبشأن عدد الشركاء المؤسسين في شركات التوصية بالأسهم فإنه ينبغي ألا يقل عن اثنين.

ويكون المؤسسون مسئولين مسئولية تضامنية عما التزموا به ويجب عليهم بذل عناية الرجل الحريص.

خطوات تأسيس شركة التوصية بالأسهم:

١- تحرير العقد الابتدائي للشركة ونظامها الأساسي:

يتم تحرير العقد الابتدائي للشركة بين المؤسسين ويتحدد في العقد رأس مال الشركة والغرض والمركز ومدة الشركة وأسماء الشركاء المؤسسين وكافة الضوابط التي تحكم العلاقات بين الشركاء وبين الشركة والغير وأيضا ينبغي ان يتضمن البيانات التي اشتملت عليها اللائحة التنفيذية للقانون. وينبغي أن يكون العقد مصدقا على التوقعات التي يحتوي عليها. وكذلك يعد النظام الأساسي بنفس الضوابط المشار إليها سابقاً.

٢. طلب التأسيس وموافقة اللجنة:

يتقدم المؤسسون بطلب تأسيس الشركة إلى الجهة الإدارية المختصة مرفقا به كل من العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة وكافة الأوراق والمحركات التي يتطلبها القانون أو اللائحة التنفيذية وتحال تلك الأوراق إلى لجنة فحص الطلبات والتي تتكون بقرار من الوزير المختص. وتلك اللجنة تصدر قرارها في الطلب في خلال ٦٠ يوما من تاريخ التقدم بالطلبات. وتعتبر موافقة اللجنة نهائية ولا تحتاج إلى موافقة من الوزير المختص.

٣- إجراءات شهر الشركة: بعد موافقة اللجنة المختصة على تأسيس شركة التوصية

بالأسهم ينبغي شهر عقد الشركة ونظامها الأساسي في السجل التجاري، ولا يجوز بطلان الشركة بعد شهرها في السجل التجاري.

ثالثاً: الشركاء ذات المسؤولية المحدودة:

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشركة التي لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكاً، ويكون كل شريك مسؤولاً عن التزامات الشركة في حدود حصته في رأس المال.

وهذا النوع من الشركات لا يجوز تأسيسها أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام ولا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابله للتداول. ويجوز أن يكون أسهم الشركة مستمداً من غرضها، أو أن يتضمن عنوانها اسم احد الشركاء أو أكثر.

خصائص الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

تتمتع الشركة ذات المسئولين المحدودة بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركاء فيها إلا أنها تختلف عن شركة المساهمة من ناحية القيود المتعلقة بعدد الشركاء وتختلف عن شركة التوصية بالأسهم إذ لا يوجد بها شركاء الواحة متضامنون.

وتتميز تلك الشركة بالخصائص الآتية:

١- تحديد عدد الشركاء:

وضع المشرع ضوابط للحد الأدنى لعدد الشركاء والحد الأعلى لهم فقد أشار إلى وجوب ألا يقل عدد الشركاء عن اثنين ولا يجوز زيادة عدد الشركاء عن ٥٠ شريكاً حتى يتم حصر نشاط تلك الشركات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وإذا زاد عدد الشركاء عن ٥٠ شريكاً بسبب ايلوله حصة مساهم إلى عدد من الورثة أو بيع بعض الحصص بالمزاد الجبري، استلزم الأمر أن يقوم الشركاء بتوفيق أوضاعهم مع أحكام القانون خلال سنة من تاريخ الزيارة وان يتخذوا إجراءات تغيير شكل الشركة إلى شركة مساهمة. أما إذا قل عدد الشركاء عن اثنين اعتبرت الشركة في حكم المنحلة إذا لم تستكمل

النصاب خلال سنة أشهر على الأكثر من تاريخ انخفاض عدد الشركاء عن الحد المطلوب قانونًا.

٢ - حظر الاكتتاب العام لرأس المال والصكوك المالية:

وضع المشرع قيودا ممثلة في عدم جواز تأسيس الشركة وطرح أسهمها أو زيادة رأس المال للاكتتاب العام أو الاقتراض عن طريق طرح صكوك للاكتتاب العام. ويرمي هذا القيد إلى الاحتفاظ بالطابع الشخصي للشركة المحدودة والحيلولة دون المضاربة على الأسهم والصكوك والتي تقدم ضمانات متواضعة للغير.

٣ - محدودية نطاق مسئولية الشركاء:

مسئولية الشركاء محدودة وقاصرة على ما قدموه من حصص في رأس المال ولا تمتد المسئولية إلى أموالهم الخاصة، وتلك المسئولية المحدودة تتيح ضمانات ضعيفة في مواجهة دائني الشركة.

٤ - عدم اكتساب الشريك لصفة التاجر:

يسأل الشريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة في حدود حصته في رأس يسأل الشري المال فقط، ولا يكتسب الشريك صفة التاجر، ومن ثم فإن إفلاس الشريك لا يؤدي إلى إشهار إفلاس الشركة، كما لا يشترط أن تتوافر في الشريك الأهلية المفترضة في التجار ولا يلزم بالالتزاماتهم.

٥ - انفصال الملكية عن الإدارة:

يدير الشركة مدير أو مديرين من بين الشركاء أو غيرهم ويعين هؤلاء لأجل معين أو لأجل غير معلوم، ويجتمع الشركاء في جمعية عمومية تختص بتسيير أعمال الشركة ورسم السياسات التي تحقق أهدافها وتراقب عمل المديرين وتخضع لنفس القواعد المرعية في

الجمعية العمومية لشركات المساهمة. وبالتالي لا يشترط أن تكون الإدارة في يد المساهمين إذ يتم الاستعانة ببعض المديرين المحترفين أحيانا كما أن هذا لا يمنع بعض الشركاء من أعمال الإدارة. ولكن الجمعية العمومية ومجلس الرقابة يحد من سلطات الشركاء المديرين.

٦. الرقابة على الإدارة:

إذا زاد عدد الشركاء عن ١٠ شركاء استلزم الأمر تشكيل مجلس رقابة يتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من الشركاء أنفسهم ويعين مجلس الرقابة في عقد تأسيس الشركة. ويتولى مجلس الرقابة الأشراف على أعمال المديرين ولهم حق طلب البيانات والوثائق والمستندات. والتي تخلى مسئولية الإدارة أمام الجمعية العمومية للمساهمين. وبالإضافة إلى مجلس الرقابة يتم تعيين مراقب حسابات من قبل الجمعية العمومية للمساهمين تكون مهمته مختلفة عن مهمة مجلس الرقابة.

إجراءات تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة:

وضح القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م الإجراءات والضوابط المتعلقة بإجراءات تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة. ولكن يحظر على الشركة ذات المسئولية المحدودة أعمال الانتماء وأعمال البنوك.

خطوات تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة:

١- بتحرير العقد الإبتدائي والنظام الأساسي:

يتم تحرير العقد الإبتدائي للشركة مبيناً الغرض منها والمركز والشركاء وقيمة رأس المال ومدة الشركة... ولم يستلزم القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م أن يكون العقد الإبتدائي للشركة ونظامها الأساسي رسمياً، بل يكفي أن يكون مصدقاً على التوقيعات فيه. ويتم تحرير العقد

طبقا للنموذج المحدد من قبل الوزير المختص، ويتم الخروج على بعض ما جاء في هذا النموذج في حالات معينة.

٢- تحديد رأس المال والحصص:

حددت المادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م أنه لا يجوز أن يقل الحد الأدنى لرأس المال في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن ٥٠,٠٠٠ ج (خمسون ألف جنيه) تدفع بالكامل عند التأسيس. وفي حالة ما إذا قل رأس المال عن هذا الحد، استلزم الأمر قيام الشركاء باتخاذ إجراءات زيادته إلى هذا الحد. ويقسم رأس المال إلى حصص متساوية لا تقل عن ١٠٠ جنيه تدفع بالكامل. ويجوز أن تكون الحصة نقدية أو عينية أو الاثنین معا ولا يجوز أن تكون الحصة في صورة عمل يؤدي إلى الشركة كما أنه لا يجوز طرح الحصص للاكتتاب العام.

٣- طلب التأسيس وموافقة اللجنة:

يتقدم المؤسسون بطلب تأسيس الشركة إلى الجهة الإدارية المختصة مرفقا به العقد الابتدائي والنظام الأساسي وجميع الأوراق التي تطلبها الجهة الإدارية. ثم تعرض الطلبات والأوراق على لجنة فحص الطلبات إلى تشكل بقرار من الوزير المختص بنفس الضوابط المشار إليها سابقا، وتصدر اللجنة قرارها خلال ٦٠ يوما من تاريخ تقديم الطلب. وفي حالة موافقة اللجنة يعتبر الطلب مقبولا ويتم السير في إجراءات التأسيس وتعتبر موافقة اللجنة نهائية ولا يلزم اعتمادها من الوزير المختص.

٤- إجراءات الشهر:

يتم شهر الشركة بنفس الإجراءات المتبعة عن شهر شركات المساهمة. وتبدأ الشخصية الاعتبارية للشركة من تاريخ الشهر.

شركات الأموال كوحدة محاسبية:

هناك عدة نظريات تفسر طبيعة المنشأة التي تهدف إلى الربح كوحدة محاسبية، وهي نظريات: الملكية المشتركة، والشخصية المعنوية، ونظرية المشروع. وتلك النظريات تعكس المنظور الذي يتم النظر من خلاله إلى المنشأة. وتوري بتطور الجدل المحاسبي بخصوص تكييف المنشأة كوحدة محاسبية.

١/٥/١ نظرية الملكية المشتركة:

وتستند هذه النظرية إلى فكرة اعتبار المنشأة مجموعة من الأشخاص هم الملاك وأن شخصية المنشأة تكون مندمجة مع شخصية هؤلاء الملاك وقد سادت تلك النظرية قبل منتصف القرن التاسع عشر، إذا كان الشكل القانوني الذي انتظمت فيه المنشآت هو شكل المنشأة الفردية أو شكل شركة التضامن.

وفي ظل هذه النظرية يتم النظر إلى المنشأة باعتبارها علاقة تعاقدية بين الأفراد المالكين لها، ومن ثم فإن أصول المنشأة هي أصول مملوكة لملاك المنشأة وهم أفراد طبيعيين، وليست مملوكة للمنشأة ذاتها، كما إن الديون التي على المنشأة لا تمثل حقوقاً للغير في أصول المنشأة وإنما الترامات على الملاك بصفاتهم الشخصية.

ومن ثم فإن معادلة الميزانية التي تعكس الجانب المحاسبي لتلك النظرية هي:

$$\text{الأصول} - \text{الالتزامات} = \text{حقوق الملكية.}$$

وطبقاً لهذا التصور فإن حقوق ملاك المنشأة أو الوحدة المحاسبية لا بد النشاط تعادل الأصول المقدمة من الملاك كرأس مال للوحدة أما حقوق الملاك أثناء فترة حياة المنشأة فإنها تعادل الأصول المقدمة من الملاك عند بدء النشاط مضافاً إليها أو مخصوماً منها

التغيرات السببية التي طرأت على رأس المال من أرباح أو خسائر أو مسحوبات أو إضافات.

كما إن التغيرات السببية من أرباح أو خسائر أو مسحوبات أو إضافات تنشأ بسبب التصرفات والقرارات الإدارية التي يتم اتخاذها بواسطة الملاك أنفسهم جميعا أو من ينوب عنهم عن جملة الملاك. ومن ثم فإن الإدارة في تلك الحالة لا تتفصل عن الملكية. وصافي الربح في تلك الحالة الناتج عن تصرفات وقرارات الملاك أو من ينوب عنهم تمثل زيادة في ثروة هؤلاء الملاك تضاف إلى رؤوس أموالهم أو إلى الحسابات التي تعكس حقوقهم. كما أن مسحوبات الملاك وإضافاتهم لرأس المال تمثل تغيرا مقصودا في ثروة هؤلاء الملاك تضاف أو تخصم من رؤوس أموالهم أو الحسابات المعبرة عن حقوقهم.

ومما لاشك فيه أن نظرية الملكية المشتركة لا تلائم طبيعة شركة الأموال ولا تجدي في تكيفها كوحدة محاسبية.

١/٥/٢: نظرية الشخصية المعنوية:

وتستند تلك النظرية إلى مقولة أن للمنشأة شخصية معنوية مستقلة عن شخصيات ملاكها وأن الذمة المالية لها مستقلة تماما عن الذم المالية للملاك.

ولقد ظهرت تلك الفكرة في أواخر القرن التاسع عشر مواكبة لما أحدثته الثورة الصناعية من تغيرات في علاقات الملكية وعلاقات العمل بالمنشأة وكذلك حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المهام الصناعية.

وفي ظل تلك النظرية يتم النظر إلى المنشأة على انها مجموعة من الأموال المخصصة له سواء من قبل الملاك (المساهمين) أو من قبل الدائنين (المقرضين) - (الموردين). كما أن الأصول تكون مملوكة للمنشأة كشخصية اعتبارية لها كيان قانوني وفعلي مستقل عن كيانات الملاك والدائنين، وان الملاك والدائنين يتم النظر إليهم من

منظور واحد لأنهم جميعا يقومون باستثمار أموالهم في المشروع وان اختلفت درجة المخاطرة التي تحيط باستثمارات كل منهم.

ومعادلة الميزانية التي تعكس الجانب المحاسبي لتلك النظرية هي:

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق الملاك.}$$

وتلك المعادلة توري بأن كل من الدائنين (أصحاب الحقوق قبل المنشأة) والملاك لهم نفس الحقوق تجاه المنشأة ذاتها. أما التغيرات السببية التي تطرأ على صافي الأصول فأنها تمثل الدخل الصافي الناتج عن تصرفات المنشأة ذاتها والتي تتم من خلال القرارات الإدارية التي تتخذها الإدارة وليس الملاك. ومن ثم فإن الدخل الصافي يمثل دخلا للوحدة المحاسبية وليس للملاك.

وتبعاً لتلك النظرية يتم النظر إلى الإدارة على أساس كونها جهة مستقلة عن ملاك المنشأة - إذ أن الإدارة تمثل وكيل عن جميع أصحاب الحقوق في المنشأة.

وتلك النظرية تتلائم مع طبيعة شركات الأموال في ظل القطاع العام والخاص.

١/٥/٣: نظرية المشروع:

وتستند تلك النظرية إلى منظور شامل للمنشأة باعتبارها شخص اجتماعي يزدى دوراً وليس مجموعة من الأموال المخصصة من فئات مختلفة لها حقوق على المنشأة. إذ يتم النظر إلى المنشأة على أنها تنظيم مجتمعي تعمل لصالح مجموعة من الفئات التي تربطها علاقات معينة بذلك التنظيم مثل الملاك. الدائنون - العاملون - الجمهور - العملاء - الأجهزة الحكومية والرقابية...إلخ.

وتبعاً لذلك فإن مفهوم الملكية أو مفهوم الأموال المخصصة ليسا كافيين لتكيف المنشأة كوحدة محاسبية وإنما مفهوم الدور الذي تؤديه المنشأة للمجتمع بكل طوائفه التي تربطها

علاقات معه. ومن خلال نجاح المنشأة في القيام بدورها المتعدد الأبعاد تظهر مكانتها وتحتل المركز اللائق بها.

ولهذا تعتبر الأصول التي تمتلكها المنشأة أصولاً مملوكة للمجتمع، والحقوق على تلك الأصول سواء كانت للمساهمين في رأس المال أو للدائنين هي حقوق لفئات المجتمع. ولا تقتصر الحقوق لتلك الفئات على حقوق الملكية وإنما هناك حقوقاً أخرى تنشأ لفئات أخرى مثل الأجور العادلة للعاملين والأسعار الملائمة للجمهور والأداء الاقتصادي والاجتماعي الذي يزيد من ثروة المنشأة وبالتالي ثروة ورفاهية المجتمع.

ويحل مفهوم الدخل الاجتماعي محل الدخل المحاسبي في تلك النظرية والدخل الاجتماعي يشمل في داخله الدخل المحاسبي ويتعداه ليشمل القيمة المضافة، علاوة على صافي التأثيرات الإيجابية والسلبية على فئات المجتمع والبيئة.

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية للأسهم

في شركات المساهمة

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية الأسهم في شركات المساهمة

تقديم

سبقت الإشارة إلى أن مال الشركة المساهمة ينقسم إلى حصص أو أسهم متساوية قابله للتداول، ولا تقل قيمتها عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه.

وقبل الدخول في المعالجة المحاسبية لرأس المال في شركات المساهمة سوف نتعرف على مفاهيم رأس المال وأنواع الأسهم وذلك على النحو التالي:

١/٣ مفاهيم رأس المال:

هناك ثلاثة مفاهيم لرأس المال في شركات المساهمة هي:

١- رأس المال المرخص به أو المصرح به:

هو رأس المال الذي يتم التصريح للشركة بإصداره ويحدد مقداره في النظام الاساسي للشركة بحيث لا يجوز لها أن تصدر أسهم تزيد قيمتها عن رأس المال المرخص به.

ويلاحظ انه لا يشترط أن تقوم الشركة بإصدار رأس المال المرخص به بالكامل في بداية عمليات الشركة، حيث تقوم الشركة عادة بإصدار جزء من رأس المال المرخص به يكفي للوفاء باحتياجاتها ثم تقوم بعد ذلك بإصدار الأجزاء الباقية من رأس المال.

٢- رأس المال المصدر:

وهو ذلك الجزء من رأس المال الذي تصدره الشركة فعلاً، ويجب أن يتم الاكتتاب في هذه الأسهم بالكامل.

٣- رأس المال المدفوع:

وهو ذلك الجزء الذي تم دفعه من القيمة الاسمية لرأس المال المصدر، حيث أنه لا يشترط أن يقوم المساهمين بدفع القيمة الاسمية للسهم مرة واحدة، بل يجوز للشركة أن تطلب جزء من القيمة الاسمية للسهم على أن يسدد الباقي فيما بعد. وقد يجر يشترط القانون أن لا يقل المبلغ المدفوع من القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب عن الربع.

وقد تطلبت اللائحة التنفيذية للقانون ١١٥٩ لسنة ١٩٨١ أن يتم عرض رأس المال في ميزانية الشركة على النحو التالي:

<u>حقوق المساهمين</u>		
رأس المال المرخص به	XXX	
رأس المال المصدر والمكتتب فيه (يوضح عدد الأسهم والقيمة الاسمية للسهم)	XXX	
يطرح: المبالغ غير المسددة	XXX	
رأس المال المدفوع	XXX	

٢/٢ أنواع الأسهم:

يتم تصنيف الأسهم من عدة زوايا وذلك على النحو التالي:

أ- من حيث طبيعة الحصة:

تنقسم الأسهم من حيث طبيعة الحصة المقدمة إلى نوعين هما:

١ - أسهم نقدية:

وهي الأسهم التي يتم سداد قيمتها نقدا ولا يشترط أن يتم سدادها دفعة واحدة بل جوز أن يتم سدسها على أقساط بشرط أن لا يقل القسط المدفوع عند الاكتتاب من ربع القيمة الاسمية للسهم.

٢ - أسهم عينية:

وهي الأسهم التي يتم سداد قيمتها في صورة مجموعة من الأصول العينية(أراضى، مباني، آلات، أثاث...) وقيمة هذه الأسهم يجب أن تسدد دفعة واحدة بمعنى أنه لا يجوز أن تسدد على أقساط، كما أنه لا يجوز تداول هذه الأسهم قبل مروره سنتين من تاريخ تأسيس الشركة، وذلك لضمان عدم وجود مبالغة في تقدير الأصول المقدمة.

ب- من حيث الحقوق المرتبطة بالأسهم:

نقسم الأسهم من حيث الحقوق التي تمنحها لأصحابها إلى:

١ - أسهم ممتازة:

وهي الاسم التي تمنح أصحابها بعض الامتيازات مقارنة بأصحاب الأسهم العادية مثل:

- الحق في الحصول على نصيبه من الأرباح قبل حمله الأسهم العادية.
- الحق في الحصول على قيمة أسهمهم من أصول الشركة قبل أصحاب الأسهم العادية وذلك في حالة تصفية الشركة.
- قد تعطى هذه الأسهم لأصحابها بعض الامتيازات الأخرى عند انعقاد الجمعية العمومية مثل التصويت والاعتراض على القرارات.

٢- أسهم عادية:

وهي الأسهم التي لا تمنح أصحابها امتيازات عند توزيع الأرباح أو عند تصفية الشركة أو التصويت أو الاعتراض على قرارات الجمعية العمومية، بمعنى أنه يكون لهم الحق في الحصول على نصيبهم من الأرباح بعد سداد نصيب حملة الأسهم الممتازة، كما أنهم يحصلون على نصيبهم في صافي اصول الشركة عند تصفيتها بعد سداد حقوق حملة الأسهم الممتازة.

٣- حصص التأسيس:

وهي التي تمنح لصاحبها الحق في الحصول على نصيب في الأرباح، حيث أجاز القانون وجود مثل هذه الحصص مقابل حق من الحقوق المعنوية أو مقابل التنازل عن التزام منخته المحكمة. ويلاحظ أن أصحاب هذه الحصص لا يعتبرون من الشركاء ولا تدخل حصصهم في تكوين رأس المال وليس لهم الحق في الحصول على أكثر من ١٠% من الأرباح بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفاء ٥% على الأقل للمساهمين كما لا يجوز لهم الحصول على جزء في فائض التصفية.

٤- أسهم التمتع:

وهي أسهم تمنح صبا با الحق في الحصول على نصيب في الأرباح، ويتم إصدار هذه الأسهم بواسطة الشركات التي ينص نظامها الاساسي على استهلاك أسهمها قبل انقضاء أجل الشركة نتيجة ارتباط نشاطها باستغلال مورد معين أو مرفق من المرافق العامة الممنوحة لها لمدة معينة

ج- من حيث ملكية الحصة

تنقسم الأسهم من حيث ملكيتها إلى:

١- أسهم اسمية:

وهي الأسهم التي يسجل عليها اسم صاحب السهم، وهذه الأسهم لا يجوز تداولها إلا بعد إثبات عملية البيع، حيث يتم تسجيل اسم المالك الجديد على ظهر النصفك رفي دفاتر الشركة.

٢- أسهم لحامله:

وهي الأسهم التي لا يسجل عليها أسهم صاحبها حيث يذكر فيه وبالتالي يتم انتقال ملكية هذه الأسهم عن طريق الحيابة.

٣/٢ مفاهيم قيمة السهم:

يوجد عدة قيم للسهم وذلك على النحو التالي:

١- القيمة الاسمية للسهم:

لحامله وهي القيمة التي تكون مثبته على السهم، وهذه القيمة هي التي لا يحسب على رأس المال ويجب إلا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه.

٢- قيمة الإصدار للسهم:

وهي القيمة التي يصدر بها السهم ويكون المساهم مطالب بدفعها، وقد تكون هذه القيمة أكبر من القيمة الاسمية للسهم، فمثلا إذا أصدرت إحدى الشركات أسهم عادية القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه بعلاوة إصدار قدرها ٢ جنيه، في هذه الحالة تكون قيمة الإصدار

للسهم ٢٢ جنيه (القيمة الاسمية للسهم + علاوة الإصدار) وبالتالي يكون السهم مطالب بدفع مبلغ ٢٢ جنيه فقط، ولا يجوز إصدار أسهم بأقل من قيمتها الاسمية.

٣- القيمة الدفترية للسهم

وهي تمثل نصيب السهم في صافي أصول الشركة، وهذه القيمة قد تكون أكبر من القيمة الاسمية (في حالة وجود احتياطات وأرباح محجوزة) وقد تكون أقل من القيمة الاسمية إذا كانت الشركة قد حققت خسائر، بمعنى أن القيمة الدفترية للسهم تحسب عن طريق قسمة صافي الأصول + عدد الأسهم المصدرة. فمثلاً إذا كان عدد أسهم الشركة ١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه، وكان رأس المال ١٠٠٠٠٠ (١٠ × ١٠٠٠٠) وهناك احتياطات وأرباح محجوزة قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه في هذه الحالة نجد أن القيمة الدفترية للسهم

$$١٢ \text{ جنيه} = \frac{٢٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠ \text{ سهم}} =$$

٤- القيمة الحقيقية للسهم:

وهي عبارة عن نصيب السهم في والخصوم الخاصة بالشركة لكي تعكس قيمتها الحقيقية. أصول الشركة بعد تحضير الأصول.

٥- القيمة السوقية للسهم:

وهي عبارة عن قيمة السهم في سوق الأوراق المالية (البورصة) بمعنى أنها تمثل القيمة التي يباع أو يشتري بها السهم في البورصة وهذه القيمة قد تكون أكبر أو أقل من القيمة الاسمية للسهم وفقاً للظروف الاقتصادية والطلب على أسهم الشركة لظروف الشركة التي أصدرت الأسهم.

٦- قيمة التصفية للسهم:

وهي عبارة عن القيمة التي سوف يحصل عليها السهم إذا تم تصفية الشركة اي أنها عبارة عن فائض التصفية (بعد سداد التزامات الشركة) - عدد الأسهم وذلك في حالة وجود أسهم عادية فقط. أما في حالة وجود أسهم ممتازة في هذه الحالة تتحدد قيمة التصفية للسهم العادي عن طريق قسمة فائض التصفية (بعد - سداد الالتزامات ونصيب الأسهم الممتازة).

٤/٢ المحاسبة عن الاكتتاب في رأس المال

قد يتم الاكتتاب في رأس مال الشركة المساهمة بأحد طريقتين:

- ١- أن يقوم المؤسسون بالاكتتاب في كل سهم.
- ٢- أن يتم طرح الأسهم للاكتتاب العام،
ويعصرف النظر عن الطريقة التي يتم بها الاكتتاب فانه يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:
 - ١- أن يغطي جميع أسهم الشركة المصدرة.
 - ٢- الا يكون معلقا على شرط.
 - ٣- ألا يقل ما يدفع كل مكتتب عند الاكتتاب عن ربع قيمة الأسهم التي أكتتب فيها.
 - ٤- أن يتم الوفاء بقيمة الحصص العينية بالكامل.

وقد أتضح فيما سبق أن أسهم رأس المال قد تكون أسهم نقدية أو أسهم عينية، كما أن الأسهم النقدية قد يتم سداد قيمتها مرة واحدة وقد يتم سداد قيمتها على أقساط، وسوف نتناول كل حاله على النحو التالي:

إصدار أسهم نقدية

عند إصدار أسهم نقدية قد يتم سداد قيمة الأسهم مرة واحدة أو قد يتم سدادها على عدة أقساط وذلك على النحو التالي:

إصدار أسهم نقدية تسدد قيمتها مرة واحدة:

عند إصدار أسهم نقدية وتحصيل قيمتها مرة واحدة يتم إثبات ذلك في دفتر يومية كما يلي:

١- عند الاكتتاب في الأسهم (تحصيل الأسهم)

عند تحصيل قيمة الأسهم عن طريق البنك يجرى القيد التالي:

من ح/ البنك		
إلى ح/ المؤسسين أو المكتتبين في الأسهم	××	
الاكتتاب في..... سهم بقيمة اسمية.....ح للسهم		××

٢- عند تخصيص الأسهم:

من ح/ المؤسسين أو المكتتبين في الأسهم		××
إلى ح/ رأس مال الأسهم	××	
أصدار..... سهم بقيمة اسمية.....ح للسهم		

مثال (١)

في ٢٠٢٢/١/١م تكونت إحدى الشركات المساهمة برأس مال مرخص به مقداره ٥٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠ جنية لسهم، ورأس مال مصدر قدره ٣٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠ جنية للسهم وقد اكتتب المؤسسون في عدد مساوٍ للأسهم المصدرة وسددت القيمة بالكامل في بنك الشركة، وقد صدرت الموافقة على الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣١م.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم، وإعداد الميزانية الافتتاحية في ١/٤/٢٠٢٢م.

الحل

• قيود اليومية:

٣/٣١	من ح/ البنك إلى ح/ المؤسسين الاكتتاب في ٣٠٠٠٠٠ سهم	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
٣/٣١	بقسمة اسمية ٢٠ ج) من ح/ المؤسسين إلى ح/ رأس مال الأسهم (إصدار ٣٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج)	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠

• الميزانية الافتتاحية

الخصوم وحقوق المساهمين		الأصول	
حقوق المساهمين	١٠٠٠٠٠٠٠٠	بنك	٦٠٠٠٠٠٠٠
رأس المال المرخص به			
٥٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية			
٢٠ ج			
رأس المال المصدر			
والمدفع	٦٠٠٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠٠
(٣٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج)			
	٦٠٠٠٠٠٠٠		

مثال (٢)

تكونت إحدى شركات المساهمة في ١/٣/٢٠٢٢م برأس مال مرخص به قدره ٤٠٠٠٠٠٠٠ ج مقسم إلى ٢٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج للسهم وبرأس مال مصدر ٢٠٠٠٠٠٠٠ ج (١٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج) وقد اكتتب المؤسسون في نصف الأسهم المصدر وطرحت الأسهم الباقية للاكتتاب العام وتم الاكتتاب في نصف الأسهم المصدر وطرحت الأسهم الباقية للاكتتاب العام وتم الاكتتاب فيها بالكامل. وقد صدرت الموافقة على تكوين الشركة في ١/٤/٢٠٢٢م

المطلوب

قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم. وتصوير الميزانية العمومية؟

الحل

٤/ ١	من ح/ البنك إلى ح/ المؤسسين اكتتاب المؤسسين في ١٢٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج للسهم	١٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٤/ ١	من ح/ البنك إلى ح/ المؤسسين اكتتاب المؤسسين في ١٢٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج للسهم	١٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٤/ ١	من مذكورين: ح/ المؤسسين ح/ المكتتبين في الأسهم إلى ح/ رأس المال في الأسهم إصدار ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج.	٢٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠

الميزانية العمومية في ٢٠٢٢/٣/١ م

رأس المال المرخص به (٢٠٠٠٠٠٠٠ سهم ٢٠ ج للسهم)	٤٠٠٠٠٠٠٠	بنك	٢٠٠٠٠٠٠٠
رأس المال المصدر المدفوع (١٠٠٠٠٠٠٠ سهم ٢٠ ج للسهم)	٢٠٠٠٠٠٠٠		
	٢٠٠٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠٠

إصدار أسهم نقدية تسدد قيمتها على أقساط:

إذا كانت الشركة لا تحتاج إلى رأس المال بالكامل عند تأسيسها بأنها قد تطلب من المساهمين سداد قيمة الأسهم على أقساط حيث يسمى القسط المدفوع عند الاكتتاب (قسط الاكتتاب) ويسمى القسط الذي يطلي عند تخصيص الأسهم (قسط التخصيص) تسمى الأقساط الثانية (القسط الأول) ثم (القسط الثاني)... وهكذا حتى القسط الأخير.

وبالتالي يتم إجراء قيدين لكل قسط كما يلي^١:

^١ في كل الأقساط يتم إجراء قيد الطلب أولاً ثم قيد التحصيل ما عدا قسط الاكتتاب حيث يتم إجراء قيد التحصيل أولاً ثم إصدار الأسهم.

١- قيد طلب القسط

من د/ قسط.... يذكر اسم القسط إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط..... عن سهم بقيمة اسمية ج للسهم منها..... ج قسط.....	××	××
---	----	----

٢- تحصيل القسط

من د/ قسط.... يذكر اسم القسط إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط..... عن سهم بقيمة اسمية ج للسهم منها..... ج قسط.....	××	××
---	----	----

ويلاحظ أنه يمكن دمج قسط الاكتتاب وقسط التخصيص في حساب واحد يسمى (قسطي
الاكتتاب والتخصيص)

١- بالنسبة لقسط الاكتتاب

من د/ البنك إلى د/ قسط الاكتتاب الاكتتاب في.... سهم بقيمة اسمية.... ج للسهم منها..... ج قسط الاكتتاب	××	××
من د/ قسط الاكتتاب إلى د/ رأس مال الأسهم إصدار..... سهم بقيمة اسمية..... ج للسهم منها..... ج قسط اكتتاب	××	××

٢ - بالنسبة لقسط التخصيص:

من د/ قسطي التخصيص إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط التخصيص عن.... الأسهم بقيمة أسمية... ج منها.... قسط تخصيص	××	××
من د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص عن..... سهم بقيمة أسمية.... مها.... ج قسط تخصيص	××	××

٣ - بالنسبة للقسط الأول

من د/ القسط الأول إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأول عن.... سهم بقيمة أسمية... ج للسهم منها... ج قسط أول.	××	××
من د/ البنك إلى د/ القسط الأول تحصيل القسط الأول عن... سهم بقيمة أسمية... ج للسهم منها... ج للسهم فيها.... ج القسط الأول		

٤ - بالنسبة للقسط الأخير

من ح/ القسط الأخير إلى ح/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأخير عن... سهم بقيمة أسمية... ج للسهم منها... ج قسط الأخير	××	××
من ح/ البنك إلى ح/ القسط الأخير تحصيل القسط الأخير عن... سهم بقيمة أسمية... ج للسهم منها... ج للسهم فيها... ج القسط الأخير	××	××

مثال (٣)

في ٢٠٢٢/٩/١م تكونت إحدى الشركة المساهمة برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية مقسم إلى ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٥٠ جنية للسهم تدفع على أقساط كالتالي:

- ٢٠ جنية قسط اكتتاب - يدفع من ٨/١ إلى ١٥/٨/٢٠٢٢م.
- ١٥ جنية قسط تخصيص - يدفع من ٩/٦ إلى ١٥/٩/٢٠٢٢م
- ١٠ جنية قسط أول - يدفع من ١/١٩ إلى ٢٥/١١/٢٠٢٢م
- ٥ جنية قسط لخير - يدفع من ١٢/١٥ إلى ٢٥/١٢/٢٠٢٢م وقد طرحت الأسهم في الاكتتاب العام وتم الاكتتاب فيها ودفعت كل الأقساط كاملة وفي مواعيدها.

والمطلوب:

١- إثبات ما تقدم بدفتر اليومية

٢- تصوير حسابات الأقساط وحساب رأس المال

٣- تصوير الميزانية بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ م

الحل:

١ - إثبات ما تقدم بدفتر اليومية

٩ / ١	من د/ البنك إلى د/ قسط الاكتاب (الاكتاب في ١٠٠٠٠ سهم بقسط اكتاب قدره ٢٠ ج للسهم الواحد)	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٩/١	من د/ قسط اكتاب إلى د/ رأس المال (تخصيص ١٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٥٠ جنية دفع منها عند الاكتاب ٢٠ جنيه)	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٩/٦	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس المال الأسهم (طلب قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة قدرها ١٥ ج عن كل سهم)	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٩/١٥	من د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص (تحصيل قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠ سهم بواقع ١٥ جنيه)	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
١١/١			

دراسات في محاسبة شركات الاموال

	من د/ القسط الأول إلى د/ رأس مال الأسهم (طلب القسط الأول بواقع ١٠ ج للسهم)	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١١/٢٥	من د/ البنك إلى د/ قسط أول (تحصيل قيمة القسط الأول بالكامل)	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٢/١٥	من د/ القسط الأخير إلى د/ رأس مال الأسهم (طلب القسط الأخير بواقع ١٠ ج لانيه لكل سهم)	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
١٢/٢٥	من د/ البنك إلى د/ القسط الأخير (تحصيل القسط الأخير ٥ ج لكل سهم)	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

د/ القسط الأول

١١/٢٥	د/ البنك	١٠٠٠٠٠٠	١١/١	د/ رأس المال الأسهم	١٠٠٠٠٠٠
		١٠٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠٠

د/ القسط الأخير

١٢/٢٥	د/ البنك	٥٠٠٠٠٠	١٢/٢٥	د/ رأس المال الأسهم	٥٠٠٠٠٠
		٥٠٠٠٠٠			٥٠٠٠٠٠

د/ رأس المال

٩/١	د/ قسط	٢٠٠٠٠٠٠	١٢/٣١	رصيد مرجل	٥٠٠٠٠٠٠
٩/٦	الاكتتاب	١٥٠٠٠٠٠			

دراسات في محاسبة شركات الاموال

١١/١	ح/ قسط	١٠٠٠٠٠٠			
١٢/١٥	والتخصيص	٥٠٠٠٠٠			٥٠٠٠٠٠
	ح/ القسط	٥٠٠٠٠٠٠			٥٠٠٠٠٠٠
	الأول				
	ح/ القسط				
	الأخير				

٣- الميزانية في ٣١/١٢/٢٠٢٢م

الخصوم وحقوق المساهمين	
حقوق المساهمين	
رأس المال المرخص به	٥٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٥٠ ج	
رأس المال المصدر أو المدفوع	٥٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٥٠ ج	

ملاحظات على الحل

- تم إثبات القيود الخاصة بقسط الاكتتاب بتاريخ ١/٩/٢٠٢٢م وهو تاريخ تكوين الشركة مع أن العمليات الخاصة بهذا القسط تمت قبل هذا التاريخ أما بخصوص باقي الأقساط فقد قيد طلبها بتاريخ بداية الأجل الممنوح لها أما قيد تحصيلها فهو تاريخ انتهاء هذا الأجل حيث يتم التحصيل عن طريق البنك ولا يتم تحويل صافي القيمة لحساب الشركة إلا بعد انتهاء الأجل المحدد.

- حسابات الأقساط حسابات وسيطة، وحيث يجعل حساب كل قسط مدينا عند طلبه ودائنا عند طلبه ودائنا عند تحصيله ويقفل حساب القسط إذا دفع المساهمون قيمة القسط بالكامل، أما إذا تأخر بعض المساهمين عن دفع قيمة القسط المطلوب فيظهر له رصيد مدين يمثل المبلغ الذي تأخر هؤلاء المساهمون عن دفعه، وظهور رصيد دائن في حساب القسط معناه أن بعض المساهمين قاموا بدفع هذا القسط قبل طلبه من جانب الشركة.

مثال (٤)

في ١/٤/٢٠٢٢م صدر القرار الخاص بتأسيس إحدى شركات المساهمة برأس مال يبلغ ٦ مليون جنيه مقسم إلى أسهم قيمة السهم الاسمية ٣٠٠ جنيه تحصل على أقساط بيانها كالتالي:

١٠٠ جنيه قسط اكتتاب يدفع خلال الفترة من ٣/١ حتى ٣/٣١.

٨٠ جنيه قسط تخصيص يدفع خلال الفترة من ٤/١ حتى ٤/٣٠.

٦٠ جنيه قسط أول يدفع خلال الفترة من ٥/١ حتى ٥/٣٠.

٦٠ جنيه قسط أخير يدفع خلال الفترة من ٦/١ حتى ٦/٣٠.

هذا وقد طرحت الأسهم للاكتتاب العام واكتتب الجمهور فيها بالكامل الأقساط في مواعيدها.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر الشركة وترحيلها إلى الحسابات المختصة

الحل

عدد الأسهم المصدرة = رأس المال المصدر ÷ القيمة الاسمية للسهم

$$= 2000000 \div 300 = 6666666 \text{ سهم}$$

٤ / ١	من د/ البنك إلى د/ قسط الاكتتاب الاكتتاب في ٢٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠٠ جنيه مطلوب منها ٨٠ جنيه حد الاكتتاب	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
٤ / ١	من د/ قسط اكتتاب إلى د/ رأس مال الأسهم إصدار ٢٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠٠ جنيه بواقع ١٠٠ جنيه قسط اكتتاب	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
٤ / ١	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس المال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ٢٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٨٠ جنيه عن السهم.	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠
٥ / ١	من د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص عن ٢٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٨٠ جنيه عن السهم.	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠
٥ / ١	من د/ قسط أول إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأول عن ٢٠٠٠٠٠ سهم	١٢٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

	بواقع ٦٠ جنيه عن السهم		
٥/٣٠	من د/ البنك إلى د/ قسط أول تحصيل قسط الأول عن ٢٠٠٠٠ سهم بواقع ٦٠ جنيه عن السهم.	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
٦/ ١	من د/ القسط الأخير إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأخير عن ٢٠٠٠٠ سهم بواقع ٦٠ جنيه عن السهم	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
٦/٣٠	من د/ البنك إلى د/ القسط الأخير تحصيل القسط الأخير عن ٢٠٠٠ سهم بواقع ٦٠ جنيه عن السهم.	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠

الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ:

د/ البنك

رصيد مرحل في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م	٦٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ قسط اكتاب ٤/ ١ إلى د/ قسط تخصيص ٤/٣٠. إلى د/ قسط أول ٥/٣٠. إلى د/ قسط أخير ٦/٣٠	٢٠٠٠٠٠٠ ١٦٠٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠٠٠
	٦٠٠٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠٠

د/ قسط اکتتاب

من د/ البنك ٢٠٢٢/٤/١ م	٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس مال الأسهم ٢٠٢٢/٤/١ م	٢٠٠٠٠٠٠
	٢٠٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠

د/ رأس مال الأسهم

من د/ قسط اکتتاب ٤ / ١	٢٠٠٠٠٠٠	رصيد مرحل في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م	٦٠٠٠٠٠٠
من د/ قسط تخصيص ١ / ٤	١٦٠٠٠٠٠		
من د/ قسط أول ١ ٥ /	١٢٠٠٠٠٠		
من د/ قسط أخير ٦ / ١	٦٠٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠

د/ قسط التخصيص

من د/ البنك ٤ / ٣٠	١٦٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس مال الأسهم	١٦٠٠٠٠٠
	١٦٠٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠٠

د/ قسط أول

من د/ البنك ٥ / ٣٠	١٢٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس مال الأسهم ٥ / ١	١٢٠٠٠٠٠
	١٢٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠٠

ح/ قسط أخير

من ح/ البنك ٦/٣٠	١٢٠٠٠٠٠	إلى ح/ رأس مال الأسهم	١٢٠٠٠٠٠
	١٢٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠٠

مثال (٥)

صدر القرار الجمهوري الخاص بتأسيس إحدى شركات المساهمة في ١/٥/٢٠٢٢م برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠٠٠ ج مقسم إلى أسهم قيمة السهم ٢٠٠ ج على أن يكون العمل على أقساط كالآتي

١٠٠ ج قسط اكتتاب يدفع من ١/٤ حتى ٣٠/٤

٥٠ ج قسط تخصيص يدفع من ١/٦ حتى ٣٠/٦

٣٠ ج قسط أول يدفع من ١/٧ حتى ٣١/٧

٢٠ ج قسط أخير يدفع من ١/٨ حتى ٣١/٨

وتم طرح الأسهم للاكتتاب العام، وتم الاكتتاب في جميع الأسهم وتم كذلك تحصيل الأقساط في مواعيدها.

المطلوب:

قيود اليومية لما تقدم في دفاتر الشركة وترحيلها إلى حساباتها المختلفة.

الحل

قيود اليومية

٥ / ١	من د/ قسط الاككتاب إلى د/ رأس مال الأسهم إصدار ٣٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ بواقع ١٠٠ ج قسط اككتاب	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
٦/١	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ٣٠٠٠٠ سهم بواقع ٥٠ ج قسط تخصيص	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٦/٣٠	من د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص عن ٣٠٠٠٠ سهم بواقع ٥٠ ج للسهم	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٧/ ٣١	من د/ قسط أول إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأول	٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

	عن ٣٠٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ قسط أول		
٨/١	من د/ قسط أخير إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأخير عن ٣٠٠٠٠ سهم بواقع ٢٠ قسط أخير	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
٨/٣١	من د/ البنك إلى د/ قسط أخير تحصيل القسط الأخير عن ٣٠٠٠٠ سهم بواقع ٢٠ ج للسهم	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

د/ رأس مال الأسهم

٥/١	من د/ قسط الاكتتاب	٣٠٠٠٠٠٠	٨/٣١	رصيد مرهل	٦٠٠٠٠٠٠
٦/١	من د/ قسط التخصيص	١٥٠٠٠٠٠			
٧/١	من د/ قسط أول	٩٠٠٠٠٠			
٨/١	من د/ قسط أخير	٦٠٠٠٠٠			
		٦٠٠٠٠٠٠			٦٠٠٠٠٠٠

د/ قسط الاكتاب

٥/١	من د/ البنك	٣٠٠٠٠٠٠٠	٥/١	إلى د/ رأس المال	٣٠٠٠٠٠٠٠
		٣٠٠٠٠٠٠٠			٣٠٠٠٠٠٠٠

د/ قسط التخصيص

٦/٣٠	من د/ البنك	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٦/١	إلى د/ رأس مال الأسهم	١٥٠٠٠٠٠٠٠
		١٥٠٠٠٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠٠٠٠

د/ قسط أول

٧/٣١	من د/ البنك	٩٠٠٠٠٠٠٠	٧/١	إلى د/ رأس مال الأسهم	٩٠٠٠٠٠٠٠
		٩٠٠٠٠٠٠٠			٩٠٠٠٠٠٠٠

د/ قسط أخير

٨/٣١	من د/ البنك	٦٠٠٠٠٠٠٠	٨/١	إلى د/ رأس مال الأسهم	٦٠٠٠٠٠٠٠
		٦٠٠٠٠٠٠٠			٦٠٠٠٠٠٠٠

ح/ البنك

٨/٣١	رصيد مرحل	٦٠٠٠٠٠٠	٥/١	من ح/ قسط الاكتتاب	٣٠٠٠٠٠٠
			٦/٣٠	من ح/ قسط التخصيص	١٥٠٠٠٠٠
			٧/٣١	من ح/ قسط أول	٩٠٠٠٠٠٠
			٨/٣١	من ح/ قسط أخير	٦٠٠٠٠٠٠
		٦٠٠٠٠٠٠			٦٠٠٠٠٠٠

ملاحظات على الحل:

- عدد الأسهم المعروضة للاكتتاب = $٦٠٠٠٠٠٠٠ \div ٢٠٠ = ٣٠٠٠٠٠$ سهم
- تم إثبات قيود قسط الاكتتاب بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١م وذلك تاريخ صدور قرار تأسيس الشركة.
- يتم طلب قسط التخصيص والأول والأخير بتاريخ بداية الفترة المحددة للقسط وقيود دفعها في نهاية تلك الفترة.
- بالنسبة لقسط الاكتتاب فقد تم تحصيله أولاً ثم إصدار الأسهم بعد ذلك وذلك على العكس من الأقساط الأخرى والتي يتم طلبها أولاً ثم تحصيلها بعد ذلك.

التأخر عن سداد الأقساط

إذا تأخر بعض المساهمين عن سداد أحد الأقساط في المعيار المحدد، في هذه الحالة لا يتأثر قيد الطلب الخاص بالقسط ولكن يتأثر قيد التحصيل، وبالتالي فإن حساب القسط يظهر به رصيد مدين إلى أن يتم سداد الأقساط المتأخرة ببيع أسهم المساهم المتأخر.

مثال (٦)

نفرض أنه قد تم الآتي في المثال السابق:

- ١- تأخر أحد المساهمين عند دفع القسط الأول ومخصص له ١٠٠ سهم.
- ٢- تأخر مساهم آخر عن دفع القسط الأخير ومخصص له ٢٠٠ سهم وطبقاً لذلك تكون القيود كما يلي:

٧/١	من ح/ قسط أول إلى ح/ رأس المال الأسهم طلب القسط الأول عن ٣٠٠٠٠ بواقع ٣٠ ج للسهم	٩٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
٧/٣١	من ح/ البنك إلى ح/ قسط أول تحصيل القسط الأول ٢٩٩٠٠ سهم بواقع ٣٠ ج سهم	٨٩٧٠٠٠	٨٩٧٠٠٠
٨/١	من ح/ قسط أخير إلى ح/ رأس مال الأسهم طلب قسط الأخير عن ٣٠٠٠٠ سهم بواقع ٢٠ ج للسهم	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠ ٥٩٤٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

٨/٣١	من د/ البنك إلى د/ قسط آخر تحثيل القسط الأخير عن ٢٩٧٠٠ سهم بواقع ٢٠ ج للسهم	٥٩٤٠٠٠	
------	--	--------	--

د/ القسط الأول

٧/٣١	من د/ البنك	٨٩٧٠٠٠	٧/١	إلى د/ رأس	٣٠٠٠٠٠
٨/٣١	رصيد مرحل	٣٠٠٠		مال الأسهم	
		٣٠٠٠٠٠			٣٠٠٠٠٠

د/ القسط الأخير

٧/٣١	من د/ البنك	٥٩٤٠٠٠	٧/١	إلى د/ رأس	٦٠٠٠٠٠
٨/٣١	رصيد مرحل	٦٠٠٠		مال الأسهم	
		٦٠٠٠٠٠			٦٠٠٠٠٠

وبلاحظ الآتي:

١- أن د/ رأس المال لا يتأثر بتأخر بعض المساهمين عن دفع الأقساط في مواعيدها.

٢- حساب القسط المتأخر عن سدادها بالكامل يظهر به رصيداً مدينياً بمقدار الأقساط

المتأخر عن سدادها.

• رصيد القسط الأول = ١٠٠ سهم × ٣٠ = ٣٠٠٠

المساهم المتأخر في القسط الأول

• رصيد القسط الأخير = ٣٠٠ سهم × ٢٠ = ٦٠٠٠

وهي عبارة عن سهم خاصة بالمساهم الذي تأخر في القسط الأول بالإضافة

للمساهم المتأخر الثاني والذي تأخر عن سداد القسط الأخير وله ٢٠٠ سهم.

ولكي ينعكس (رأس المال المدفوع بالميزانية) تظهر الأرصدة المدينة لحسابات الأقساط مطروحة من رأس المال - على النحو التالي:
(الميزانية بتاريخ ٦/٣٠)

رأس المال المصدر والمدفوع		
٣٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ ج	٦٠٠٠٠٠٠	
(-) أقسام لم يتم سدادها	٩٠٠٠	
رأس المال المدفوع		٥٩٩١٠٠٠

مثال (٧)

في ٢٠٢٢/٧/١م تكونت إحدى شركات المساهمة برأس مال مرخص به قيمته ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٥٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٤٠ جنيه على أن تسدد قيمة السهم على أقساط كالتالي:

١٥ جنيه قسط اكتتاب يدفع من ٦/١ إلى ٦/٣٠

١٥ جنيه قسط تخصيص يدفع من ٧/١ إلى ٧/٣١

١٠ جنيه قسط أخير يدفع من ٩/١ إلى ٩/٣٠

فإذا علمت ما يلي

١- تم الاكتتاب في كل الأسهم المصدرة.

٢- عند طلب قسط التخصيص تأخر مساهم خصص له ١٠٠٠ سهم عند سداد قسط التخصيص.

٣- عند استحقاق القسط الأخير تأخير مساهم آخر خصص له ٢٠٠٠ سهم عن سداد هذا القسط.

المطلوب:

- ١- إجراء قيود اليومية.
- ٢- تصوير حسابات الأقساط.
- ٣- بيان حقوق المساهمين بميزانية الشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م

الحل

١- قيود اليومية:

٧/١	من د/ البنك إلى د/ قسط الاككتاب (الاككتاب في ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقسط اككتاب قدره ١٥٠ ج)	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٧/١	من د قسط الاككتاب إلى د/ رأس مال الأسهم (إصدار ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقسط اككتاب ٤٥ جنيه)	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٧/١	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس مال الأسهم (طلب ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقسط تخصيص ١٥ ج)	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٧/٣٠	من د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص (تحصيل قسط تخصيص عن عدد ٤٩٠٠٠ سهم)	٧٣٥٠٠٠	٧٣٥٠٠٠
٩/١	من د/ القسط الأخير إلى د/ رأس مال الأسهم (طلب ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقسط أخير ١٠ ج)	٥٠٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠

٩/٣٠	من ح/ البنك من ح/ القسط الأخير (تحصيل القسط الأخير عن عدد ٤٧٠٠٠٠ سهم)	٤٧٠٠٠٠	
------	--	--------	--

٢- تصوير حسابات الأقساط:

ح/ قسط الاكتاب

٧/١	من ح/ البنك	٧٥٠٠٠٠	٧/١	إلى ح/ رأس مل	٧٥٠٠٠٠
	رصيد مرحل	٧٥٠٠٠٠		الأسهم	٧٥٠٠٠٠

ح/ قسط التخصيص

٧/٣١	من ح/ البنك	٤٩٠٠٠٠	٧/١	إلى ح/ رأس مل	٥٠٠٠٠٠
	رصيد مرحل	١٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠٠		الأسهم	٥٠٠٠٠٠

ح/ القسط الأخير

٩/٣٠	من ح/ البنك	٢٣٥٠٠٠	٧/١	إلى ح/ رأس مل	٢٥٠٠٠٠
٩/٣٠	رصيد مرحل	١٥٠٠٠ ٢٥٠٠٠٠		الأسهم	٢٥٠٠٠٠

٣- حقوق المساهمين في الميزانية:

الخصوم وحقوق المساهمين		
حقوق المساهمين		
رأس المال المرخص به		٢٠٠٠٠٠٠
(٥٠٠٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ٤٠ ج)		
رأس المال المصدر		٢٠٠٠٠٠٠
(٥٠٠٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ٤٠ ج)		
(-) إقساط لم يتم سدادها		
قسط تخصيص	١٥٠٠٠	
قسط أخير	٣٠٠٠٠	
		٤٥٠٠٠
رأس المال المدفوع		١٩٥٥٠٠٠

ملاحظات على الحل:

١- لم يتأثر رأس مال الأسهم بتأخر بعض المساهمين عن سداد الأقساط في مواعيدها حيث أن قيد طلب القسط يسجل بكامل القيمة بصرف النظر عن وجود مساهمين متأخرين من عدمه.

٢- المساهم الذي تأخر عن سداد قسط التخصيص تأخر أيضاً عن سداد القسط الأخير وبالتالي تم تحصيل القسط الأخير عن عدد ٤٧٠٠٠ سهم وهي عبارة عن ٥٠٠٠٠ سهم - (١٠٠٠ سهم لم يسدد عنها قسط التخصيص + ٢٠٠٠ سهم لم يسدد القسط الأخير).

الاكتتاب في أقل من الأسهم المصدرة:

طبقاً لنص القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللائحة التنفيذية فإن باب الاكتتاب يظل مفتوحاً لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تزيد عن شهر، وفي حالة عدم الاكتتاب في كل رأس المال المصدر يجوز للجهة المختصة مد فترة الاكتتاب لمدة لا تزيد عن شهرين آخرين، وفي هذه الحالة انتهاء مدة الاكتتاب ولم يتم الاكتتاب في كل الأسهم المصدرة يقوم البنك برد المبالغ التي تم تحصيلها مرة أخرى للمكتتبين وفي هذه الحالة يتم إجراء قيد عكسي لقيد تحصيل الاكتتاب.

مثال (٨)

في ٢٠٢٢/١/١م طوحت إحدى شركات المساهمة تحت التأسيس ٥٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٥٠٠ جنيه للسهم الواحد، تسدد على النحو التالي:

٢٠٠ جنيه قسط اكتتاب يسدد في المدة من ١/١ حتى ١/٣١

١٥٠ جنيه قسط تخصيص يسدد في المدة من ٨/١ حتى ٨/٣١

١٠٠ جنيه قسط اول يسده في المدة من ٩/١ حتى ٩/٣٠

٥٠ جنيه قسط أخير يسدد في المدة من ١٠/١ حتى ١٠/٣١

وحتى انتهاء المدة المحددة لقسط الاكتتاب ثم الاكتتاب في ٣٠٠٠ سهم فقط من الأسهم المصدرة وبالتالي لم يتم إصدار قرار تأسيس الشركة وتم رد الأموال إلى المكتتبين.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

١/٣١	من ح/ البنك إلى ح/ قسط الاككتاب الاككتاب في ٣٠٠٠ سهم من أصل ٥٠٠٠ سهم معروضة للاككتاب بواقع ٢٠٠ جنيه عن السهم.	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
	من ح/ قسط الاككتاب إلى ح/ البنك رد أموال الاككتاب إلى المكتتبين لعدم تغطية الأسهم المعروضة.	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠

الاككتاب في أكثر من الأسهم المصدرة:

إذا تم الاككتاب في أكثر من الأسهم المصدرة تقوم الشركة يتخصص الاسهم على المكتتبين، إما طبقاً لأسبقية الاككتاب، أو تفضيل المكتتبين في عدد صغير من الأسهم بهدف تشجيع صغار المستثمرين، أو استخدام طريقة التوزيع النسبي والتي تمثل الطريقة الأكثر شيوعاً واستخداماً.

ووفقاً لطريقة التوزيع النسبي يتم توزيع الأسهم بين المكتتبين على أساس نسبة عدد الأسهم المصدرة إلى الأسهم المكتتب فيها.

$$\text{أي أن نسبة التخصيص} = \frac{\text{عدد الأسهم المصدرة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب فيها}}$$

فمثلاً إذا افترضنا أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت اسمية ١٠ جنية للسهم وقد اكتب الجمهور في ٣٠٠٠٠٠ سهم فقررت الشركة سهم بقيمة تخصيص الأسهم طبقاً لطريقة التخصيص النسبي.

$$\text{نسبة التخصيص} = \frac{٢٠٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠} = \frac{٢}{٣} = ٢:٣$$

بمعنى أن المساهم الذي اكتب في ٣ أسهم سوف يختص له عدد ٣ سهم فقط.

التصرف في المبالغ الزائدة:

في حالة زيادة الأسهم المكتتب فيها عن الأسهم المصدرة، فهذا بمعنى أن المبالغ الاكاتب اكبر من المبالغ المطلوب تحصيلها من المكتتبين، التي تم تحصيلها عند وهناك طريقتين للتصرف في هذه المبالغ الزائدة وهما:

١- رد المبالغ الزائدة إلى أصحابها.

وفي هذه الحالة يتم إجراء قيد عكسي لقيد الاكاتب

من ح/ قسط الاكاتب إلى ح/ البنك رد الزيادة المدفوعة عن... سهم بقيمة اسمية ... ج منها... قسط الاكاتب الأسهم الزيادة × مبلغ قسط الاكاتب		
--	--	--

مثال (٩)

في ٢٠٢٢/١/١م طرحت إحدى شركات المساهمة ٥٠٠٠٠٠ سهم للاكاتب العام بقيمة اسمية ١٠٠ جنية للسهم تسدد على أقساط كما يلي:

٤٠ جنية قسط اكتاب في الفترة من ١/١ حتى ١/٣١.

٣٠ جنيه قسط تخصيص في الفترة من ١ / ٢ حتى ٢٨ / ٢.

٣٠ جنيه قسط أخير في الفترة من ١ / ٣ حتى ٣١ / ٣.

وقد اكتب الجمهور في ٢٠٠٠٠ سهم وقامت الشركة بتخصيص الأسهم بطريقة التوزيع النسبي ورد الزيادة في الاككتاب إلى أصحابها.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم

قيود يومية

١/٣١	من ح/ البنك إلى ح/ قسط الاككتاب (الاككتاب في ٨٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم بواقع ٤٠ جنيه قسط اكتتاب)	٣٢٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠
١/٣١	من ح قسط الاككتاب إلى ح/ رأس مال الأسهم (إصدار ٥٠٠٠٠ سهم بقسط اسمية ١٠٠ جنيه بواقع ٤٠ جنيه قسط اكتتاب).	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
١/٣١	من ح قسط الاككتاب إلى ح/ البنك رد الزيادة المدفوعة عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٤٠ جنيه قسط اكتتاب.	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
١/٢	من ح/ قسط التخصيص إلى ح/ رأس مال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ٥٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ جنيه قسط تخصيص	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠

٢/٢٩	من د/ البنك من د/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص عن ٥٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ جنيه للسهم.	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٣/١	من د/ القسط الأخير إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأخير عن ٥٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ جنيه قسط أخير.	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
١/٣١	من د/ البنك من د/ القسط الأخير تحصيل القسط عن ٥٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ جنيه قسط أخير.	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠

أما إذا كانت الأسهم تم تحصيلها مرة واحدة فيتم توسط د/ المؤسسين أو المكتتبين في الأسهم بدلاً من د/ قسط الاكتتاب.

٢- حجز المبالغ الزائدة لسداد باقي الأقساط

في هذه الحالة يتم حجز المبالغ الزائدة المحصلة عند الاكتتاب لسداد قسط التخصيص أو الأقساط التالية له.

وبالتالي فإن المبالغ المحجوزة سوف تؤثر فقط على قيود التحصيل ولكنها لا تؤثر على قيود طلب الأقساط.

ويتم حساب المبلغ المطلوب تحصيله لقسط التخصيص كما يلي:

المحصل عند الاكتتاب (××)

(-) المطلوب لقسط الاكتتاب (×)

المبالغ المحجوزة لسداد الأقساط التالية ×

	×	المطلوب لقسط التخصيص
	(×)	(-) المبالغ المحجوزة
×		المبالغ المطلوب تحصيله لقسط التخصيص
	××	المطلوب للقسط الأول
×		(-) الزيادة الباقية بعد تحصيل قسط التخصيص
×		المبلغ المطلوب تحصيله للقسط الأول

مثال (١٠)

باستخدام بيانات المثال السابق ويفرض أن الشركة قد قررت حجز الزيادة لسداد الأقساط التالية.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة:

قبل إجراء قيود اليومية، يمكن التمهيد الحل كما يلي:

المبالغ المحصلة عند الاكتتاب

$$= ٨٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ٤٠ \text{ جنيه عن السهم} = ٣٢٠٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

(-) المبالغ المطلوبة عن قسط الاكتتاب

$$= ٥٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ٤٠ \text{ جنيه} = \frac{٢٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}}{١٢٠٠٠٠ \text{ جنيه}}$$

المبالغ الزائدة والمحجوزة لسداد الأقساط التالية:

$$\text{المطلوب عن قسط التخصيص} = ٥٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ٣٠ \text{ جنيه عن السهم} = ١٥٠٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

جنيه

(-) المبالغ المحجوزة ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه

المطلوب تحصيله عدد قسط التخصيص ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

المبالغ المطلوب تحصيلها عند القسط الأخير

$$= 500000 \text{ سهم} \times 30 \text{ جنيه عن السهم} = 15000000 \text{ جنيه}$$

وباستثناء قيد رد المبالغ المحجوزة، فإن كافة قيود اليومية اللازمة سوف تكون مماثلة لما تم في حل المثال السابق عدا القيد الخاص بسداد قسط التخصيص والذي سيظهر كما يلي:

من مذكورين		
د/ قسط الاكتتاب		١٢٠٠٠٠٠٠
د/ البنك		
إلى د/ قسط التخصيص	١٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
تحصيل باقي المستحق عن قسط التخصيص نقدًا بعد استخدام المبالغ المحجوزة.		

قيام المساهم المتأخر بسداد الأقساط المتأخرة:

إذا قام المساهم المتأخر بسداد الأقساط المتأخرة عليه فإن الشركة قد تلزمه بسداد فوائد التأخير، وبالتالي يكون المساهم مطالب بسداد الأقساط + فوائد التأخير.

ويتم حساب فوائد التأخير عن الفترة من آخر يوم لاستحقاق سداد القسط حتى تاريخ السداد الفعلي.

فوائد التأخير الأقسام المتأخرة × معدل الفائدة × المدة من آخر يوم لاستحقاق سداد القسط حتى تاريخ السداد الفعلي.

مثال (١١)

في ٢٠٢٢/٥/١م طرحت إحدى شركات المساهمة ٢٥٠٠٠ سهم عادي للاكتتاب العام بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسهم، تحصل على أقساط كما يلي:

٢٠ جنيه قسط اكتتاب في الفترة من ١/١ حتى ١/٣١

٢٠ جنيه قسط تخصيص في الفترة من ١/٢ حتى ٢/٢٨

١٠ جنيه قسط أخير في الفترة من ٣/١ حتى ٣/٣١

وقد اكتتب الجمهور في ٣٧٠٠٠ سهم.

وفي ٢٠٢٢/٢/١م صدر قرار تأسيس الشركة، وتم تخصيص الأسهم على المكتتبين على النحو التالي:

أولاً: مكتتبين في ٥٠٠٠ سهم تم تخصيصها لهم بالكامل.

ثانياً: مكتتبين ٢٠٠٠ سهم لم يخصص لهم أية أسهم.

ثالثاً: تم تخصيص باقي الأسهم بالتناسب.

وعند استحقاق قسط التخصيص تأخر مساهم من المساهمين الذين تم التخصيص بينهم بالتوزيع النسبي وكان قد اكتتب في ٦٠٠ سهم.

حيث قام المساهم المتأخر بسداد المستحق عليه عن قسط التخصيص والفوائد مع القسط الأخير.

فإذا علمت أن النظام الأساسي للشركة يقضي باحتساب فوائد تأخير على الأقساط المتأخرة بمعدل ١٢% سنوياً.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

الحل

تمهيد حسابي:

للولصول إلى عدد الأسهم التي اكتتبت فيها فئة التوزيع النسبي يجب طرح الاكتتابات التي تم رفضها وكذلك التي سوف يتم تخصيصها بالكامل على المكتتبين فيها من الأسهم المكتتب فيها.

$$30.000 = 7.000 - 37.000 =$$

وللولصول إلى عدد الأسهم المصدرة لفئة التوزيع النسبي يجب طرح الاكتتابات التي سوف يتم تخصيصها بالكامل على المكتتبين فيها من الأسهم المصدرة.

$$20.000 = 5.000 - 25.000 =$$

نسبة التخصيص = عدد الأسهم المصدرة: عدد الأسهم المكتتب فيها = 20.000 سهم:
30.000 سهم أي نسبة 2:3.

وهذا معناه أن كل مكتتب في ثلاث أسهم سوف يخصص له سهمين فقط.

- يتم احتساب المبالغ المتأخرة والتي لم تسدد من قسط التخصيص بالنسبة للمساهم المتأخر في ضوء ما اكتتب فيه المساهم وما تم تخصيصه له كما يلي:

أ- المدفوع عند الاكتتاب = عدد الأسهم المكتتب فيه × قيمة قسط الاكتتاب = 12.000 جنيه.

$$600 \text{ سهم} \times 20 \text{ جنيه} = 12000 \text{ جنيه.}$$

ب- المطلوب عن قسط الاكتتاب

$$= \text{عدد الأسهم المخصصة} \times \text{قسط الاكتتاب}$$

$$\text{الأسهم المخصصة} = \frac{2}{3} \times 600 = 400 \text{ سهم}$$

$$= 20 \times 400 = 8000 \text{ جنيه}$$

الزيادة 4000 جنيه

$$\text{المطلوب من قسط التخصيص} = 20 \times 400 = 8000 \text{ جنيه}$$

الزيادة المحصلة 4000 جنيه

المستحق عن قسط التخصيص: 4000 جنيه

٣- تحسب فوائد التأخير على قيمة المبالغ المتأخرة عن قسط التخصيص على أساس المدة من آخر موعد لسداد قسط التخصيص وتاريخ السداد، وحسب المعلومات الواردة بالمثل. قام المساهم بسداد المستحق من قسط التخصيص مع القسط الأخير. لذا فإن المدة تحسب من آخر موعد لسداد قسط التخصيص وحتى آخر موعد لسداد القسط الأخير حيث أن قيد استلام هذا القسط يسجل بتاريخ آخر يوم في المهلة المحددة لسداده (آخر مارس) بناء عليه فإن المدة هي شهر (من آخر فبراير حتى آخر مارس)

$$- \text{فوائد التأخير} = 4000 \times \frac{12}{100} \times \frac{1}{12} = 40 \text{ جنيه}$$

دراسات في محاسبة شركات الاموال

٢/١	من د/ البنك إلى د/ قسط الاككتاب الاككتاب في ٣٢٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٥٠ جنيه بواقع ٢٠ جنيه قسط اكتتاب.	٦٤٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠
٢/١	من د/ قسط الاككتاب إلى د/ رأس مال الأسهم إصدار ٢٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسهم.	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
٢/١	من د/ قسط الاككتاب إلى د/ البنك رد أموال المكتتبين الذين لهم يخصص لهم أية أسهم (٢٠ × ٢٠٠٠)	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
٢/١	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط التخصيص من ٢٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠ ج سهم	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
	من مذكورين د/ البنك (٤٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠) د/ قسط الاككتاب د/ أقساط متأخرة إلى د/ قسط التخصيص استلام المستحق عن قسط التخصيص بعد احتساب الأقساط المتأخرة	٤٩٦٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ٤٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
٣/١	من د/ قسط أخير طلب القسط الأخير عن ٢٥٠٠٠ سهم بواقع ١٠ جنيه عن السهم.	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠

٣/٣٠	من ح/ البنك إلى مذكورين: ح/ القسط الأخير ح/ أقساط متأخرة (المساهم المتأخر) ح/ فوائد تأخير دائنة تحصيل المستحق عن القسط الأخير والأقساط المتأخرة وكذلك فوائد التأخير	٢٥٠.٠٠٠ ٤.٠٠٠ ٤٠	٢٥٤.٠٤٠
------	---	------------------------	---------

ملاحظات على الحل:

• تم الوصول إلى عدد الأسهم التي سوف يتم على أساسها حساب نسبة التخصيص كما يلي:

- هناك مساهمين مكتتبين في ٢٠٠٠ سهم لهم يخصص لهم أية أسهم، وبالتالي يتم استبعادها من الأسهم المكتتب فيها لتصبح ٣٠٠٠٠ سهم.

- هناك مساهمين مكتتبين في ٥٠٠٠ سهم سوف تخصص لهم بالكامل أي أن نسبة التخصيص بالنسبة لهذه الأسهم ١٠٠% لذلك يتم استبعادها من الأسهم المكتتب فيها والأسهم المصدرة عند حساب نسبة التخصيص لباقي الأسهم.

• تم حساب الزيادة المحجوزة ونصيب المساهم المتأخر فيها كما يلي:

المحصل عند الاكتتاب = الأسهم المكتتب فيها × قسط الاكتتاب

$$٦٤٠.٠٠٠ = ٢٠ \times ٣٢.٠٠٠ =$$

المطلوب تحصيله عند الاكتتاب = الأسهم المصدرة × قسط الاكتتاب

$$٥٠.٠٠٠ = ٢٠ \times ٢.٥٠٠ =$$

الزيادة المحصلة عند الاكتتاب ١٤٠.٠٠٠

قيمة الأسهم التي تم ردها = ٢٠ × ٢.٠٠٠ = ٢٠.٠٠٠

الزيادة المحجوزة لقسط التخصيص ١٢٠٠٠٠

بيع أسهم المساهم المتأخر

في حالة توقف المساهم عن سداد الأقساط يكون للشركة الحق في بيع أسهمه، حيث تقوم الشركة باستقطاع المبالغ المتأخرة على المساهم بالإضافة إلى فوائد التأخير ومصاريف البيع، وإذا تبقى شيء من ثمن البيع يتم رده للمساهم المتأخر. ويتم إجراء هذه التسوية عن طريق توسيط حساب المساهم المتأخرة

مثال (١٢)

طرحت إحدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ جنيه للسهم تسدد على النحو التالي:

٢٠٠ جنيه قسط اكتتاب تسدد في الفترة من ١/١ حتى ١/٣١

١٥٠ جنيه قسط تخصيص يسدد في الفترة من ١/٢ حتى ٢/٢٩

١٥٠ جنيه قسط أخير يسدد في الفترة من ١/٤ حتى ٤/٣٠.

وقد تم الاكتتاب في ١٦٠٠٠ سهم دفعت عنها أقساط الاكتتاب والتخصيص بالكامل. وعند استحقاق القسط الأخير رفض أحد المساهمين سداد المستحق عليه وكان قد اكتتب في ١٦٠ سهم وقد قامت الشركة ببيع الأسهم الخاصة بالمساهم المتأخر بقيمتها الاسمية، مع احتساب فوائد المتأخر بقيمتها الاسمية، مع احتساب فوائد تأخير عن المبلغ غير ١٦٠ جنيه، كما أن مصاريف البيع بلغت ٤٠ جنيهًا.

وقد صدر قرار تأسيس الشركة في ٢٠٢٢/٢/١م وتم تخصيص الأسهم المكتتبين

بالتناسب، مع حجز الزيادة عند الاكتتاب لسداد الأقساط التالية

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم

الحل

تمهيد حسابي:

- المحصل عند الاكتاب = 16000×200 جنيه للسهم = 3200000
- (-) المطلوب عن قسط الاكتاب = 10000 سهم $\times 200$ جنيه = 2000000
- المبالغ المحصلة مقدمًا والمحجوزة لسداد الأقساط التالية 1200000
- المطلوب عند قسط التخصيص = 10000×150 جنيه = 1500000
- (-) مبالغ محجوزة 1200000
- مطلوب تحصيله عن قسط التخصيص 300000
- المطلوب عند القسط الأخير = 10000 سهم $\times 150$ جنيه = 1500000
- نسبة التخصيص = $\frac{10000}{16000} = 5:8$
- عدد الأسهم المخصصة للمساهم المتأخر = 160 (مكتتب فيها) $\times \frac{5}{8} = 100$ سهم
- المبلغ المتأخر عنه المساهم عند القسط الأخير = $100 \times 150 = 15000$
- لذا فإن المبلغ المحصل فعلاً عند القسط الأخير =
المطلوب عند القسط الأخير - المستحق على المساهم المتأخر
 $1500000 - 15000 = 1485000$
- بيع أسهم المساهم المتأخر:

القيمة البيعية = 100 سهم $\times 500$ جنيه للسهم = 50000 جنيه

(-) يخصم منها ما يلي:

قسط أخير 15000 جنيه

فوائد تأخير 160 جنيه

مصرفات بيع 40 جنيه 15200

٣٤٨٠٠ جنية

المستحق للمساهم المتأخر

ويتم إجراء قيود اليومية كما يلي:

٢/١	من د/ البنك إلى د/ قسط الاككتاب الاككتاب في ١٦٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ جنية بواقع ٢٠٠ جنية قسط اككتاب	٣٢٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠
٢/١	من د/ قسط الاككتاب إلى د/ رأس مال الأسهم إصدار ١٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ جنية وقسط اككتاب ٢٠٠ جنية.	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
٢/١	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠ سهم بقيمة ٥٠٠ جنية وقسط تخصيص ١٥٠ جنية	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٢/٢٩	من مذكورين: د/ قسط الاككتاب د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل المستحق عن قسط التخصيص واستخدام الزيادة المحجوزة عند الاككتاب	١٢٠٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٤/١	من د/ القسط الأخير إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأخير عن ١٠٠٠ سهم بواقع ١٥٠ جنية عن السهم	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠

٤/٣٠	من ح/ البنك إلى ح/ القسط الأخير تحصيل القسط الأخير عن ٩٩٠٠ سهم بواقع ١٥٠ جنيه عن السهم.	١٤٨٥٠٠٠	١٤٨٥٠٠٠
٤/٣٠	من ح/ مصروفات بيع الأسهم إلى ح/ البنك سداد مصاريف البيع الخاصة بأسهم المساهم المتأخر	١٤٠	١٤٠
٤/٣٠	من ح/ البنك إلى مذكورين: ح/ قسط أخير ح/ مصاريف بيع الأسهم ح/ المساهم المتأخر بيع أسهم المساهم المتأخر وعددها ١٠٠ سهم بمبلغ ٥٠٠ جنيه للسهم	١٥٠٠٠ ١٦٠ ٤٠ ٣٤٨٠٠	٥٠٠٠٠
٤/٣٠	من ح/ المساهم المتأخر إلى ح/ البنك إثبات سداد المستحق للمساهم المتأخر	٣٤٨٠٠	٣٤٨٠٠

وفي حالة ما كان سعر بيع الأسهم لا يغطي المستحق على المساهم، فإنه يطالب بسداد الفرق نقدًا فإذا فرضنا في المثال السابق أنه قد تم بيع الأسهم بسعر ١٣٠ جنيه للسهم فإن العمليات المرتبطة ببيع الأسهم تكون كالتالي:

- المتحصل من بيع الأسهم = ١٠٠ سهم × ١٣ جنيه = ١٣٠٠٠ جنيه
- المستحق على المساهم المتأخر
- قسط أخير ١٥٠٠٠ جنيه
- فوائد تأخير ١٦٠ جنيه

- مصاريف البيع ٤٠ جنيه

إجمالي المستحق ١٥٠٠ جنيه

الفرق والذي يجب تحصيله من المساهم = ١٥٢٠٠ - ١٣٠٠ = ٢٢٠٠ ج

في هذه الحالة يكون قيد اليومية كما يلي:

٤/٣٠	من مذكورين:		
	د/ البنك		١٣٥٠٠
	د/ المساهم المتأخر		٢٢٠٠
	إلى مذكورين		
	د/ قسط أخير	١٥٠٠٠	
	د/ فوائد تأخير	١٦٠	
	د/ مصاريف البيع	٤٠	
	بيع أسهم المساهم المتأخر وتحميله بالفرق بين المستحق والقيمة البيعية		

مثال (١٣)

في ٢٠٢٢/٣/١م طرحت إحدى شركات المساهمة تحت التأسيس ٣٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم تحصل قيمتها على أقساط كما يلي:

٣٠ جنيه قسط الاكتاب خلال المدة من ٣/١ حتى ٣/٣١.

٣٥ جنيه قسط تخصيص خلال المدة من ٥/١ حتى ٥/٣١.

٢٠ جنيه قسط أول خلال المدة من ٧/١ حتى ٧/٣١.

١٥ جنيه قسط أخير خلال المدة من ١٠/١ حتى ١٠/٣١.

وقد اكتتب الجمهور في ٥٠٠٠٠٠ سهم وصدر قرار بتأسيس الشركة في ٢٠٢٢/٥/١ م كما تم تخصيص الأسهم على المكتتبين على النحو التالي:

١- ردت أموال المكتتبين قدرها ١٨٠٠٠٠٠ جنيه حيث لم يخصص لهم أية أسهم.

٢- خصصت أسهم بالكامل لمكتتبين في ١٦٠٠٠٠ سهم.

٣- خصصت باقي الأسهم على المكتتبين بطريقة التوزيع النسبي

هذا وقد طلب قسط التخصيص وسدد في موعده، عدا مكتتب من المكتتبين الذين خصص لهم بالتوزيع النسبي كان قد خصص له ٢٠٠٠ سهم لم يتمكن من سداد المستحق عليه عن قسط التخصيص، وقد طلبت بقية الأقساط وسددت في مواعيدها باستثناء المساهم المتأخر عند قسط التخصيص.

وفي آخر شهر ديسمبر تقرر إلغاء أسهم المساهم المتأخر وإصدار أسهم بدلاً منها وبيعها لحساب المساهم وقد تم بيع الأسهم بواقع ٨٠ جنيه للسهم الواحد كما بلغت مصاريف البيع ١٠٠ جنيه علمًا بأن النظام الأساسي للشركة يقضي باحتساب فوائد تأخير على الأقساط المتأخرة بمعدل ٦% سنويًا.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم

٢- تصوير ح/ المساهم المتأخر

الحل

تمهيد حسابي:

١- عدد الأسهم المكتتب فيها والتي ردت أموالها إلى المكتبتين^١ = $\frac{180000}{3} = 60000$ سهم

٢- عدد الأسهم التي خضعت للتخصيص = ٥٠٠٠٠ سهم - ٦٠٠٠٠ = ٤٤٠٠٠٠ سهم

٣- الأسهم التي خضعت للتوزيع النسبي =

٤٤٠٠٠٠ سهم - ١٦٠٠٠٠ سهم مخصص بالكامل = ٢٨٠٠٠٠ سهم

٤- عدد الأسهم المخصصة لفئة التوزيع النسبي =

٣٠٠٠٠٠ سهم مصدر - ١٦٠٠٠٠ سهم مخصص = ١٤٠٠٠٠ سهم

٥- نسبة التخصيص لفئة التوزيع النسبي =

عدد الأسهم المصدرة لفئة التوزيع النسبي: عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ١٤٠٠٠٠

سهم: ٢٨٠٠٠٠ سهم

- أساس التوزيع النسبي هو أن كل مكتتب في ٢٨ سهم خصص له ١٤ منهم بنسبة ١ : ٢

بالنسبة للمساهم المتأخر:

حيث أن المساهم المتأخر من المكتبتين الذين خصص لهم على أساس التوزيع النسبي وقد

خصص له ٢٠٠٠٠ سهم فيجب تحديد الأسهم التي اكتتب فيها لتحديد المبالغ المتأخرة وذلك

بالشكل التالي:

^١ الأسهم التي تخضع للتخصيص = الأسهم المكتتب فيها - الأسهم الخاصة بالاكنتابات التي تم ردها والأسهم التي تخضع للتوزيع النسبي = الأسهم التي تخضع للتخصيص - الاسهم المخصصة بالكامل

• عدد الأسهم المكتتب فيها = $20 \times \frac{2}{1}$ سهم = 4000 سهم

= عدد الأسهم المخصصة \times مقلوب نسبة التخصيص

المبالغ المحصلة منه عند الاكتتاب = 4000×30 جنية = 120000 ج

يخصم المطلوب عن قسط الاكتتاب = 30×2000 = 60000 ج

الزيادة المحجوزة

المطلوب عن القسط التخصيص = 2000×35 جنية = 70000 ج

يخصم المبالغ المحجوزة = 60000 ج

المبلغ الواجب سدادة عن القسط التخصيص 10000 ج

المطلوب عن القسط الأول = 2000×20 جنية = 40000 ج

المطلوب عن القسط الأخير = 2000×15 جنية = 30000 ج

٧- المبالغ المحصلة عند الاكتتاب = 50000 سهم \times 30 جنية = 1500000 ج

(-) يخصم المطلوب عن القسط الاكتتاب = 30000 سهم \times 30 جنية = 900000 ج

المبالغ الزائدة

(-) يخصم مبالغ ثم ردها للمكتتبين الذين لم يخصص لهم أسهم 180000 ج

- مبالغ محجوزة لسداد قسط التخصيص 420000 ج

- المطلوب عن القسط التخصيص

= 30000 سهم \times 25 سهم = 1050000 ج

- (-) يخصم مبالغ محجوزة عند الاكتتاب ٤٢٠٠٠٠ ج
- المطلوب سداداً عن قسط التخصيص ٦٣٠٠٠٠ ج
- (-) يخصم المستحق على المساهم المتأخر عند التخصيص ١٠٠٠٠ ج
- المحصل فعلاً عند قسط التخصيص ٦٢٠٠٠٠ ج
- عند التخصيص = ٣٠٠٠٠ × ٢٠ سهم = ٦٠٠٠٠٠ ج
- ٨- المطلوب عند القسط الأول = ٣٠٠٠٠ × ١٥ سهم = ٦٠٠٠٠٠ ج
- (-) يخصم المستحق على المساهم المتأخر عند القسط الأول ٤٠٠٠٠ ج
- ٩- المطلوب عند القسط الأخير = ٣٠٠٠٠ × ٢٠ سهم = ٦٠٠٠٠٠ ج
- (-) يخصم المستحق على المساهم المتأخر عند القسط الأخير ٤٠٠٠٠ ج
- المحصل فعلاً عند القسط الأخير ٤٢٠٠٠٠ ج

١٠- فوائد التأخير المستحقة على المساهم المتأخر تحسب كما يلي:

أ- عن قسط التخصيص لمدة سبعة أشهر من ٥/٣١ حتى ٢١/٣١

$$= ١٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٧}{١٢} = ٣٥٠ \text{ جنيه}$$

ب. عن القسط الأول لمدة خمسة أشهر من ٧/٣١ حتى ١٢/٣١

$$= ٤٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٧}{١٠} = ١٠٠٠ \text{ جنيه}$$

ج. عن القسط الأخير لمدة شهرين من ١٠/٣١ حتى ١٢/٣١

$$= ٣٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٧}{١٢} = ٣٠٠ \text{ جنيه}$$

- مجموع الفوائد = ٣٥٠ + ١٠٠٠ + ٣٠٠ = ١٦٥٠ جنيه

(١) إجراء قيود اليومية اللازمة:

٥/١	من د/ البنك إلى د/ قسط الاككتاب الاككتاب في ٥٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه بواقع ٣٠ جنيه للسهم	١٥٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٥/١	من د/ قسط الاككتاب إلى د/ رأس مال الأسهم إصدار ٣٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ جنيه بواقع ٣٠ جنيه قسط اكتتاب	٩٠٠٠٠٠ ٩٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
٥/١	من د/ قسط الاككتاب إلى د/ البنك رد الأموال عن ٦٠٠٠ سهم لم يتم التخصيص لها	١٨٠٠٠٠ ١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٥/١	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ٣٠٠٠٠ سهم بواقع ٣٥ جنيه للسهم	١٠٥٠٠٠٠ ١٠٥٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠
٥/٣١	من مذكورين: د/ قسط الاككتاب د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص استلام المستحق عن القسط التخصيص بعد الزيادة المحوزة وتأخر أحد المساهمين		٤٢٠٠٠٠
٧/١	من د/ القسط الأول إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأول عن ٣٠٠٠٠ سهم بواقع ٢٠	٦٠٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠

	جنيه للسهم		
٧/٣١	من د/ البنك إلى د/ القسط الأول تحصيل المستحق عن القسط الأول بعد تأخر أحد المساهمين.		
١٠/١	من د/ القسط الأخير إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأخير عن ٣٠٠٠٠ سهم بواقع ١٥ جنيه للسهم	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
١٠/٣١	من د/ البنك إلى د/ القسط الأول تحصيل القسط الأول بعد تأخر أحد المساهمين	٤٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠
١٢/٣١	من د/ البنك إلى مذكورين: د/ قسط التخصيص د/ قسط أول د/ قسط أخير د/ فوائد تأخير دائنة د/ البنك (مصاريف بيع) د/ المساهم المتأخر تحميل المساهم المتأخر بالمبالغ المستحقة عليه	١٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠ ١٦٥٠ ١٠٠ ٧٨٢٥٠	١٦٠٠٠٠
١٢/٣١	من د/ المساهم المتأخر إلى د/ البنك سداد المستحق للمساهم المتأخر من بيع الأسهم.	٧٨٢٥٠	٧٨٢٥٠

٥/٣ مصاريف التأسيس ورسوم الإصدار

١- مصاريف التأسيس:

تتمثل مصاريف التأسيس في المصاريف التي يتم انفاقها لتأسيس الشركة مثل دراسات الجدوى، واتعاب المحاسبين والمحامين عند تحرير عقد الشرى والأتعاب الخاصة بتقييم الحصص العينية وعمولات البنك ويقوم المؤسسون بند هذه المصاريف عند تأسيس الشركة، وعند قيام الشركة بدفع هذه المصروفات للمؤسسين يجرى على القيد التالي:

من د/ مصاريف التأسيس	××	××
إلى د/ البنك	××	
سداد مصروفات التأسيس بشيك		

ثم تقوم الشركة باستهلاك هذه المصروفات على فترة تتراوح ما بين ٣: ٥ سنوات، حيث يحمل د/ الأرباح والخسائر بالجزء المستهلك كل عام، ويظهر الجزء المتبقي من هذه المصروفات ضمن الأصول في الميزانية

٢- رسوم الإصدار (مقابل مصاريف التأسيس):

عادة تطلب الشركة من المكتتبة في الأسهم دفع مبلغ زيادة عن القيمة الاسمية للسهم ويسمى رسوم الإصدار وتلك لتغطية مصاريف التأسيس ويتم تحصيل هذا المبلغ عند الاكتتاب، وبالتالي تصبح قيود اليومية على النحو التالي:

• عند الاكتتاب

من د/ البنك

إلى د/ المؤسسين أو المكتتب في الأسهم

أو إلى د/ قسط الاكتتاب إذا تم تحصيل قيمة السهم على أقساط

ويتم إجراء هذا القيد بعدد الأسهم المكتتب فيها \times (قيمة قسط الاكتتاب + رسوم الإصدار) عند إصدار الأسهم:

من د/ المؤسسة أو الملكيتين في الأسهم

أو من د/ قسط الاكتتاب

إلى مذكورين

د/ رأس مال الأسهم (بالأسهم المصدرة \times قسط الاكتتاب)

د/ رسوم الإصدار (بالأسهم المصدرة \times رسوم الإصدار)

• إثبات سداد مصاريف التأسيس للمؤسسين

من د/ مصاريف التأسيس

إلى د/ البنك

• تخفيض مصاريف التأسيس بقيمة رسوم الإصدار (إقفال رسوم الإصدار)

من د/ رسوم الإصدار

إلى د/ مصاريف التأسيس

ويتم إجراء القيد السابق بقيمة رسوم الإصدار فقط، فإذا كانت مصاريف

التأسيس أكبر من رسوم الإصدار فإن المتبقى من مصاريف التأسيس يظهر

كرصيد في ميزانية ويستهلك على فترة تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.

مثال (١٤)

طرحت أحد شركات المساهمة ١٠٠٠٠٠٠ سهم للاكتتاب في ١/١/٢٠٢٢م وكانت الاسمية للسهم ١٠٠ جنية ورسوم إصدار واحد جنية للسهم على أن يتم تحصيل قيمة السهم على الأقساط التالية:

٦١ جنية قسط الاكتتاب بما فيه رسم الإصدار - ٤٠ ج قسط تخصيص في الفترة من ٣/١ حتى ٣/٣١/٢٠٢٢م وقد بلغت مصاريف التأسيس ١٥٠٠٠٠٠ دفعها المؤسسون وقامت الشركة بدفعها للمؤسسين في ٣/٣١ وقد تم الاكتتاب في الأسهم بالكامل وتم تحصيل الأقساط في مواعيدها

المطلوب: قيود اليومية اللازمة لإثبات ما سبق.

الحل

١/١	من د/ البنك إلى د/ قسط الاكتتاب الاكتتاب في ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة ١٠ جنيه منها ٦٠ جنيه قسط الاكتتاب، اج رسم أصدر	٦١٠٠٠٠٠ ٦١٠٠٠٠٠	٦١٠٠٠٠٠
١/١	من د/ قسط الاكتتاب إلى مذكورين: د/ رأس مال الأسهم د/ رسوم الإصدار إصدار ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ جنيه منها ٦٠ جنيه قسط الاكتتاب، اج رسم إصدار	٦١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠	٦١٠٠٠٠٠
٣ /١	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٤٠ ج قسط تخصيص	٤٠٠٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
٣/٣١	من د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة ٤٠ جنيه قسط تخصيص	٤٠٠٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
٣/٣١	من د/ مصاريف التأسيس إلى د/ البنك سداد م. التأسيس للمؤسسين	٤٠٠٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
٣/٣١	من د/ رسم الإصدار إلى د/ مصاريف التأسيس تخفيض مصاريف التأسيس بقيمة رسوم الإصدار	١٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠

٦/٣ إصدار أسهم عينية

في بعض الأحيان يقوم بعض المساهمين بتقديم حصة عينية في صورة مجموعة من الأصول والخصوم كحصة في رأس مال الشركة، وفي هذه الحالة إذا تم إعادة تقييم هذه الأصول والخصوم تنتقل للشركة المساهمة بالقيم الجديدة.

ولا تختلف قيود اليومية الخاصة بإصدار الأسهم العينية كثيرًا عن قيود إصدار الأسهم النقدية إلا في استبدال د/ البنك بالأصول التي سوف تنتقل للشري المساهمة ويكون قيد الاكتتاب في الأسهم كما يلي:

من المذكورين

د/ الاراضي

د/ الآلات بالقيم الجديدة

د/.....

إلى المذكورين

د / الدائون

د/..... بالقيم الجديدة

د/ المؤسسين

أو المكتتبين في الأسهم

أما قيد إصدار الأسهم فلا يختلف عما سبق ذكره في حالة الأسهم النقدية ويلاحظ أنه إذا كان صافي الأصول المقدمة أقل من حصة رأس المال (عند الأسهم التي سوف يحصل

عليها صاحب الحصة العينية \times القيمة الاسمية للسهم في هذه الحالة تظهر شهرة المحل بالفرق (في الجانب المدين من القيد) وإذا كان صافي الأصول المقدمة أكبر من حصة رأس المال، في هذه الحالة يظهر احتياطي تضخم الأصول أو الاحتياطي الرأسمالي بالفرق (في الجانب الدائن من القيد).

مثال (١٥)

في ١/١/٢٠٢٢م تم تكوين شركة مساهمة براس مال قدره ٣ مليون جنية مقسم إلى أسهم بقيمة اسمية للسهم قدرها ٣٠ جنية وقد تقدم أحد المؤسسين بمجموعة من الأصول في مقابل الحصول على ٢٠٠٠٠ سهم. هذا وقد استعان المؤسسون باحد الخبراء والذي قام بتقدير الأصول والخصوم على النحو التالي تفصل الثاني أراضى ٢٨٠٠٠٠ جنية، معدات ٢٠٠٠٠ جنية بضاعة بالمخازن ٢٠٠٠٠٠ جنية، مدينون ١٠٠٠٠٠٠ جنية، داننون ٤٠٠٠٠٠ جنية أوراق دفع ٥٠٠٠٠٠ جنية مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ١٠٠٠٠٠ جنية وقد تم عرض الأسهم العادية الباقية للاكتتاب العام على أن تحصل على النحو التالي:

١٥ جنية قسط الاكتتاب يحصل خلال الفترة من ١/١ حتى ١/٣١

١٥ جنية قسط التخصيص يحصل خلال الفترة من ٥/١ حتى ٥/٣١

وقد اكتتاب الجمهور في ١٤٠٠٠٠ سهم وتم تخصيص الأسهم بطريقة التوزيع النسبي بين المكتتبين، كما صدر قرار تأسيس الشركة في ٥/١/٢٠٢٢م.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

٢- تصوير الميزانية العمومية كما تظهر في ٣١/٥/٢٠٢٢م

الحل

تمهيد حسابي:

$$١ - \text{عدد أسهم رأس المال} = \frac{٣٠٠٠٠٠٠٠}{٣} = ١٠٠٠٠٠٠ \text{ سهم}$$

$$٢ - \text{عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام} = ١٠٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠ \text{ أسهم عينة} = ٨٠٠٠٠٠ \text{ سهم}$$

$$٣ - \text{صافي الأصول المقدمة مقابل الأسهم العينة} = \text{الأصول} - \text{الخصوم} \\ = (١٠٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠) - (١٠٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠٠ + ٣٨٠٠٠٠٠) \\ = ١٠٠٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠٠٠ \text{ جنيه.}$$

$$٤ - \text{القيمة الاسمية للأسهم العينية} = ٢٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ٣٠ \text{ جنيه} = ٦٠٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$٥ - \text{نسبة التخصيص} = ٨٠٠٠٠٠ : ١٤٠٠٠٠٠ \text{ أي } ٤ : ٧$$

$$٦ - \text{المحصل عند الاكتتاب} = ١٤٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٥ \text{ جنيه} = ٢١٠٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$(-) \text{ يخصم المطلوب عن القسط الاكتتاب} = ٨٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٥ = ١٢٠٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$(-) \text{ مبالغ محجوزة لسداد الأقساط التالية} ٩٠٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$٧ - \text{المطلوب عند قسط التخصيص} = ٨٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٥ \text{ جنيه} = ١٢٠٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$(-) \text{ يخصم المبالغ المحجوزة} ٩٠٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$- \text{ يحصل نقدا عند القسط التخصيص} ٣٠٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

١/١	من مذكورين د/ أراضي د/ معدات د/ بضاعة بالمخازن د/مدينون إلى مذكورين: د/ دائنون د/ أوراق دفع د/ مخصص ديون م. فيها د/ المؤسسين شراء أحد المؤسسين ٢٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠ جنية مقابل تقديم مجموعة من الأصول والخصوم	٤٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
١/٣١	من د/ البنك إلى د/ قسط الاكتتاب الاكتتاب في ١٤٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠ جنية بواقع ١٥ جنية للسهم	٢١٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠
٥/١	من د/ المؤسسين إلى د/ رأس مال الأسهم إصدار ٢٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٨٠ مسدد بالكامل	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
٥/١	من د/ قسط الاكتتاب إلى د/ رأس مال الأسهم	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

	تخصيص ٨٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠ جنيه، ١٥ جنيه قسط اكتاب		
٥/١	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ٨٠٠٠٠ سهم بقيمة بواقع ١٥ جنيه للسهم	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
٥/٣١	من مذكورين د/ قسط الاكتاب د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص مع استخدام الزيادة المحجوزة عند الاكتاب	١٢٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠

(٢) الميزانية العمومية في ٢٠٢٢/٥/٣١م

رأس مال المصدر والمدفوع ١٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	أراضي	٣٨٠٠٠٠٠
سهم عادي بقيمة اسمية ٣٠ جنيه للسهم مسدده بالكامل		معدات	٢٠٠٠٠
دائنون	٤٠٠٠٠	بضاعة بالمخازن	٢٠٠٠٠٠
أوراق دفع	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠ مدينون	
		(-) ١٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
		مخصص د. م فيها	
		بنك	٢٤٠٠٠٠٠
	٦٠٩٠٠٠٠		٦٠٩٠٠٠٠

مثال (١٦):

٢٠٢٢/٢/١م تم تكوين شركة مساهمه برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنية مقسم إلى أسهم عادية عددها ١٠٠٠٠ سهم وقد تقدم أحد المؤسسين بأصول وخصوم منشأة يملكها مقابل الحصول على ٢٠٠٠ سهم. كما اكتتب باقي المؤسسين في ٣٠ سهم سدادا قيمتها فورا أما بقية الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام على أن شدد قيمتها على أقساط على النحو التالي:

١٠٠ جنية قسط الاكتتاب خلال الفترة من ١/ ٢ حتى ٣١/ ٢

٥٠ جنية قسط تخصيص خلال الفترة من ١/ ٤ حتى ٣١/ ٤

تسدد باقي القيمة كقسط أخير خلال الفترة من ١/ ٥ حتى ٣٠/ ٦ وقد تم الاكتتاب في ٨٠٠٠ سهم وصدر قرار تأسيس الشركة.

وتم تخصيص الأسهم على المكتتبين بطريقة التوزيع النسبي. على أن يتم حجز المبالغ الزائدة لسداد الأقساط التالية مع العلم بأن الأقساط قد طلبت وسددت في مواعيدها بالكامل.

وقد أظهرت الميزانية العمومية المقدمة من أحد المؤسسين في ٢٠٢٢/٢/١م الأصول والخصوم التالية:

أصول الميزانية العمومية في ٢٠٢٢/٢/١م خصوم

رأس مال	٤٠٠٠٠٠	أراضي ومباني	٢٣٠٠٠٠
دائنون	٤٠٠٠٠	أثاثات ٧٥٠٠٠	
أوراق دفع	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠ (-) مخصص إهلاك	٧٠٠٠٠
		٨٦٠٠٠ مدينون	
		٦٠٠٠ (-) مخصص د.م فيها	٨٠٠٠٠
		أوراق قبض	١٢٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم

٢- إعداد الميزانية العمومية كما يظهر في ٣٠/٤/٢٠٢٢م

الحل:

تمهيد حسابي:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{عدد الأسهم}} = \frac{2000000}{10000} = 200 \text{ جنيه للسهم}$$

٢- صافي الأصول المقدمة مقابل الأسهم العينية

ستنتقل كافة الحسابات إلى الشركة ما عدا حقوق الملكية (رأس المال والإرية المحجوزة والاحتياطيات)

$$= (60000 + 40000 + 6000) - (120000 + 86000 + 7000 + 23000) \\ = 40000 \text{ جنيه}$$

القيمة الاسمية للأسهم العينية = ٢٠٠٠ سهم × ٢٠٠ جنيه = ٤٠٠٠٠٠ جنيه

٣- عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام = ٣٠ = ٥٠٠٠ سهم

٤- المحصل عند الاكتتاب = ٨٠٠٠ سهم × ١٠٠ جنيه = ٨٠٠٠٠٠ جنيه

(-) مطلوب عن قسط الاكتتاب = ٥٠٠٠ سهم × ١٠٠ = ٥٠٠٠٠ جنيه

- مبالغ محجوزة لسداد أقساط تالية جنيه

٥- المطلوب عند التخصيص = ٥٠٠٠ سهم × ٥٠ جنيه = ٢٥٠٠٠٠ جنيه

- ٦- الأموال الفائضة بعد تغطية قسط التخصيص = ٢٥٠.٠٠٠ - ٣٠٠.٠٠٠
- ٧- المطلوب عن القسط الأخير = ٥٠٠٠ سهم \times ٥٠ جنية = ٢٥٠.٠٠٠ جنية
- (-) مبالغ فائضة بعد تغطية قسط التخصيص (٥٠.٠٠٠)
- المسدد فعلا عند القسط الأخير ٢٠٠.٠٠٠ جنية
- (١) تظهر قيود اليومية اللازمة كما يلي:

١/١	من مذكورين: د/ أراضي ومباني د/ أثاث د/ مدينون د/ أوراق قبض إلى مذكورين: د/ مخصص ديون مشكوك فيها د/ دائنون د/ أوراق دفع د/ المؤسسين إثبات انتقال الحصة العينية	٢٣٠.٠٠٠ ٧٠.٠٠٠ ٨٦.٠٠٠ ١٢٠.٠٠٠ ٦.٠٠٠ ٤٠.٠٠٠ ٦.٠٠٠ ٤٠.٠٠٠	
١/١	من د/ البنك إلى د/ المؤسسين اكتتاب بعض المؤسسين في ٣٠٠٠ سهم مسددة بالكامل	٦.٠٠٠.٠٠٠ ٦.٠٠٠.٠٠٠	
٢/٢٩	من د/ البنك إلى د/ قسط اكتتاب الاكتتاب في ٨٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ جنية و ١٠٠ جنية قسط اكتتاب	٨٠٠.٠٠٠ ٨٠٠.٠٠٠	
٤ / ١	من د/ المؤسسين		١٠.٠٠٠.٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

	إلى ح/ رأس مال الأسهم إصدار ٥٠٠٠ سهم للمؤسسين دفعت كاملة اسمية ٢٠٠ جنية	١٠٠٠٠٠٠	
٤ / ١	من ح/ قسط اكتتاب إلى ح/ رأس مال الأسهم إصدار ٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ جنية بواقع ١٠٠ جنية قسط اكتتاب	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
٤ / ١	من ح/ قسط التخصيص إلى ح/ رأس مال الأسهم طلب قسط للتخصيص عن ٥٠٠٠ سهم بواقع ٥٠ جنية عن السهم	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٤ / ٣٠	من ح/ قسط الاكتتاب إلى ح/ قسط التخصيص سداد قسط التخصيص من المبالغ المحجوزة	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٦ / ١	من ح/ القسط الأخير إلى ح/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأخير عن ٥٠٠٠ سهم بواقع ٥٠ جنية عن السهم	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٦ / ٣٠	من مذكورين: ح/ البنك ح/ قسط الاكتتاب إلى ح/ القسط الأخير تحصيل المستحق عن القسط الأخير بعد استخدام الزيادة المحجوزة.	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠

أصول (٢) الميزانية العمومية كما تظهر في ٢٠٢٢/٤/٣٠ م خصوم

رأس مال المصدر	٢٠٠٠٠٠٠	أراضي ومباني	٤٣٠٠٠٠
سهم بقيمة	١٠٠٠٠	أثاث	٧٠٠٠٠
اسمية		مدينون	٨٠٠٠٠
جنية مسددة	٢٠٠	٦٠٠٠ (-) مخصص	
بالكامل	٦٠٠٠٠	ديون م. فيها	١٢٠٠٠٠
دائنون		أوراق قبض	١٦٠٠٠٠٠
أوراق قبض	٢١٠٠٠٠٠	بنك	٢١٠٠٠٠٠

مثال (١٧):

في المثال السابق تفترض أنه قد تم إعادة تقدير أصول وخصوم المنشأة المعلم سداداً لقيمة ٢٠٠٠ سهم على النحو التالي:

٢٢٠٠٠٠ جنية أراضي ومباني، ٧٠٠٠٠٠ جنية مدينون، ٦٥٠٠٠ جنية أثاث، والقيمة الحالية لأوراق القبض ١١٥٠٠٠ جنية.

كما أنه صدر قرار تأسيس الشركة في ٢٠٢٢/٤/١ م وتم إصدار الأسهم العينية للمؤسسين.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات قيمة الأسهم العينية.

تمهيد حسابي:

١- بالنسبة للمدينين يتم عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المقدرة لحسابات المدينين كما يلي: القيمة الجديدة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها =

$$١٦٠٠٠٠ = ٧٠٠٠٠٠ - ٨٦٠٠٠٠ \text{ جنية}$$

أما إذا كانت هناك ديون معدومة عند إعادة التقدير فيتم استنزالها مباشرة من رصيد حساب المدينون واثبات المدينون بالقيمة الجديدة.

٢- بالنسبة لأوراق القبض يتم عمل مخصص خصم بين القيمة الدفترية وقيمتها الحالية قيمته

$$= 115.000 - 120.000 = 5.000 \text{ جنية}$$

٣- صافي الأصول = (٢٢٠.٠٠٠ أراضي ومباني + ٨٦.٠٠٠ مدينون + ٦٥.٠٠٠ أثاث + أوراق قبض) - (٤٠٠.٠٠٠ دائنون + ٦٠.٠٠٠ أوراق دفع + ١٦.٠٠٠ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها + ٥.٠٠٠ مخصص خصم أوراق قبض).

$$= 121.000 - 491.000 = 370.000 \text{ جنية}$$

وحيث أن صافي الأصول المقدمة (٣٧٠.٠٠٠ جنية) أقل من القيمة الاسمية للأسهم العينية وهي ٤٠٠.٠٠٠ (٢٠٠٠ سهم × ٢٠٠ جنية) فإن الفرق يحتسب شهرة محل وقدرها ٣٠.٠٠٠ جنية (٣٧٠.٠٠٠ - ٤٠٠.٠٠٠).

وتظهر قيود اليومية على النحو التالي: المقدمة ما تفوتن

	من مذكورين:	٢٢٠.٠٠٠
	د/ أراضي ومباني	٨٦.٠٠٠
	د/ مدينون	٦٥.٠٠٠
	د/ أثاث	١٦.٠٠٠
	د/ أوراق قبض	٥.٠٠٠
	د/ شهرة المحل	٤٠.٠٠٠
	إلى مذكورين:	٦٠.٠٠٠
	د/ مخصص ديون مشكوك فيها	٤٠٠.٠٠٠

	د/ مخصص خصم أوراق قبض د/ دائنون د/ أوراق دفع د/ المؤسسين		
	من د/ المؤسسين إلى د/ رأس مال الأسهم	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠

مثال (١٨)

باستخدام بيانات المثال رقم (١٧) وبفرض انه تم تقدير الأراضي والمباني ٢٦٠٠٠٠٠ جنية وباقي بيانات المثال كما هي:

والمطلوب:

بمن إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تقديم الحصة العينية في رأس مال.

الحل

تمهيد حسابي:

١- صافي الأصول = (٢٦٠٠٠٠٠ جنية أراضي ومباني + ٦٥٠٠٠٠ اثاث. ١٢٠٠٠٠٠
أوراق قبض + ٨٦٠٠٠٠ جنية مدينون) - (١٦٠٠٠٠ جنية مخصص ديون مشكوك فيها +
٥٠٠٠ جنية مخصص خصم أوراق قبض + ٤٠٠٠٠٠ جند دائنون + ٦٠٠٠٠٠ جنية أوراق
دفع)

$$= 531000 . 121000 = 410000 \text{ جنية}$$

وحيث إن صافي الأصول المقدمة يزيد عن القيمة الاسمية للأسهم العينية (٤٠٠٠٠٠٠ جنية) فإن الفرق وقدره ١٠٠٠٠٠ جنية (٤١٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠٠) يعتبر احتياطي تقويم أصول (احتياطي رأسمالي)

وإذا أخذنا في الاعتبار المعلومات السابقة تظهر قيود اليومية كما يلي:

٢/١	من مذكورين:		
	د/ أراضي ومباني		٢٦٠٠٠٠
	د/ أثاث		٦٥٠٠٠
	د/مدينون		٨٦٠٠٠
	د/ أوراق قبض		١٢٠٠٠٠
	إلى مذكورين:		
	د/ مخصص ديون مشكوك فيها	١٦٠٠٠	
	د/ مخصص خصم أوراق قبض	٥٠٠٠	
	د/دائنون	٤٠٠٠٠	
	د/ أوراق دفع	٦٠٠٠٠	
	د/ المؤسسين	٤٠٠٠٠٠	
	د/ احتياطي تقويم أصول (احتياط رأسمالي)	١٠٠٠٠	
٤/١	من د/ المؤسسين		٤٠٠٠٠٠
	إلى د/ رأس مال الأسهم	٤٠٠٠٠٠	

٧/٣ تعديل رأس المال:

١ - زيادة رأس المال:

يجوز زيادة رأس المال المرخص به في الشركات المساهمة بقرار من الجمعية العمومية، أما زيادة رأس المال المصدر فيتم بقرار من مجلس الإدارة بشرط أن يكون رأس المال المصدر قبل الزيادة قد تم سداه بالكامل.

ويتم زيادة رأس المال إما من خلال إصدار أسهم نقدية تسدد مرة واحدة أو على أقساط، أو من خلال إصدار أسهم عينية.

ويلاحظ أنه عند زيادة رأس المال يجوز لمجلس الإدارة أن يضيف علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم والحكمة في ذلك أن المساهم الجديد سوف يشارك المساهمين القدامى في الأرباح المحجوزة والاحتياطيات وبالتالي يكون من المنطقي أن يتم مطالبته بمبلغ نقدي بالإضافة للقيمة الاسمية للسهم، هذا المبلغ يطلق عليه (علاوة الإصدار).

وفي هذه الحالة يتم إجراء قيود اليومية على النحو التالي:

من د/ البنك	××
إلى د/ المؤسسين أو المكتتب في الأسهم	××
أو إلى د/ قسط الاكتتاب (في حالة تحصيل قيمة السهم على أقساط)	
الاكتتاب في..... بقيمة اسمية..... وعلاوة إصدار قدرها	××
من د/ المؤسسين أو المكتتب في الأسهم	××
أو من د/ قسط الاكتتاب	
إلى المذكورين	××
د/ رأس مال الأسهم (بالأسهم المصدرة × قيمة قسط الاكتتاب)	××
د/ علاوة الإصدار (بالأسهم المصدرة × قيمة العلاوة)	
إصدار.... سهم بقيمة اسمية.... ج وعلاوة إصدار.... جنيه	

ملحوظة: مبلغ قسط الاكتتاب يحسب عن طريق

الأسهم المكتتب فيها × المبلغ المحصل عند الاكتتاب عن كل سهم

ثم يتم أقفال علاوة الإصدار في د/ الاحتياطي القانوني حتى يبلغ نصف رأس المال المصدر، وما يزيد من مبلغ العلاوة يكون به احتياطي خاص.

من د/ علاوة الإصدار إلى د/ الاحتياطي القانوني إقفال علاوة الإصدار في الاحتياطي القانوني	××	××
---	----	----

مثال (١٩):

قررت إحدى شركات المساهمة زيادة رأس مالها من ١٠٠٠٠٠٠٠ ج إلى ٢٥٠٠٠٠٠٠ بقيمة اسمية ١٠٠ ج للسهم وعلاوة إصدار ١٠ ج لكل سهم وتدفع القيمة على النحو التالي:

٥٠ ج قسط اكتتاب بما فيها علاوة إصدار في الفترة من ١/٤/٢٠٢٢ م حتى ٣٠/٤/٢٠٢٢ م.

٢٠ ج قسط تخصيص في الفترة من ١/٥/٢٠٢٢ م حتى ٣١/٥/٢٠٢٢ م.

٢٠ ج قسط أخير في الفترة من ١/٧/٢٠٢٢ م حتى ٣١/٧/٢٠٢٢ م.

فإذا علمت أنه تم الاكتتاب في جميع الأسهم المطروحة وأنه تم دفع جميع الأقساط في مواعيدها.

المطلوب: قيود اليومية الخاصة بما سبق.

تمهيد حسابي:

الزيادة المطلوبة في رأس المال = ٢٥٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠٠.

عند الأسهم المطروحة للاكتتاب = $\frac{١٥٠٠٠٠٠}{١٠٠ \text{ جنيه}} = ١٥٠٠٠$ سهم

٤/٣٠	من د/ البنك إلى د/ قسط الاكتتاب الاكتتاب في ١٥٠٠٠ سهم بواقع ١٠٠ جنية قيمة اسمية ٥٠ جنية قسط الاكتتاب بالإضافة إلى ١٠ جنية علاوة إصدار	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٤/٣٠	من د/ قسط اكتتاب إلى مذكورين: د/ رأس مال الأسهم د/ علاوة الإصدار إصدار ١٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه ٥٠ جنيه قسط الاكتتاب بما فيه علاوة الإصدار	٦٠٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٤/٣٠	من د/ علاوة الإصدار إلى د/ الاحتياطي القانوني ترحيل علاوة إصدار إلى الاحتياطي القانوني	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٥/ ١	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ١٥٠٠٠٠ سهم بقيمة ٣٠ جنيه قسط التخصيص	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

٥/٣١	من د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص عن ١٥٠٠٠ سهم بقيمة ٣٠ قسط تخصيص	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
٧/١	من د/ قسط أخير إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأخير عن ١٥٠٠٠ سهم بقيمة ٢٠ جنية قسط أخير	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٧/٣١	من د/ البنك إلى د/ قسط أخير تحصيل القسط الأخير عن ١٥٠٠٠ سهم بقيمة ٢٠ جنية قسط أخير	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

مثال (٢٠):

فيما يلي ملخص لميزانية إحدى الشركات المساهمة في ٣١/١٢/٢٠٠١م

رأس المال المصدر والمدفوع ٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	٣٠٠٠٠٠٠
سهم عادي بقيمة اسمية عادي بقيمة اسمية ٨ جنية للسهم أرباح واحتياطات	٥٠٠٠٠٠	أصول متداولة	٢٠٠٠٠٠٠
مجموع حقوق المساهمين	٤٥٠٠٠٠٠		
دائنون	٥٠٠٠٠٠		
	٥٠٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠٠

وقد قررت الجمعية العمومية تحويل الاحتياطات إلى أسهم لزيادة رأس مال.

والمطلوب:

قيود اليومية الخاص بما سبق، والميزانية العمومية بعد هذا التعديل.

الحل

من ح/ أرباح واحتياطات إلى ح/ رأس مال الأسهم إصدار ٦٢٥٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٨ جنيه للسهم	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
---	-------	-------

ويصبح رأس المال بعد ذلك = (٥٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠) = ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه

الميزانية بعد الزيادة رأس المال

رأس المال المصدر والمدفع ٥٦٢٥٠ سهم بقيمة اسمية ٨ جنيه للسهم دائنون	٤٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠	أصول ثابتة أصول متداولة	٣٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠

٢- تخفيض رأس المال

يجوز تخفيض رأس مال الشركة المساهمة بناء بقرار من الجمعية العمومية وفي كل الأحوال يجب ألا يترتب على التخفيض أن يقل رأس المال عن الحد الأدنى الذي تطلبه القانوني وهو ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه، وقد تم تخفيض رأس المال باستخدام أحد الطرق التالية:

أ- تخفيض القيمة الاسمية للسهم

إذا كانت قيمة السهم مسددة بالكامل: في هذه الحالة يتم التخفيض عن طريق رد جزء نقدي من قيمة السهم للمساهمين:

وفي هذه الحالة تكون القيود كما يلي

من ح/ رأس مال الأسهم		××
إلى ح/ المساهمين	××	
إثبات تخفيض رأس المال		
من ح/ المساهمين		
إلى ح/ البنك	××	
رد المبالغ للمساهمين		

إذا كانت قيمة السهم غير مسددة بالكامل: في هذه الحالة يتم التخفيض عن طريق إعفاء المساهمين من بعض الأقساط المستحقة عليهم.

(ب) شراء الشركة لأسهمها:

بمعنى أن الشركة تشتري الأسهم من سوق الأوراق المالية ويتم إثبات عملية التخفيض في هذه الحالة كما يلي:

من ح/ رأس مال الأسهم		××
إلى ح/ البنك	××	
تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم المشتراه		

ويلاحظ أنه في حالة شراء الأسهم بأعلى من قيمتها الاسمية يهر الفرق في ح/ الأرباح والاحتياطات في الجانب المدين من القيد السابق، ويحدث العكس في حالة شراء الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية.

(ج) تخفيض عدد الأسهم:

بمعنى أن الشركة تقوم برد قيمة السهم بأكمله لعدد من المساهمين يتم اختيارهم عن طريق الاقتراع ولا تختلف قيود اليومية في هذه الحالة من القيود الخاصة بتخفيض القيمة الاسمية للسهم

(د) تخفيض رأس المال بقيمة الخسائر المرحلة وخسائر إعادة التقدير:

في حالة وجود خسائر مرحلة من سنوات سابقة أو خسائر إعادة تقدير قد تقوم الشركة بتخفيض رأس المال بقيمة هذه الخسائر وفي هذه الحالة يتم إجراء القيد التالي:

من د/ رأس مال الأسهم	××	××
إلى د/ الخسائر المرحلة	××	
أو إلى د/ أرباح وخسائر إعادة التقدير		

مثال (٢١)

فيما يلي قائمة المركز المالي وإحدى الشركات المساهمة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م

رأس المال	٢٥٠٠٠٠	عقارات	٨٢٠٠٠
(٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥ جنييه)		السيارات	٦٩٠٠
احتياطي عام	٤٠٠٠٠	بضاعة	٥٤٠٠٠
دائنون	١٨٠٠	مدينون	٢٣٠٠٠
أ. د		بنك	٧٥٠٠
		خسائر مرحلة	١٥٠٠٠
	٣١٨٠٠٠		٣١٨٠٠٠

فإذا علمت أنه قد تمت إعادة تقدير أصول وخصوم الشركة كالآتي:

١- تقدر الأصول كما يلي: العقارات ٧٠٠٠٠٠ جنيه السيارات ٦٠٠٠٠٠ بضاعة ٥٠٠٠٠٠.

٢- هناك مخصص د.م فيها مقداره ٢٠٠٠ جنيه

٣- أن الديون المعدومة ٥٠٠ جنيه

٤- أن هناك أجور مستحقة قيمتها ٥٠٠ جنيه

وبتقويض من الجمعية العمومية قرر مجلس الإدارة تخفيض رأس المال بما يكفي لتغطية الخسارة والنقص في الأصول والزيادة في الخصوم.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة وبيان أثر ذلك على المركز المالي.

الحل

من د/ رأس المال		١٥٠٠٠
إلى د/ خسائر رأسمالية	١٥٠٠٠	
تخفيض رأس المال بقيمة الخسائر		
من د/ أ. ح إعادة التقدير		٢٨٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ عقارات	١٢٠٠٠	
د/ سيارات	٩٠٠٠	
د/ بضاعة	٤٠٠٠	
د/ مدينون	٥٠٠	
د/ مخصص د.م فيها	٢٠٠٠	
د/ أجور مستحقة	٥٠٠	

دراسات في محاسبة شركات الاموال

إثبات خسائر إعادة التقدير		
من ح/ رأس مال الأسهم		٢٨٠٠٠
إلى ح/ إعادة التقدير	٢٨٠٠٠	
تخفيض رأس المال بنتيجة إعادة التقدير		

قائمة المركز المالي

رأس المال	٢٠٧٠٠٠	عقارات	٧٠٠٠٠
(٥٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٤.١٤ جنييه)		السيارات	٦٠٠٠٠
احتياطي عام	١٠٠٠	بضاعة	٥٠٠٠٠
دائنون	٤٠٠٠٠	٢٢٥٠٠ مدينون	
أ.د.	١٨٠٠٠	٢٠٠٠ م.د. م فيها	٢٠٥٠٠
	٢٧٥٥٠٠	بنك	٧٥٠٠٠
			٢٧٥٥٠٠

ويلاحظ على المثال السابق:

أن القيمة الاسمية للسهم قد انخفضت إلى ٤.١٤ جنييه وذلك لانخفاض قيمة رأس مال الأسهم.

$$\text{حيث} = \frac{٢٠٧٠٠٠}{٥٠٠٠٠} = ٤.١٤$$

في حين أن تلك القيمة كانت قبل التخفيض ٥ جنييه

$$\text{حيث} = \frac{٢٥٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠} = ٥ \text{ جنييه}$$

تطبيقات الفصل الثاني

تطبيقات محلولة:

(التطبيق الأول)

١- في ٢٠٢٢/١/١ صدر القرار الجمهوري بتأسيس إحدى شركات المساهمة برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم. وقد اكتتب المؤسسون في كل الأسهم ودفعوا قيمتها كاملة.

وفي ١٠/١ من نفس العام تقرر زيادة رأس المال ليصبح ٨٠٠٠٠٠٠٠ ج وذلك بإصدار أسهم جديدة بقيمة ١٠ جنيه للسهم وعلاوة إصدار ٢ جنيه عن السهم الواحد، وتم طرح الأسهم للاكتتاب على أن تحصل كما يلي:

٦ جنيه قسط اكتتاب بما فيه العلاوة في الفترة ١٠/١٥ - ١٠/٣١

٤ جنيه قسط تخصيص في الفترة من ١١/١٥ - ١١/٣٠

٢ جنيه قسط أخير في الفترة من ١٢/٢٥ - ١٢/٣١

فإذا علمت الآتي:

أ- أن الجمهور اكتتب في ٣٥٠٠٠ سهم.

ب- تم رفض الاكتتابات في ٥٠٠٠ سهم وتخصيص الأسهم بين المكتتبين تناسبياً وتم حجز الزيادة لسداد الأقساط التالية.

ج- عند استحقاق الباقي من قسط التخصيص تأخر مساهم كان قد خصص له ٦٠٠ سهم عن السداد.

د. لما استحق القسط الأخير تأخر مساهم آخر كان قد اكتتب في ٦٠٠ سهم.

هـ- وفي ٣١/١/٢٠٢٢م تقرر بيع أسهم المساهم المتأخر (الأول) الذي تأخر عن سداد قسطي التخصيص الأخير وتم البيع بسعر ٨ جنيه. للسهم وبلغت مصاريف البيع ١٨ جنيه دفعتها الشركة، أما فوائد التأخير تبلغ ١٢% كما قامت الشركة بسداد المستحق للمساهم المتأخر.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية للعمليات السابقة في دفاتر شركة المساهمة

تمهيد حسابي:

$$١- \text{ عدد الأسهم عن تأسيس الشركة} = \frac{٦٠٠٠٠٠}{١٠ \text{ جنيه}} = ٦٠٠٠٠ \text{ سهم}$$

$$٢- \text{ مقدار الزيادة في رأس المال} = ٨٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$٣- \text{ عدد أسهم الزيادة} = \frac{٢٠٠٠٠٠ \text{ ج}}{١٠ \text{ جنيه}} = ٢٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$٤- \text{ المبالغ المحصلة عند الاكتتاب} = ٣٥٠٠٠ \times ٦ \text{ جنيه} = ٢١٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{منها رأس المال الأسهم} = ٢٠٠٠٠ \times ٤ \text{ جنيه} = ٨٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{علاوة الإصدار} = ٢٠٠٠٠ \times ٢ \text{ جنيه} = ٤٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\therefore \text{ المبالغ الزائدة} = ٢١٠٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠٠ = ٩٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{الاكتتاب المرفوضة} = ٥٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ٦ \text{ جنيه} = ٣٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\therefore \text{ المبالغ الزائدة والمحجوزة للأقساط التالية} = ٦٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$٥- \text{ المطلوب عند قسط التخصيص} = ٢٠٠٠ \text{ سهم} \times ٤ = ٨٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

- المبالغ المحجوزة من الاكنتاب ٦٠٠٠٠ ج

المطلوب تحصيله في قسط التخصيص ٢٠٠٠٠ ج

• المبالغ المتأخر عن قسط التخصيص:

• نسبة التخصيص = $٢:٣ = ٣٠٠٠٠ \div ٢٠٠٠٠$

∴ المكنتب فيه المساهم المتأخر = الأسهم المخصصة له × مقلوب نسبة التخصيص

$$= ٦٠٠ \times \frac{٣}{٢} = ٩٠٠ \text{ سهم}$$

ومطلوب منه لقسط التخصيص = ٦٠٠ سهم × ٤ جنيه = ٢٤٠٠ ج

والمبالغ الزائدة والتي دفعها عند الاكنتاب = ٣٠٠ سهم × ٦ ج = ١٨٠٠ ج

∴ المبالغ المتأخر فيها المساهم ٦٠٠ ج

∴ المحصل عند التخصيص = ٦٠٠ - ٢٠٠٠٠ = ١٩٤٠٠ ج

٦- المطلوب عند القسط الأخير = ٢٠٠٠٠ سهم × ٢ ج = ٤٠٠٠٠٠ ج

• المبالغ المتأخرة عن القسط الأخير:

- المساهم الأول ٦٠٠ × ٢ = ١٢٠٠

- المساهم الثاني مخصص له $(\frac{٢}{٣} \times ٦٠٠) = ٤٠٠$ سهم

المتأخر فيه = ٤٠٠ × ٢ جنيه = ٨٠٠

∴ المحصل عن القسط الأخير = ٤٠٠٠٠ ج - ٢٠٠٠٠ ج = ٣٨٠٠٠٠ ج

٧- بيع أسهم المساهم المتأخر (الأول)

ثمن البيع = ٦٠٠ سهم × ٨ جنيه = ٤٨٠٠ ج

يخصم منها:

المتأخر من قسط التخصيص ٦٠٠

المتأخر من القسط الأخير ١٢٠٠

مصرفات البيع

$$١٨ = \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢} \times ٦٠٠ =$$
 فوائد التأخير عن قسط التخصيص

$$١٨٦٠ \quad ٢٤ = ١٢ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times ١٢٠٠ =$$
 عن القسط الأخير

المستحق للمساهم المتأخر ٢٩٤٠ ج

قيود اليومية

٢٠٢٢/١/١ م	من /د/ البنك إلى /د/ المؤسسين اكتتاب المؤسسين في ٦٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ ج دفعت بالكامل	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/١/١ م	من /د/ المؤسسين إلى /د/ رأس المال الأسهم إصدار ٦٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/١٠/٣١ م	من /د/ البنك إلى /د/ قسط الاكتتاب الاكتتاب في ٣٥٠٠٠ سهم بواقع ٦ ج للسهم منها ٢ ج علاوة إصدار	٢١٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١ م	من /د/ قسط الاكتتاب إلى مذكورين: /د/ رأس المال الأسهم /د/ علاوة الإصدار إصدار ٢٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية	٨٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠

	١٠ ج طلب منها ٤ ج، ٢ ج علاوة الإصدار		
٢٠٢٢/١٢/٣١ م	من د/ علاوة الإصدار إلى د/ الاحتياطي القانوني تحويل علاوة الإصدار إلى الاحتياطي القانوني	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
٢٠٢٢/١٠/٣١ م	من د/ قسط الاكتتاب إلى د/ البنك إثبات رد الاكتتاب المرفوضة	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٢٠٢٢/١١/١٥ م	من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس المال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ٢٠٠٠٠ سهم بقيمة ٤ جنيه قسط تخصيص	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
٢٠٢٢/١١/٣٠ م	من مذكورين: د/ قسط الاكتتاب		٦٠٠٠٠
	د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص مع استخدام الزيادة المحتجزة من قسط الاكتتاب	٧٩٤٠٠	١٩٤٠٠
٢٠٢٢/١٢/١٥ م	من د/ القسط الأخير إلى د/ رأس المال الأسهم طلب القسط الأخير عن ٢٠٠٠٠٠ سهم بقيمة ٢٠ ج قسط أخير	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠

٢٠٢٢/١٢/٣١ م	من د/ البنك إلى د/ القسط الأخير تحصيل القسط الأخير عن ١٩٠٠٠ سهم بواقع ٢ جنيه للسهم	٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠
٢٠٢٢/١/٣١ م	من د/ م. بيع الأسهم إلى د/ البنك سداد مصروفات بيع الأسهم	١٨	١٨
٢٠٢٢/١/٣١ م	من د/ البنك إلى مذكورين: د/ قسط التخصيص د/ القسط الأخير د/ م. بيع الأسهم د/ فائدة تأخير	٦٠٠ ١٢٠٠ ١٨ ٤٢	٤٨٠٠٠
	د/ المساهم المتأخر بيع أسهم المساهم المتأخر (الأول) عن قسطين التخصيص والأخير	٢٩٤٠	
٢٠٢٢/١/٣١ م	من د/ المساهم المتأخر إلى د/ البنك سداد المستحق للمساهم المتأخر	٢٩٤٠	٢٩٤٠

التطبيق الثاني:

أولاً: في ٢٠٢٢/١/١ تكونت إحدى الشركات المساهمة برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مقسم إلى أسهم ذات قيمة اسمية متساوية ٢٠ جنيه للسهم الواحد تحصل على أقساط كما يلي:

١٢ جنيه قسط اكتتاب يضاف إليه ١ جنيه رسوم إصدار

٨ جنيه قسط تخصيص

وقد طلبت الأقساط وحصلت في المواعيد المحددة لها علمًا بأن عدد الأسهم المكتتب فيها بلغ ٣٠٠٠٠٠ سهم وقررت الشركة احتجاز الزيادة للخصم من الأقساط التالية:
وقد بلغت مصروفات التأسيس ٤٠٠٠٠٠ جنيه.

ثانيًا: وفي ٢٠٢٢/٧/١ قررت الشركة زيادة رأس مالها ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه عن ريق إصدار أسهم ذات قيمة متساوية ٢٠ جنيه للسهم تحصل على أقساطها كما يلي:

١٠ جنيه قسط اكتتاب (بما فيه ٢ جنيه علاوة الإصدار)

٨ جنيه قسط تخصيص

٤ جنيه قسط أخير

وقد بلغ عدد الأسهم المكتتب فيها ٢٧٥٠٠ سهم وقررت الشركة تخصيص ١٠٠٠٠٠ سهم للمساهمين القدامى أما الباقي الأسهم فقد أجرت توزيع نسبي لتخصيصها.

وقد طلبت الأقساط وحصلت في المواعيد المحددة لها علمًا بأن رصيد (م. التأسيس بلغ ٩٠٠٠ جنيه) الاحتياطي القانوني بلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

أولاً: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

ثانيًا: إظهار الأثر في الميزانية عند التكوين وفي ٢٠٢٢/١٢/٣١ (علمًا بأن مصاريف السنة من مصاريف التأسيس ٣٠٠٠ جنيه)

ثالثًا: تصوير الحسابات التالية: م. التأسيس، ورسوم الإصدار، علاوة الإصدار الاحتياطي القانوني.

الحل

تمهيد حسابي:

أولاً: عند تكوين الشركة:

عند الاكتتاب:

$$١- \text{ عدد الأسهم} = ٥٠٠٠٠٠٠ \div ٢٠ = ٢٥٠٠٠٠ \text{ سهم}$$

$$٢- \text{ المحصل عند الاكتتاب} = ٣٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٣ \text{ ج} = ٣٩٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$٣- \text{ المطلوب لرأس المال} = ٢٥٠٠٠٠ \times ١٢ = ٣٠٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$٤- \text{ المطلوب لرسوم الإصدار} = ٢٥٠٠٠٠ \times ١ = ٢٥٠٠٠٠$$

ج ٣٢٥٠٠٠

٠ المبلغ الزائدة وتحتجز ٦٥٠٠٠ ج

عند طلب قسط التخصيص:

$$١- \text{ المطلوب لقسط التخصيص} = ٢٥٠٠٠٠ \times ٨ = ٢٠٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{يطرح الزيادة المحجوزة} = ٦٥٠٠٠ \text{ ج}$$

$$٣- \text{ المبالغ الواجب تحصيلها} = ١٣٥٠٠٠ \text{ ج}$$

ثانياً: زيادة رأس مال الأسهم:

عند الاكتتاب:

$$١- \text{ عدد الأسهم} = ٥٠٠٠٠٠٠ \div ٢٠ = ٢٥٠٠٠٠ \text{ سهم}$$

$$٢- \text{ المحصل عند الاكتتاب} = ٢٧٥٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٠ \text{ ج} = ٢٧٥٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$٣- \text{ المطلوب لرأس المال} = ٢٥٠٠٠٠ \times ٨ = ٢٠٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$٤- \text{ المطلوب لرسوم الإصدار} = ٢٥٠٠٠٠ \times ٢ \text{ ج} = ٥٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

٢٥٠٠٠

المبالغ الزائدة وتحتجز ٢٥٠٠٠ ج

عند طلب قسط التخصيص:

$$١- المطلوب لقسط التخصيص = ٨ \times ٢٥٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ ج$$

$$\text{الزيادة المحتجزة} = ٢٥٠٠٠ ج$$

$$٣- المبالغ الواجب تحصيلها ١٧٥٠٠٠ ج$$

عند طلب القسط الأخير

$$١- المطلوب للقسط الأخير = ٤ \times ٢٥٠٠٠ ج = ١٠٠٠٠٠ ج$$

أولاً عند تكوين الشركة: من ح البنك إلى ح/ قسط الاككتاب الاككتاب في ٣٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج، ١ ج رسوم إصدار، ١٢ ج قسط اكتتاب	٣٩٠٠٠٠ ٣٩٠٠٠٠	
من ح/ قسط اكتتاب إلى مذكورين: ح/ رأس المال الأسهم ح/ رسوم الإصدار إصدار ٢٥٠٠٠ سهم بقيمة ١٢ ج قسط اكتتاب، ١ ج رسوم إصدار.	٣٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠	٣٢٥٠٠٠
من ح/ قسط التخصيص إلى ح/ رأس المال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ٢٥٠٠٠ سهم بقيمة ٨ ج للسهم.	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
إلى مذكورين: ح/ قسط الاككتاب	٢٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠

د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص مع استخدام الزيادة المحتجزة من قسط الاككتاب		١٣٥٠٠٠
من د/ م. التأسيس إلى د/ البنك إثبات دفع مصروفات التأسيس عن طريق البنك	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
من د/ رسوم الإصدار إلى د/ م. التأسيس تخفيض مصاريف التأسيس بقيمة رسوم الإصدار	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
ثانياً: عند زيادة رأس المال		
من ح/ البنك إلى د/ قسط الاككتاب الاككتاب في ٢٧٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ ج، ٨ جنيه قسط اكتاب، ٢ ج علاوة الإصدار	٢٧٥٠٠٠	٢٧٥٠٠٠
من د/ قسط الاككتاب إلى مذكورين: د/ رأس المال الأسهم د/ علاوة الإصدار إصدار ٢٥٠٠٠ سهم بقيمة ١٠ ج (٨ ج قسط اكتاب، ٢ ج علاوة الإصدار)	٢٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس المال الأسهم طلب قسط التخصيص ٢٥٠٠٠ سهم بقيمة ٨ ج للسهم	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
من مذكورين: د/ قسط الاككتاب		٢٥٠٠٠

ح/ البنك إلى ح/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص مع استخدام الزيادة المحتجزة	٢٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠
من ح/ القسط الأخير إلى ح/ رأس المال الأسهم طلب القسط الأخير عن ٢٥٠٠٠ سهم بقيمة ٤ جنيهه القسط الأخير	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
من ح/ البنك إلى ح/ القسط الأخير تحصيل القسط الأخير	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
من ح/ أ.خ إلى ح/ مصاريف التأسيس استهلاك مصروفات التأسيس	٣٠٠٠	٣٠٠٠

ثانيًا: أثر ذلك على الميزانية عند التكوين وفي ٢٠٢٢/١٢/٣١ م

الميزانية عند التكوين

رأس المال	٥٠٠٠٠٠	م. تأسيس	٤٠٠٠٠	
الأسهم ٢٥٠٠٠		- رسوم إصدار	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠
سهم ٢٠ × ج		بنك	-----	٤٨٥٠٠٠
قيمة السهم				
	٥٠٠٠٠٠			٥٠٠٠٠٠

الميزانية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

رأس المال		أصول مختلفة		١١٤٤٠٠٠
الأسهم ٢٥٠٠٠		م. تأسيس		٦٠٠٠
سهم ٢٠ × ج	٥٠٠٠٠٠			
للسهم				
إصدار ثاني	٥٠٠٠٠٠			
٢٥٠٠٠ سهم ×				
٢٠ ج للسهم	١٥٠٠٠٠			
أ. قانوني				
	١١٥٠٠٠٠			١١٥٠٠٠٠

ثالثاً: تصوير الحسابات التالية:

(د/ م .التأسيس)

من د/ أ. خ رصيد مرحل ٢٠٢٢/١٢/٣١	٣٠٠٠	رصيد ٢٠٢٢/١/١	٩٠٠٠
	٦٠٠٠		
	٩٠٠٠		٩٠٠٠
		رصيد منقول ٢٠٢٣/١/١	٦٠٠٠

د/الاحتياطي القانوني

رصيد ٢٠٢٢/١/١ من د/علاوة الإصدار	١٠٠٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠٢٢/١٢/٣١	١٥٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠		
	١٥٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠
رصيد منقول ٢٠٢٣/١/١	١٥٠٠٠٠		

د/ رسوم الإصدار

من د / قسط الاكتتاب	٢٥٠٠٠	إلى د / م. تاسيس	٢٥٠٠٠
	٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠

د/ علاوة الإصدار

من د / قسط الاكتتاب	٥٠٠٠٠	إلى د/ أ.قانوني	٥٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠

د/م.التأسيس

من د / رسوم الإصدار	٢٥٠٠٠	إلى د/ البنك	٤٠٠٠٠
من د / أ. خ	٣٠٠٠		
رصيد ٢٠٢٢/١٢/٣١	١٢٠٠٠		
	٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠
	٣٠٠٠		١٢٠٠٠
من د / أ. خ رصيد	٩٠٠٠	رصيد منقول ٢٠٢٣/١/١	
مرحل ٢٠٢٣/١٢/٣١	١٢٠٠٠		١٢٠٠٠
	٣٠٠٠		٩٠٠٠
	٦٠٠٠		
من د / أ. خ رصيد مرهل ٢٠٢٣/١٢/٣١	٩٠٠٠	رصيد منقول ٢٠٢٣/١/١	٩٠٠٠

التطبيق الثالث

صدر القرار الجمهوري الخاص بتأسيس شركة المساهمة في ٢٠٢٢/٣/١م برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنية مقسم إلى أسهم قيمة السهم ١٠٠ جنية علي أن يتم التحصيل على أقساط كالتالي:

٤٠ جنية قسط اكتتاب يدفع من ٢/١ حتى ٢/٢٨

٣٥ جنية قسط تخصيص يدفع من ٤/١ حتى ٤/٣٠

١٥ جنية قسط أول يدفع من ٥/١ حتى ٥/٣١

١٠ جنية قسط أخير يدفع من ٦/١ حتى ٦/٣٠

وتم طرح الأسهم للاكتتاب العام وتم الاكتتاب في جميع الأسهم وتم كذلك تحصيل الأقساط في مواعيدها

قيود إلى يومية لما تقدم في دفاتر الشركة وترحيلها إلى حساباتها المختلفة

٢٠٢٢/٣/١ م	من د/البنك إلى د /قسط الاككتاب في ٢٠٠٠٠ سهم بقيمة اسميه ١٠٠ جنيه بواقع ٤٠ قسط اكتاب	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/٣/١ م	من د /قسط الاككتاب إلى د/ رأس المال الأسهم إصدار ٢٠٠٠٠ سهم بقيمه اسميه ١٠٠ جنيه بواقع ٤٠ ج قسط اكتاب	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/٤/١ م	من د / قسط التخصيص إلى د/ رأس المال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ٢٠٠٠٠ سهم بواقع ٣٥ ج قسط التخصيص	٧٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/٤/٣٠ م	من د / البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص عن ٢٠٠٠٠ بواقع ٣٥ ج للسهم	٧٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/٥/١ م	ضمن د/ قسط أول إلى د/ رأس المال الأسهم طلب القسط الأول عن ٢٠٠٠٠ سهم بواقع ١٥ ج قسط أول	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/٥/٣١ م	من د / البنك إلى د/ قسط أول تحصيل القسط الأول عن	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

	٢٠٠٠٠٠ سهم بواقع ١٥ ج قسط أول		
٢٠٢٢/٦/١ م	من د / قسط أخير إلى د/ رأس المال الأسهم طلب القسط الأخير عن ٢٠٠٠٠ سهم بواقع ١٥ ج قسط أخير	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/٦/٣٠ م	من د / البنك إلى د/ قسط أخير تحصيل القسط الأخير عن ٢٠٠٠٠ سهم بواقع ١٥ ج	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

تظهر حسابات الاستاذ علي النحو التالي:

د / رأس مال الأسهم

٢٠٠٠٠٠	رصيد مرحل ٦/٣٠	٨٠٠٠٠٠	من ج / قسط الاككتاب ٣/١
		٧٠٠٠٠٠	من د / قسط التخصيص ٤/١
		٣٠٠٠٠٠	من د / قسط أول ٥/١
		٢٠٠٠٠٠	من خ / قسط أخير ٦/١
٢٠٠٠٠٠			

د/ قسط الاككتاب

٨٠٠٠٠٠	إلى د / رأس المال	٨٠٠٠٠٠	من د / البنك ٣/١
٨٠٠٠٠٠	الأسهم ٣/١	٨٠٠٠٠٠	

د/ قسط التخصيص

من د / البنك ٤/٣٠	٧٠٠٠٠٠	إلى د / رأس المال	٧٠٠٠٠٠
	٧٠٠٠٠٠	الأسهم ٤/١	٧٠٠٠٠٠

د/ قسط أول

من د / البنك ٥/٣١	٣٠٠٠٠٠	إلى د / رأس المال	٣٠٠٠٠٠
	٣٠٠٠٠٠	الأسهم ٥/١	٣٠٠٠٠٠

د/ قسط أخير

من د / البنك ٦/٣٠	٢٠٠٠٠٠	إلى د / رأس المال	٢٠٠٠٠٠
	٢٠٠٠٠٠	الأسهم ٦/١	٢٠٠٠٠٠

د / البنك

رصيد مرحل ٦/٣٠	٢٠٠٠٠٠٠	إلى د / قسط	٨٠٠٠٠٠
		الاكتتاب ٣/١	
		إلى د/ قسم	٧٠٠٠٠٠
		التخصيص ٤/٣٠	
		إلى د/قسط أول	٣٠٠٠٠٠
		٥/٣١	
إلى د/قسط أخير	٢٠٠٠٠٠		
٦/٣٠			
	٢٠٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠

ملاحظات علي الحل

$$\text{عدد الأسهم المعروضة للاكتتاب} = \frac{٢٠٠٠٠٠٠}{١٠٠} = ٢٠٠٠٠ \text{ سهم}$$

تم إثبات قيود قسط الاكتتاب بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١م وذلك تاريخ صدور قرار تأسيس الشركة

يتم طلب قسط التخصيص والأول والأخير بتاريخ بداية الفتره المحدده للقسط وقيود دفعها في نهايه تلك الفتره

بالنسبه لقسط الاكتتاب فقد تم تحصيله أولاً ثم تم إصدار الأسهم بعد ذلك وذلك على العكس من الأقساط الأخرى والتي يتم طلبها أولاً ثم تحصيلها بعد ذلك عند ترحيل القيود السابقه إلى الحسابات الخاصة بها يؤدي إلى إقفال تلك الحسابات وذلك لعدم حدوث أي تأخير من قبل أي من المساهمين .

التطبيق الرابع

نفرض انه قد تم الآتي في التمرين السابق

١- تأخر أحد المساهمين عند دفع القسط الأول و مخصص له ٣٠ سهم

٢- تأخر مساهم اخر عن دفع القسط الأخير ومخصص له ٢٠ سهم

و طبقاً لذلك تكون القيود كما يلي:

٢٠٢٢/٥/١م	من د / قسط أول إلى د/ رأس المال الأسهم طالب القسط الأول عن ٢٠٠٠٠ سهم بواقع ١٥ ج للسهم	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/٥/٣١م	من د / البنك إلى د/ قسط أول الأسهم تحصيل القسط الأول عن ١٩٩٧٠ سهم بواقع ١٥ ج قسط أول	٢٩٩٥٥٠	٢٩٩٥٥٠
٢٠٢٢/٦/١م	من د / قسط أخير إلى د/ رأس المال الأسهم طالب	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

	القسط الأخير عن ٢٠٠٠٠ سهم بواقع ١٠ ج قسط أخير		
٢٠٢٢/٦/٣٠ م	من د / البنك إلى د/ قسط أخير تحصيل القسط الأخير عن ١٩٩٥٠ سهم بواقع ١٠ ج	١٩٩٥٠٠	١٩٩٥٠٠

وتظهر حسابات كل الأقساط على النحو التالي:

د / قسط أول

من د / البنك ٥/٣١	٢٩٩٥٥٠	إلى د / رأس المال	٣٠٠٠٠٠
رصيد مرحل ٦/٣٠	٤٥٠	الأسهم ٥/١	
	٣٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠

د / قسط أخير

من د/ البنك ٦/٣٠	١٩٩٥٠٠	إلى د/ رأس المال	٢٠٠٠٠٠
رصيد مرحل ٦/٣٠	٥٠٠	الأسهم ٦/١	
	٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠

يلاحظ الآتي:

أن د/ رأس المال لا يتأثر بتأخر بعض المساهمين عن دفع الأقساط في مواعيدها.
حساب القسط الأخير عن سدادته بالكامل يظهر به رصيماً مديناً بمقدار الأقساط المتأخر
سدادتها.

$$\text{رصيد القسط الأول } ٣٠ \text{ سهم} \times ١٥ = ٤٥٠$$

المساهم المتأخر في القسط الأول

رصيد القسط الأخير ٥٠ سهم $\times ١٠ = ٤٥٠$

وهي تتضمن ٣٠ سهم خاصة بالمساهم الذي تأخر في القسط الأول بالإضافة للمساهم المتأخر الثاني والذي تأخر عن سداد القسط الأخير وله ٢٠ سهم.

ولكي ينعكس (رأس المال المدفوع بالميزانية) تظهر الأرصدة المدينة لحسابات الأقساط مطروحة من رأس المال - على النحو التالي:

من د / قسط الاككتاب إلى د / رأس المال الأسهم إصدار ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمه ٢٠ جنيه للسهم و ٨ جنيه قسط اكتتاب	٨٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
من د/ قسط الاككتاب إلى د/ البنك رد الزيادة المدفوعه عن ٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمه ٨ جنيه قسط اكتتاب	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
من د قسط التخصيص إلى د رأس المال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمه ٧ جنيه قسط تخصيص	٧٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠
من د/ قسط أخير إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأخير عن ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمه ٥ جنيه قسط أخير	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
من د / البنك إلى د/ قسط أخير تحصيل القسط الأخير عن ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة ٥ جنيه قسط أخير	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠

التطبيق السادس

في التمرين السابق بفرض أن الشركة قررت زيادة واستخدامها في الأقساط التالي وعلي فرض أن شركة المساهم قررت حجز الزيادة المدفوعة لديها لاستخدامها في سداد الاقساط التالي فتكون القيود علي النحو التالي:

تمهيد حسابي

سهم	جنيه	
٥٠٠٠٠٠	٨ ×	١٢٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠٠	٨ ×	٨٠٠٠٠٠٠
		٤٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠٠	٧ ×	٧٠٠٠٠٠٠
		٤٠٠٠٠٠٠
		٣٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠٠	٥ ×	٥٠٠٠٠٠٠

- المبالغ المحصلة عند الاككتاب
- المبالغ المطلوب الاككتاب فيها
- المبالغ الزائده و المحجوزه للاقساط التالي
- المبالغ المطلوبة عند قسط التخصيص
- المبالغ المحجوزه
- المطلوب تحصيله عن قسط التخصيص
- المبالغ المطلوبه عند القسط الأخير

من ح/ البنك إلى ح/ قسط الاككتاب الاككتاب في ١٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمه ٢٠ ج للسهم ٨ جنيه قسط اككتاب	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
من ح/ قسط الاككتاب إلى ح/ رأس المال الأسهم إصدار ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمه ٢٠ جنيه للسهم ٨ جنيه قسط اككتاب	٨٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
من ح / قسط التخصيص إلى ح/ رأس المال الأسهم طلب قسط	٧٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠

التخصيص عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٧ جنيه للسهم		
من مذكورين د/ قسط الاكتاب د/ البنك إلى د /قسط التخصيص تحصيل قسط التخصيص نقدا مع استخدام المبالغ المحجوزه عند قسط الاكتاب	٧٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠
من د / قسط أخير إلى د/ رأس مال الأسهم طلب القسط الأخير عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمه ٥ جنيه للسهم	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
من د / البنك إلى د /قسط أخير تحصيل القسط الأخير عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمه ٥ جنيه	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

التطبيق السابع

طرحت إحدى شركات المساهمة ٥٠٠٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم ٥٠ جنيه تسدد كما يلي ٣٠ جنيه قسط اكتاب ٢٠٠ جنيه قسط تخصيص - ١٠ جنيه قسط أخير.

وقد تم الاكتاب في ٦٠٠٠٠٠ سهم، وقد دفعت عنها أقساط الاكتاب بالكامل وعند استحقاق القسط الأخير رفض مساهم كان قد اكتب في ٦٠٠ سهم سداد المستحق عليه، فقامت الشركة ببيع الاسهم الخاصة به، وقد بلغت فوائد التأخير عليه ٦٠ جنيه ومصاريف البيع ٤٠ جنيه، وقد تم تخصيص الأسهم بين المكتتبين بالتناسب. كما تم حجز الزيادة عند الاكتاب لاستخدامها في الأقساط التالية:

المطلوب:

القيود اللازمة لإثبات ما سبق مع العلم بأن الأسهم قد بيعت بسعر ٥٠ جنيه للسهم.

تمهيد حسابي:

سهم	جنيه	
٦٠٠٠٠٠	× ٢٠	= ١٢٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠	× ٢٠	= ١٠٠٠٠٠٠
		<hr/>
		٢٠٠٠٠٠٠
		<hr/>

- المبالغ المحصلة عند الاكتتاب
 - المبالغ المطلوب الاكتتاب فيها
 - المبالغ الزائدة والمحجوزة
 - المبالغ المطلوبة عند قسط التخصيص

٥٠٠٠٠٠	× ٢٠	= ١٠٠٠٠٠٠
		<hr/>
		٢٠٠٠٠٠٠
		<hr/>
		٨٠٠٠٠٠٠
		<hr/>

- المبالغ المحجوزة والمحجوزة عند الاكتتاب
 - المطلوب تحصيله عند قسط التخصيص
 المبالغ المطلوبة عند القسط الأخير

$$٥٠٠٠٠٠٠ = ١٠ \times ٥٠٠٠٠٠$$

المساهم المتأخر:

نسبة التخصيص = عدد الأسهم المطلوب إصدارها

عدد الأسهم المكتتب فيها

$$= \underline{٥٠٠٠٠٠} = \text{أي أنها } ٥ : ٦$$

$$٦٠٠٠٠٠$$

وعلى ذلك فإن المساهم المتأخر والمكتتب في ٦٠٠ سهم قد خصص له ٥٠٠ سهم فقط.

$$\text{أي } ٦٠٠٠ \times ٥ = ٥٠٠ \text{ سهم} \\ \text{٦ جنيه}$$

$$\text{أي أن المبلغ المتأخر عنه المساهم } = ٥٠٠ \times ١٠ \text{ جنيه} = ٥٠٠٠$$

$$\text{وحيث أن المبلغ المطلوب للقسط الأخير} = ٥٠٠٠٠٠$$

$$\text{والمبلغ المتأخر} = ٥٠٠٠$$

$$\text{المحصل بالفعل في القسط الأخير} = ٤٩٥٠٠$$

عملية بيع الأسهم المتأخر سدادها:

$$\text{المحصل من البيع} = ٥٠٠ \text{ سهم} \times ٥٠ \text{ ج} = ٢٥٠٠٠ \text{ جنيه}$$

يخصم منها:

$$٥٠٠ \text{ القسط الأخير}$$

$$٦٠ + \text{ فوائد تأخير}$$

$$٤٠ + \text{ مصروفات البيع}$$

$$\text{إجمالي} \quad \underline{٥١٠٠}$$

$$\text{ما يستحق للمساهم المتأخر} \quad ١٩٩٠٠ \text{ جنيه}$$

ويتم التسجيل في اليومية كما يلي:

من د/ البنك إلى د/ قسط الاككتاب الاككتاب في ٦٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠ ج للسهم، ٢٠ جنيه قسط اكتتاب	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
من د/ قسط الاككتاب إلى د/ رأس المال الأسهم إصدار ٥٠٠٠٠ سهم بقيمة ٥٠ جنيه للسهم، ٢٠ جنيه قسط اكتتاب.	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
من د/ قسط التخصيص إلى د/ رأس مال الأسهم طلب قسط التخصيص عن ٥٠٠٠٠ سهم قيمة ٢٠ جنيه قسط تخصيص	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
من مذكورين: د/ قسط الاككتاب		٢٠٠٠٠٠٠

د/ البنك إلى د/ قسط التخصيص تحصيل قسم التخصيص مع استخدام الزيادة المحجوزة عند قسط الاككتاب	١٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
من د/ قسط أخير إلى د/ رأس المال الأسهم طلب القسط الأخير عن ٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمة ١٠ جنيه قسط أخير	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
من د/ البنك إلى د/ قسط أخير	٤٩٥٠٠٠٠	٤٩٥٠٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

تحصيل القسط الأخير عن ٤٩٥٠٠ سهم بقيمة ١٠ جنيه قسط أخير		
من ح/ م. بيع الاسم إلى ح/ البنك إثبات سداد مصاريف بيع ٥٠٠ سهم خاصة بالمساهم المتأخر..	٤٠	٤٠
من ح/ البنك إلى مذكورين: ح/ فوائد تأخير ح/ م. بيع الأسهم	٦٠ ٤٠	٢٥٠٠٠

التطبيق السابع:

في التمرين السابق بفرض أنه قد تم بيع السهم بمبلغ ١٠ جنيه فقط في المثال السابق.

في هذه الحالة فإن المبلغ المحصل من البيع وهو ٥٠٠ سهم \times ١٠ ج = ٥٠٠٠ جنيه لا يكفي لتغطية كل ما يترتب على التأخير وهو (٥٠٠٠ قسط أخير + ٦٠ فوائد تأخير + ٤٠ م. بيع الأسهم) وعلى ذلك يطالب المساهم بسداد الفروق فوراً. ويكون قيد اليومية كما يلي:

من مذكورين:		
د/ البنك		٥٠٠٠
د/ المساهم المتأخر		١٠٠
إلى مذكورين:		
د/ قسط أخير	٥٠٠٠	
د/ فوائد تأخير	٦٠	
د/ م. بيع الأسهم	٤٠	
إثبات بيع أسهم المتأخر... بمبلغ ١٠ للسهم		

تطبيقات غير محلولة:

(التطبيق الأول):

في ٢٠٢٢/١/١ أصدرت شركة مساهمة نشرة اكتتاب تحتوي على البيانات التالية:

رأس المال الشركة ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مقسمة إلى أسهم عادية قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه، وقد اكتتب المؤسسون في نصف الأسهم، ودفعوا قيمتها بالكامل، أما الأسهم الباقية فقد طرحت للاكتتاب العام بالشروط التالية:

قسط اكتاب	٥ جنيه يسدد حتى ٢٠٢١/٢/٢٨
قسط تخصيص	٣ جنيه يسدد في الفترة من ٤/١ - ٢٠٢٢/٤/٣٠
قسط أخير	٢ جنيه يسدد في الفترة من ٧/١ - ٢٠٢٢/٧/٣١

وقد اكتب الجمهور في جميع الأسهم المطروحة وسددت الأقساط في مواعيدها.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

(التطبيق الثاني)

في أول مارس من عام ٢٠٢٢ م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٦٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه. وقد اكتب المساهمون في نصف هذه الأسهم وسددت قيمتها بالكامل في ذلك التاريخ.

أما باقي الأسهم فقد تم طرحها للاكتتاب العام على أن تدفع قيمة السهم على أقساط كما يلي:

(قسط اكتاب ٥ جنيه، قسط تخصيص ٣ جنيه، قسط أخير ٢ جنيه). وفي ٣٠ مارس وصل الشركة اكتتابات في ٧٠٠٠٠٠٠ وفي ١٠ من الشهر التالي قررت الشركة توزيع الأسهم بين المكتتبين توزيعا نسبيا ورد الزيادة للمكتتبين، وأرسلت

خطابات التخصيص في ١٥ منتصف الشهر وسدد قسط التخصيص حتى ١٠ مايو وفي أول يونيه طلب القسط الأخير وسدد حتى ٣٠ مايو.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما سبق.

(التطبيق الثالث)

تأسست شركة مساهمة في ٢٠٢٢/١/١ م برأسمال قدره ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٧٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه تدفع مرة واحدة عند الاكتتاب.

وقد اكتب المؤسسون في كل هذه الأسهم وقاموا بدفع المبالغ المطلوبة في البنك.

وفي أول إبريل تقرر زيادة رأس المال بإصدار ١٢٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم وبعلاوة إصدار ٢ جنيه للسهم الواحد تدفع كما يلي:

٦ قسط اكتتاب بما فيه علاوة الإصدار في الفترة من ٤/١ - ٣٠/٤/٢٠٢٢

٤ قسط تخصيص يدفع في الفترة من ٥/١٥ - ٣١/٥/٢٠٢٢

٢ قسط أخير يدفع في الفترة من ٧/١ - ٣١/٧/٢٠٢٢

وقد اكتب الجمهور في ٢٠٠٠٠٠٠ سهم وقررت الشركة توزيع الأسهم بين المكتتبين توزيعاً نسبياً وحجز الزيادة لسداد الأقساط التالية.

وفي ٥/٣١ سدد المساهمون قسط التخصيص ما عدا أحد المساهمين وكان قد خصص له ١٢٠ سهم.

وفي ٧/٣١ سدد المساهمون القسط الأخير ما عدا أحد المساهمين وكان قد أكتتب في ٦٠ سهم.

وفي ١٠/١ قررت الشركة بيع الأسهم التي لم يسدد عنها قسط التخصيص وقد تم احتساب فوائد تأخير قدرها ١٠ جنيه وقد بيعت هذه الأسهم بقيمتها الاسمية.

والمطلوب:

إثبات العمليات السابقة في يومية الشركة وتصوير ميزانيتها في ١٠/١ مع العلم بأن مصروفات التأسيس بلغت ٢٠٠٠ جنيه.

(التطبيق الرابع)

ضياء وزياذ شريكان في شركة تضامن ويقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي، وقد اتفق الشريكان في ٢٠٢٢/٤/١ مع مؤسسي إحدى شركات المساهمة على تقديم أصول وخصوم شركتهما فيما عدا النقدية بالبنك والمصروفات المستحقة إلى شركة المساهمة مقابل ٢٠٠٠ أسهم بقيمة اسمية ٦ ج للسهم سهم وكانت قائمة المركز المالي لشركة التضامن في ذلك التاريخ كما يلي:

رأس المال	٧٠٠٠	أراضي	٢٥٠٠٠
ضياء ٣٥٠٠٠		عقارات	٣٥٠٠٠
زياذ ٣٥٠٠٠		بضاعة	١٨٠٠٠
—		مدينون ٢٠٠٠٠	
أوراق دفع	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠ مخصص د.	
		م	
دائنون	١٩٠٠٠	—	١٨٠٠٠
مصروفات مستحقة	١٠٠٠	نقدية بالبنك	١٤٠٠٠
	١١٠٠٠٠		١١٠٠٠٠

وقد أسفرت عملية إعادة التقدير التي وافقت عليها الجمعية العمومية للشركة المساهمة على الآتي:

- العقارات تقدير بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه، البضاعة بمبلغ ٢٢٥٠٠ ج.

- الديون المعدومة قدرها ١٥٠٠ ج، وتقدر الديون المشكوك فيها بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه.

تحتسب شهرة المحل بقيمة الفرق بين صافي الأصول بعد إعادة التقدير والقيمة الاسمية للأسهم المخصصة لأصحاب شركة التضامن.

المطلوب:

- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

(التطبيق الخامس)

في ٢٠٢٢/٧/١ تكونت شركة مساهمة برأسمال قدرة ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مقسم إلى اسهم عادية قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه وذلك لشراء منشأة فردية وتحويلها إلى شركة مساهمة وكانت ميزانية المنشأة في ذلك التاريخ كالاتي:

رأس مال	١٠٠٠٠٠٠	شهرة محل	٨٠٠٠
دائنون	٣٨٠٠٠٠	أراضي ومباني	٢٨٠٠٠
أ. د	٢٢٠٠٠٠	آلات	٣٤٠٠٠
		مدينون	٤٤٠٠٠
		بضاعة	٢٦٠٠٠
		بنك	٢٠٠٠٠
	١٦٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠

وكان الاتفاق كالاتي:

١- تقييم الأصول كما يلي: أراضي ومباني ٣٨٠٠٠ ج، آلات ٤٢٠٠٠ ج، مدينون ٤٠٠٠٠ ج، بضاعة ٣٠٠٠٠ ج، شهرة المحل ٥٠٠٠ ج.

٢- انتقال جميع الأصول والخصوم.

٣- تسديد الثمن بأسهم عادية.

وقد طرح للاكتتاب العام ٦٣٥٠٠ سهم تسدد قيمتها على أقساط كما يلي:

٥ جنيه قسط اكتتاب يدفع في الفترة من ١/١ - ٣/١

٣ جنيه قسط تخصيص في الفترة من ١/٤ - ٤/٣٠

٢ جنيه قسط أخير يدفع في الفترة من ٦/٥ - ٧/٥

وقد اكتتب الجمهور في ٨٠٠٠٠ سهم فخصت الشركة الأسهم بين المكتتبين بتوزيعها بينهم بالتناسب، كما قررت الاحتفاظ بالزيادة المدفوعة لسداد الأقساط التالية والتي تم سدادها في مواعيدها.

أما باقي الأسهم فقد ساهم فيها المكتتبون وسددها قيمتها بالكامل في ١/١.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة، تصوير الميزانية بعد تلك العمليات.

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية للسندات

في شركات المساهمة

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية للسندات في شركات المساهمة

تقديم:

يعتبر فرض السندات من مصادر التمويل الخارجية الذي يلائم طبيعة احتياجات شركة المساهمة من التمويل طويل الأجل ولاسيما إذا كانت الاستثمارات المطلوبة لا يمكن تحقيقها من خلال حقوق المساهمين. ولقد نظم المشرع الشروط والحالات التي يتم بها إصدار قرض السندات وطرحه للاكتتاب العام. والمعالجات المحاسبية لإصدار الاسهم، بيد أنها تختلف عنها في وجوه أخرى. وهذا الفصل ينوي تقديم شرح مبسط لكيفية المحاسبة عن قرض السندات من الزوايا الآتية:

١- طبيعة قرض السندات وشروط إصداره.

٢- إصدار السندات بالقيمة الاسمية.

٣- معالجة فوائد السندات.

٤- إصدار السندات بعلاوة (خصم) إصدار.

٥. رد السندات بالقيمة الاسمية أو بعلاوة (خصم) سداد.

١/٣ قرض السندات: طبيعته وشروط إصداره:

تتعدد مصادر الحصول على الأموال اللازمة لعمليات الشركة، فهناك لمصادر الداخلية والتي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. هناك المصادر الخارجية والتي تتمثل في رأس المال المقترض. وتلجأ الشركة إصدار السندات -كإحدى مصادر التمويل الخارجية- إذا كانت تحتاج إلى أموال كثيرة، أما إذا كان احتياجها من الأموال قليل، فيمكنها

الحصول عليها طريق الاقتراض من أحد الدائنين أو عن طريق فتح اعتمادات في البنوك أو بواسطة ست اوراق التجارية وخصمها لدى البنك.

وتقوم الشركة بإصدار قرض السندات في شكل شهادات اسمية بقيمة - قبلة للتداول، وتمثل السندات من ذات الإصدار حقوقاً متساوية لحاملها في عضوان من أعضاء مجلس ومشملة مواجهة الشركة، ويوقع على شهادات السندات الإدارة بعينها المجلس، ويكون للسندات كوبونات ذات ارقام متسلسلة على رقم السند أيضاً.

٣/١/١: شروط إصدار السندات:

السندات التي تصدرها الشركة تخضع لأوضاع قانونية معينة أهمها:

- أنه لا يجوز إصدار السندات إلا بقرار من الجمعية العمومية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة مرفقاً به تقرير من مراقب الحسابات يتضمن الشروط التي تصدر بها السندات.
- لا يجوز إصدار السندات إلا بعد أداء رأس المال المصدر بالكامل وبشرط ألا تزيد قيمة السندات السابقة التي أصدرت من قبل الشركة والمتداولة في أيدي الجمهور بالإضافة إلى الإصدار المقترح على صافي أصول الشركة وقت الإصدار حسبما يحدده مراقب الحسابات في تقريره المقدم إلى الجمعية العمومية بمناسبة الإصدار، على أساس ما ورد في آخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العمومية من بيانات.
- إذا كانت السندات مضمونه برهن على أموال الشركة أو بغير ذلك، من الضمانات أو الكفالة فإنه يجب أن يتم الرهن أو الضمانة أو الكفالة لصالح جماعة حملة السندات قبل إصدار السندات ويجب أن يتم في الاكتتاب في السندات.
- يجوز للجمعية العمومية، بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تصدر سندات قابلة للتحويل إلى أسهم. وذلك حسب ما يلي:

أ- أن يتضمن قرار الجمعية العمومية ونشرة الاكتتاب القواعد التي يتم على أساسها تحويل السندات إلى أسهم.

ب- أن لا يقل سعر إصدار السند عن القيمة الاسمية للسهم.

ج- لا يجوز أن تزيد قيمة السندات القابلة للتحويل إلى اسهم بالإضافة لقيمة اسهم الشركة القائمة عن قيمة رأس المال المرخص به.

- تطبق على السندات المطروحة للاكتتاب نفس قواعد التخصيص الخاصة بالأسهم.

٣/١/٢: طبيعة السند وخصائصه:

السند عبارة عن صك أو شهادة تعد جزءاً من قرض طويل الأجل تصدره شركة المساهمة بضمان معين وطبقاً لشروط معينة. ويتم بمقتضى هذا الصك دفع فائدة محددة في تواريخ محددة مع التزام الشركة برد قيمة السند في تاريخ استحقاقه مرة واحدة أو على دفعات حسب الاتفاق.

ويتميز السند بعدة خصائص تميزه عن السهم، أهمها:

- أن السند حصة من قرض على الشركة وهو بذلك دين على الشركة المصدرة له، بينما السهم حصة في رأسمالها، وهو بذلك جزءاً من رأس المال في الشركة.

- تستهلك أو تسدد السندات في تواريخ استحقاقها المحددة عند الإصدار، بينما الأسهم لا ترد قيمتها أثناء حياة الشركة (باستثناء حالات شركات الامتياز).

- يحصل حامل السند على فائدة دورية متفق عليها عند الإصدار، وتستحق الإصدار حامل السند يتقاضى أرباحاً يتوقف قدرها على الفائض القابل للتوزيع، وما هذه الفائدة بغض النظر عن نتيجة السنة المالية ربح سواء أو خسارة، بينما عند تصفية الشركة

يكون هناك أولية لحامل السند في الحصول على حقه عن تقرر الجمعية العمومية في شأن هذا الفائض.

- عند تصفية الشركة يكون هناك أولية لحامل السند في الحصول على حقه عن حامل السهم.

- يجوز قانوناً إصدار السند بسعر اقل من القيمة الاسمية وذلك بخصم الإصدار وهذا أمر غير جائز بالنسبة للسهم

- حامل السند ليس له الحق في التدخل في إدارة الشركة وحضور الجمعية العمومية والإدلاء بصوته، وذلك بخلاف حامل السهم الذي يتمتع بكافة و الحقوق.

٣/١/٣: القيم المختلفة السند:

للسند عدة قيم، يمكن عرضها كما يلي:

- القيمة الاسمية: وهي القيمة المدونة على السند وتحتسب على أساسها الفائدة وذلك عن طريق ضرب تلك القيمة في معدل الفائدة المقرر.

- قيمة الإصدار: وتلك هي القيمة التي يصدر بها السند وتمثل سعر السند عدد بيعه من قبل الشركة المصدرة له ويزيد أو يقل عن القيمة الاسمية وقد يتساوى معها.

- القيمة السوقية: وتمثل قيمة السند في البورصة (سوق الأوراق المالية) وتحدد تلك القيمة حسب العوامل السوقية المختلفة.

- القيمة الاستهلاكية: وهي القيمة التي يستهلك بها السند في نهاية مدته وهي قد تساوى أو تزيد أو تقل عن القيمة الاسمية.

٣/٢ إصدار السندات بالقيمة الاسمية:

ويحدث هذا عادة إذا كان سعدل الفائدة التي تعطيه الشركة حاملي السندات سارياً لمعدل الفائدة السائد في السوق وقت إصدار تلك السندات. وهنا تتشابه المعالجة المحاسبية لإصدار السندات مع المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم مع مراعاة التمييز بين أسماء الحسابات وقد يتم تحصيل القيمة بالكامل دفعة واحدة أو تحصيلها على دفعات وقد يتم كذلك الاكتتاب في أكثر من السندات المطروحة أو في أقل منها.

وفيما يلي نتناول ذلك.

٣/٢/١: تحصل قيمة السندات بالكامل.

وفي تلك الحالة تكون الشركة في حاجة ماسة للأموال، فتطلب من المكتتبين ن السندات سداد قيمة السند دفعة واحدة عند الاكتتاب، ويتم إثبات ذلك مما يتضح في المثال التالي:

مثال (١):

أصدرت إحدى شركات المساهمة ٨٠٠٠ سند بفائدة قدرها ١٠% وبقية اسمية ٢٠٢٢ ج للسند تدفع مرة واحدة عند الاكتتاب، وقد اكتتب الجمهور فيها بالكامل.

المطلوب: إثبات ذلك بقيود اليومية (إثبات إصدار السندات)

الحل

من ح/ البنك إلى ح/ المكتبتين في السندات الاكتتاب في ٨٠٠٠ سند، ١٠% بقيمة اسمية ٢٠ ج للسند دفعت مرة واحدة	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
من ح/ المكتبتين في السندات إلى ح/ قرض السندات إصدار ٨٠٠٠ سند ١٠٠% بقيمة اسمية ٢٠ ج للسند	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠

٢/٣/٣: تحصيل قيمة السندات على أقساط:

وهنا قد تكون حاجة الشركة للأموال غير ماسة أو تكون حاجة ماسة لجزء من أموال السندات فقط على أن تحصل باقي تلك الأموال في؛ لاحقة وتكون قيود اليومية هنا مشابهة لقيود اليومية في حالة إصدار الأسهم على أقساط - كما يتضح من المثال التالي:

مثال (٢):

في ٢٠٢٢/١/١ طرحت إحدى شركات المساهمة ٨٠٠٠ سند للاكتتاب بقيمة اسمية ٣٠ جنيه للسند تسدد على الأقساط التالية:

١٥ ج قسط اكتاب يدفع في الفترة من ١/١ حتى ١/٢٥

٨ ج قسط تخصيص يدفع في الفترة من ١/٢ حتى ٢/٢٥

٧ ج قسط أخير يدفع في الفترة من ١/٣ حتى ٣/٢٥

الحل

من ح/ البنك إلى ح/ المكتبتين في السندات الاكتتاب في ٨٠٠٠ سند، ١٠% بقيمة اسمية ٢٠ ج للسند دفعت مرة واحدة	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
من ح/ المكتبتين في السندات إلى ح/ قرض السندات إصدار ٨٠٠٠ سند، ١٠% بقيمة اسمية ٢٠ ج للسند.	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠

٢/٢/٣: تحصيل قيمة السندات على أقساط:

وهنا قد تكون حاجة الشركة للأموال غير ماسة أو تكون حاجة ماسة لـ من أموال السندات فقط على أن تحصل باقي تلك الأموال في فترات لاحقة وتكون قيود اليومية هنا مشابهة لقيود اليومية في حالة إصدار الأسهم على أقساط. يتضح من المثال التالي:

مثال (٢):

في ٢٠٢٢/١/١ طرحت إحدى شركات المساهمة ٨٠٠٠ سند ٢ للاكتتاب بقيمة اسمية ٣٠ جنيه للسند تسدد على الأقساط التالية:

١٥ ج قسط اكتتاب	يدفع في الفترة من ١/١ حتى ١/٢٥
٨ ج قسط تخصيص	يدفع في الفترة من ٢/١ حتى ٢/٢٥
٧ ج قسط أخير	يدفع في الفترة من ٣/١ حتى ٣/٢٥

وقد اكتب الجمهور في جميع السندات وتم تحصيل الأقساط في مواعيدها.

المطلوب

اثبات ما سبق في يومية الشركة (إصدار السندات)

١/٢٥	من د/ البنك إلى د/ قسط اكتتاب السندات الاكتتاب في ٨٠٠٠ سند ١٢% بقيمة ٣٠ قيمة اسمية و ١٥ ج قسط اكتتاب	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
١/٢٥	من د/ قسط اكتتاب السندات إلى د/ قسط السندات إصدار ٨٠٠٠ سند ١٢% بقيمة ١٥ ج قسط اكتتاب	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٢/١	من د/ قسط تخصيص السندات إلى د/ قرض السندات طلب قسط التخصيص للسندات لـ ٨٠٠٠ سند بقيمة ٨ ج قسط تخصيص	٦٤٠٠٠	٦٤٠٠٠
٢/٢٥	من د/ البنك إلى د/ قسط تخصيص السندات تحصيل قسط التخصيص عن ٨٠٠٠ سند بقيمة ٨ ج قسط تخصيص	٦٤٠٠٠	٦٤٠٠٠
٣/١	من د/ قسط أخير السندات إلى د/ البنك طلب القسط الأخير عن ١٢ % قيمة ٧ ج قسط أخير	٥٦٠٠٠	٥٦٠٠٠
٣/٢٥	من د/ البنك	٥٦٠٠٠	٥٦٠٠٠

	إلى ح/ قسط أخير السندات تحويل قسط أخير السندات عن ٨٠٠٠ سند ١٢% بقيمة ٧ ج للسند	٥٦٠٠٠	
--	--	-------	--

٣/٢/٣: الاككتاب في أكثر من السندات المطروحة:

قد يحدث أن عدد السندات المكتتب فيها يتجاوز عدد السندات المطروحة للاككتاب، وهنا يجب التوزيع بين المكتتبين بالكيفية التي يحددها نظام الشركة أما بالنسبة للأموال الزائدة المدفوعة عند الاككتاب فيجوز للشركة أن تردّها أو أن تحجزها لسداد الأقساط التالية أو تقوم برد جزء منها وحجز الباقي:

مثال (٣):

أصدرت إحدى شركات المساهمة في ٢٠٢٢/١/١ عدد ١٠٠٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ١٠٠ ج للسند تسدد كما يلي:

٥٠ قسط اكتاب يدفع في الفترة من ١/١ حتى ٢/١٥

٥٠ قسط تخصيص يدفع في الفترة من ٣/١ حتى ٣/٣١

وقد تم الاككتاب في ١٥٠٠٠ سند وتم التوزيع بين الشركاء بالتناسب، وتقرر حجز الزيادة لاستخدامها في قسط التخصيص. والمطلوب لقسط التخصيص دفع بأكمله.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية الخاصة بإثبات إصدار السندات.

تمهيد حسابي:

المبالغ المحصلة عند الاككتاب = ١٥٠٠٠٠ سند \times ٥٠ ج = ٧٥٠٠٠٠٠

المبالغ المطلوب الاككتاب فيها = ١٠٠٠٠٠ سند \times ٥٠ ج = ٥٠٠٠٠٠٠

المبالغ الزائدة والمحجوزة لقسط التخصيص ٢٥٠٠٠٠

المطلوب عند قسط التخصيص = ١٠٠٠٠٠ سند \times ٥ ج = ٥٠٠٠٠٠٠

المبالغ المحجوزة عند الاككتاب ٢٥٠٠٠٠

∴ المطلوب تحصيله لقسط التخصيص ٢٥٠٠٠٠

قيود اليومية

٢/١٥	من ح/ البنك إلى ح/ قسط اكتاب السندات الاككتاب في ١٥٠٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ١٠٠ ج للسند منها ٥٠ قسط اكتاب	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٢/١٥	من ح/ قسط اكتاب السندات إلى ح/ قروض السندات إصدار ١٠٠٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ١٠٠ ج للسند منها ٥٠ ج قسط اكتاب	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
٣/١	من ح/ قسط تخصيص السندات إلى ح/ قرض السندات طلب قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠٠ سند بقيمة ٥٠ ج قسط تخصيص	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
٣/٣١	من مذكورين: ح/ قسط اكتاب السندات		٢٥٠٠٠٠

	ح/ البنك	٢٥٠٠٠٠
	إلى ح/ قسط تخصيص السندات (تحصيل قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠٠ سند ١٠% قيمة ٥٠ جنيه قسط تخصيص واستخدام المبالغ المحجوزة من قسط اكتتاب)	٥٠٠٠٠٠

٤/٢/٣: الاكتتاب في أقل من السندات المطروحة:

يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر الاكتفاء بإصدار القدر الذي تم تغطيته من السندات وإلغاء الباقي، وذلك في حالة عدم تغطية السندات المطروحة للاكتتاب خلال المدة المقررة.

٣/٣: معالجة فوائد السندات:

عرفنا فيما سبق أنه يحق لحامل السند أن يحصل على فائدة دورية بمعدل ثابت وفي تاريخ معين وسواء حققت الشركة ربحاً أم خسارة، ويتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية للسند، ويتم كذلك تحميل هذه الفوائد على حساب الأرباح والخسائر في نهاية كل سنة مالية طبقاً لأساس الاستحقاق.

١/٣/٣: اتفاق السنة المالية مع سنة القرض:

مثال (٤):

أصدرت إحدى شركات المساهمة ٤٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ١٠ ج للسند وذلك في ٢٠٢٢/١/١ على أن يسدد القرض بعد ثلاث سنوات.

المطلوب:

١- قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفوائد وتسويتها وإقفالها خلال السنة الأولى والثانية من القرض (علمًا بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام وأن ضريبة القيم المنقولة فرضًا ٣٥%).

٢- تصوير د/ فوائد السندات حتى تاريخ سداد القرض

١٢/٣١	من د/ فوائد السندات إلى مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب استحقاق فوائد السندات (الكوبون الأول)	٢٦٠٠ ١٤٠٠	٤٠٠٠
١٢/٣١	من مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب إلى د/ البنك سداد فوائد السندات (الكوبون الأول)	٤٠٠٠	٢٦٠٠ ١٤٠٠
١١/٣١	من د/ أ. خ إلى د/ فوائد السندات تحصيل الفائدة لحساب أ. خ	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١٢/٣١	من د/ فوائد السندات إلى مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب استحقاق فوائد السندات (الكوبون الثاني)	٢٦٠٠ ١٤٠٠	٢٠٠٠

١٢/٣١	من مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب إلى د/ البنك سداد فوائد السندات (الكوبون الثاني)	٢٦٠٠ ١٤٠٠ ٤٠٠٠
١٢/٣١	من د/ أ.خ إلى د/ فوائد السندات تحصيل الفائدة لحساب أ. خ (الكوبون الثاني)	٤٠٠٠ ٤٠٠٠

د/ فوائد القرض

٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ أ.خ	٤٠٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١	إلى مذكورين: (حملة السندات ومصلحة الضرائب)	٤٠٠٠٠ ٤٠٠٠ ٤٠٠٠
٢٠٢٣/١٢/٣١	من د/ أ.خ	٤٠٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١	إلى مذكورين: (حملة السندات ومصلحة الضرائب)	٤٠٠٠ ٤٠٠٠
٢٠٢٣/١٢/٣١	من د/ أ.خ	٤٠٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١	إلى مذكورين: (حملة السندات ومصلحة الضرائب)	٤٠٠٠

ويلاحظ على المثال السابق أن السنة المالية للشركة تتفق مع سنة القرض وهذا ما يجعل العبء السنوي المحمل على أ.خ يعادل الفوائد التي يستحق إسنادها خلال تلك الفترة (السنة).

٢/٣/٣: اختلاف السنة المالية للشركة عن سنة القرض:

فقد يحدث أن يختلف تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة عن تاريخ استحقاق الفوائد. وعلى ذلك فإن الفائدة التي يستحق سدادها خلال السنة المالية سوف يختلف عن الفائدة المحملة لحساب أ.خ والمثال التالي يوضح ذلك.

مثال (٥):

في ٢٠١٧/١٠/١ أصدرت إحدى شركات المساهمة ٤٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ١٠ ج للسند على أن يسدد القرض بعد ٤ سنوات أي في ٢٠٢١/٩/٣٠ فإذا علمت أن الفائدة تدفع سنويا - بحيث تستحق الفائدة الأولى في ٢٠١٨/٩/٣٠.

المطلوب:

١- قيود اليومية الخاصة بإثبات واستحقاق وتسوية وإقفال الفوائد في كل من السنة الأولى والثانية (علمًا بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، ضريبة القيم المنقولة ٣٥%).

٢- تصوير حساب فوائد السندات حتى تاريخ سداد القرض. يمكن عمل الجدول التالي كتمهيد للحل

جدول تحميل فوائد السندات

أنصبة السنوات المالية					الفوائد المسددة		
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	الفوائد	القرض	التاريخ
			٣٦٠٠	١٢٠٠	٤٨٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠١٨/٩/٣٠
		٣٦٠٠	١٢٠٠		٤٨٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠١٩/٩/٣٠
	٣٦٠٠	١٢٠٠			٤٨٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
٣٦٠٠	١٢٠٠				٤٨٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٢١/٩/٣٠
٣٦٠٠	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٤٨٠٠	١٢٠٠	١٩٢٠٠		إجمالي الفوائد

وبالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن الفوائد تم توزيعها على خمس سنوات مالية يخص السنة المالية الأولى ١٢٠٠ ج (٤٨٠٠ × ١/٤ سنة)

ويخص السنة المالية الأخيرة ٣٦٠٠ ج (٤٨٠٠ × ٣/٤ سنة) أما الثلاث سنوات المحصورة بين هاتين السنتين فتتحمل بالفائدة عن سنة كاملة أي ٤٨٠٠ جنيه.

السنة الأولى:

٢٠١٧/١٢/٣١	من ح/ فوائد السندات إلى ح/ الفوائد المستحقة الفوائد المستحقة عن ثلاثة أشهر من (٢٠١٧/١٠/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١)	١٢٠٠	١٢٠٠
٢٠١٧/١٢/٣١	من ح.أ. خ إلى ح/ فوائد السندات تحميل الفوائد على ح/ أ.خ بما يخص السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١	١٢٠٠	١٢٠٠

السنة التالية:

٢٠١٨/٩/٣٠	من مذكورين: د/ الفوائد المستحقة د/ فوائد السندات إلى مذكورين: د حملة السندات د/ مصلحة الضرائب استحقاق فوائد السندات (الكوبون الأول)	٣١٢٠ ١٦٨٠	١٢٠٠ ٣٦٠٠
٢٠١٨/٩/٣٠	من مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب إلى د/ البنك سداد فوائد السندات (الكوبون الأول)	٤٨٠٠	٣١٢٠ ١٦٨٠
٢٠١٨/١٢/٣١	من د / فوائد السندات إلى د/ الفوائد المستحقة الفوائد المستحقة عن ثلاثة أشهر من (٢٠٠٨/١٠/١) حتى (٢٠٠٨/١٢/٣١)	١٢٠٠	١٢٠٠
٢٠١٨/١٢/٣١	من د/ أ. خ إلى د/ فوائد السندات تحميل د/ أ.خ بالفوائد التي تخص السنة المالية	٤٨٠٠	٤٨٠٠

د/ فوائد رأس المال

٢٠١٧/١٢/٣١	من د/ أ. خ	١٢٠٠	٢٠١٧/١٢/٣١	إلى د/ الفوائد المستحقة	١٢٠٠
		١٢٠٠			١٢٠٠
٢٠١٨/١٢/٣١	من د/ أ. خ	٤٨٠٠	٢٠١٨/٩/٣٠ ٢٠١٨/١٢/٣١	إلى مذكورين: إلى د/ الفوائد المستحقة	٣٦٠٠ ١٢٠٠
		٤٨٠٠			٤٨٠٠
٢٠١٩/١٢/٣١	من د/ أ. خ	٤٨٠٠	٢٠١٩/٩/٣٠ ٢٠٢٠/١٢/٣١	إلى مذكورين إلى د/ الفوائد المستحقة	٣٦٠٠ ١٢٠٠
		٤٨٠٠			٤٨٠٠
٢٠٢٠/١٢/٣١	من د/ أ. خ	٤٨٠٠	٢٠٢٠/٩/٣٠ ٢٠٢١/١٢/٣١	إلى مذكورين: إلى د/ الفوائد المستحقة	٣٦٠٠ ١٢٠٠
		٤٨٠٠			٤٨٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	من د/ أ. خ	٣٦٠٠	٢٠٢١/٩/٣٠	إلى مذكورين:	٣٦٠٠
		٣٦٠٠			٣٦٠٠

وبلاحظ على المثال السابق أن الفائدة المستحقة السداد لحملة السندات متساوية القيمة خلال سنوات القرض المستحقة خلالها.

وهذا يرجع إلى كون القرض سيبدد مرة واحدة في نهاية سنواته بمعنى أن استفاضة كل سنة متساوية من القرض. أما إذا سدد القرض على دفعات فإن الفائدة التي ستدفع لحملة السندات سوف تتناقص تدريجياً وفقاً للتناقص في رصيد القرض.

٣/٤ / إصدار السندات بعلاوة إصدار أو خصم إصدار:

يجوز للشركة أن تصدر سندات بسعر أعلى من القيمة الاسمية وذلك إذا كان معدل الفائدة الخاص بالسندات المصدرة أعلى من معدل الفائدة السائد في السوق وقت إصدار تلك السندات. ويطلق على الفرق سعر الإصدار والقيمة الاسمية للسند علاوة الإصدار. أما لو كان معدل الفائدة التي تدفعه الشركة والخاص بالسندات المصدر أقل من معدل الفائدة السائد في السوق فإنه يجوز للشركة إصدار السندات بأقل من قيمتها الاسمية ويطلق على الفرق خصم الإصدار.

٣/٤/١ / علاوة الإصدار:

تختلف طبيعة علاوة إصدار السندات عن طبيعة علاوة إصدار الأسهم، حيث أن علاوة إصدار السندات تمثل ما يدفعه حامل السند مقابل تمتعه بنسبة أعلى من الفائدة. ولقد اختلفت الآراء بشأن كيفية التصرف في علاوة إصدار السندات. ويعد من أفضل الآراء هو القائل بتوزيع تلك العلاوة على السنوات المختلفة بنسبة ما تستفيده كل سنة من أموال السندات. يجب إجراء التسوية اللازمة في حساب فائدة السندات حتى تتحمل الفترة المالية بنصيبها من العبء الحقيقي للفائدة.

وعلاوة الإصدار تمثل متجمد الفوائد الزائدة عن الفوائد العادية طول مدة القرض ولهذا يجب استخدام هذه العلاوة في تخفيف أعباء الفائدة التي تحمل لحساب الأرباح والخسائر سنويًا عن طريق تخفيض قيمة فائدة القرض بمقدار ما يخص السنة من علاوة الإصدار وذلك على أن يحسب ما يخص السنة من علاوة الإصدار بمقدار استفادة السنة من مبالغ القرض.

١/١/٤/٣ : علاوة الإصدار في حالة سداد السندات دفعة واحدة:

مثال (٦):

أصدرت إحدى شركات المساهمة في ١/١/٢٠٢٠م ٦٠٠٠ سند ٨% بقيمة اسمية ١٠ ج للسند، ٢ جنيه علاوة إصدار على أن ترد قيمة السندات مرة واحدة في نهاية ٤ سنوات، فإذا علمت أنه قد تم الاكتتاب في كل السندات المعروضة للاكتتاب فإن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١/١٢/١٢م.

المطلوب:

١- قيود اليومية الخاصة بإصدار السندات.

٢- قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفوائد وتسويتها وإقفالها في نهاية السنة المالية الأولى والثانية من القرض (علمًا بأن ضريبة القيم المنقولة ٣٠% فرضا)

٣- إعادة جدول يوضح كيفية توزيع علاوة الإصدار على مدة القرض.

٤- تصوير ح/ علاوة الإصدار و ح/ فائدة السندات.

١- قيود اليومية الخاصة بإصدار السندات

٢٠٢٠/١/١	من ح/ البنك إلى ح/ المكتتبين في السندات الاكتتاب في ٦٠٠٠ سند ٨% بقيمة اسمية ١٠ ج للسند وعلاوة إصدار ٢ جنيه.	٧٢٠٠٠	٧٢٠٠٠
----------	---	-------	-------

دراسات في محاسبة شركات الاموال

٢٠٢٠/١/١	من د/ المكتتبين في السندات إلى مذكورين: د/ قرض السندات د/ علاوة الإصدار السندات إصدار ٦٠٠٠ سند ٨% وبقية اسمية ١٠ ج للسند وعلاوة إصدار ج٢	٦٠٠٠٠ ١٢٠٠٠	٧٢٠٠٠
----------	--	----------------	-------

٢- يومية استحقاق وتسوية وإقفال فائدة السندات

٢٠٢٠/١٢/٣١	من د/ فائدة السندات إلى مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب استحقاق فائدة السندات (الكوبون الأول)	٣٣٦٠ ١٤٤٠	٤٨٠٠
٢٠٢٠/١٢/٣١	من مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب إلى د/ البنك سداد السندات (الكوبون الأول)	٤٨٠٠	٣٣٦٠ ١٤٤٠
	من د/ علاوة إصدار السندات إلى د/ فائدة السندات تخفيض الفائدة بمقدار ما يخص السنة من علاوة الإصدار	٣٠٠٠	٣٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

٢٠٢٠/١٢/٣١	من ح/ أ. خ إلى ح/ فائدة السندات تحميل ح/ أ. خ بالعبء الحقيقي للفائدة وتكرر هذه المجموعة من القيود في نهاية السنة المالية الثانية.	١٨٠٠	١٨٠٠
------------	---	------	------

٢- جدول يوضح كيفية توزيع علاوة الإصدار خلال فترة القرض:

(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
الفائدة المحملة لحساب أ. خ	نصيب السنة من علاوة الإصدار	الفائدة المستحقة لحملة السندات ومصلحة الضرائب	استفادة السنة المالية من مبالغ القرض	السنة المالية المنتهية في
١٨٠٠	٣٠٠٠	٤٨٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠١٧/١٢/٣١
١٨٠٠	٣٠٠٠	٤٨٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠١٨/١٢/٣١
١٨٠٠	٣٠٠٠	٤٨٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠١٩/١٢/٣١
١٨٠٠	٣٠٠٠	٤٨٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١م
٧٢٠٠	١٢٠٠٠	١٩٢٠٠		إجمالي

١- حسبت قيمة الفائدة في العمود (٣) بضرب المقدار التي استفادت به السنة من قيمة

$$\text{القرض} \times \text{معدل الفائدة (8\%)} \text{ أي: } 60000 \times \frac{8}{100} = 4800 \text{ جنيه}$$

٢- نصيب السنة من علاوة الإصدار العمود (٤) بقسمة قيمة علاوة الإصدار على عدد

$$\text{سنوات القرض وذلك لتساوي استفادة السنوات من القرض أي } 12000 \div 4 \text{ سنوات} = 3000 \text{ جنيه.}$$

٣- حسبت الفائدة المحملة لحساب أ. خ بطرح العمود (٤) من العمود (٣)

د/ علاوة الإصدار

٢٠١٧/١/١	من د/ المكتتبين في السندات	١٢٠٠٠	٢٠١٧/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات	٣٠٠٠
			٢٠١٧/١٢/٣١	رصيد مرحل	٩٠٠٠
		١٢٠٠٠			١٢٠٠٠
٢٠١٨/١/١	رصيد منقول	٩٠٠٠	٢٠١٨/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات	٣٠٠٠
				رصيد مرحل	٦٠٠٠
٢٠١٩/١/١	رصيد منقول	٦٠٠٠	٢٠١٩/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات	٣٠٠٠
				رصيد مرحل	٣٠٠٠
		٦٠٠٠			٦٠٠٠
م٢٠٢٠/١/١	رصيد منقول	٣٠٠٠	م٢٠٢٠/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات	٣٠٠٠
		٣٠٠٠			٣٠٠٠

قائمة السندات

٢٠١٧/١٢/٣١	من د/ علاوة الإصدار	٣٠٠٠	٢٠١٧/١٢/٣١	إلى مذكورين:	٤٨٠٠
٢٠١٧/١٢/٣١	من د/ أ.خ	١٨٠٠			٤٨٠٠
		٤٨٠٠			٤٨٠٠
٢٠١٨/١٢/٣١	من د/ علاوة الإصدار	٣٠٠٠	٢٠١٨/١٢/٣١	إلى مذكورين:	٤٨٠٠
٢٠١٨/١٢/٣١	من د/ أ.خ	١٨٠٠			٤٨٠٠
		٤٨٠٠			٤٨٠٠
٢٠١٩/١٢/٣١	من د/ علاوة الإصدار	٣٠٠٠	٢٠١٩/١٢/٣١	إلى مذكورين:	٤٨٠٠
٢٠١٩/١٢/٣١	من د/ أ.خ	١٨٠٠			٤٨٠٠
		٤٨٠٠			٤٨٠٠
م٢٠٢٠/١٢/٣١	من د/ علاوة الإصدار	٣٠٠٠	م٢٠٢٠/١٢/٣١	إلى مذكورين:	٤٨٠٠
م٢٠٢٠/١٢/٣١	من د/ أ.خ	١٨٠٠			٤٨٠٠
		٤٨٠٠			٤٨٠٠

ويلاحظ على المثال السابق أن السندات سوف ترد على قيمتها دفعة واحدة في نهاية الأربعة سنوات وبذلك فإن استفاضة السنوات المختلفة للقرض من قيمة القرض متساوية.

ومن الملاحظ أيضاً أن السنة المالية للشركة تتفق مع سنة القرض، وبذلك وزعت علاوة الإصدار بالتساوي على سنوات القرض. أما لو كانت السنة المالية للشركة تختلف عن سنة القرض، فيراعى عند حساب نصيب الفترة المالية الأولى (الفترة التي أصدرت خلالها السندات) المدة من تاريخ الإصدار الأخير (الفترة التي ستسترد خلالها السندات) المدة من أول الفترة المالية حتى تاريخ السندات.

مثال (٧):

في ١/٤/٢٠١٥ أصدرت إحدى شركات المساهمة ٤٠٠٠ سند ٨% بقيمة اسمية ١٠ ج للسند، ٢ جنيه علاوة إصدار على أن ترد قيمة السندات مرة واحدة في نهاية ٤ سنوات. فإذا علمت أنه قد تم الاكتتاب في كل السندات المعروضة للاكتتاب وأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١/١٢ من كل عام.

المطلوب:

- ١- قيود يومية إثبات استحقاق الفائدة وتسويتها وإقفالها في نهاية السنة المالية الأولى والثانية من القرض (علمًا بأن ضريبة القيم المنقولة ٣٠%)
- ٢- جدول يوضح كيفية توزيع علاوة الإصدار على مدة القرض.
- ٣- تصوير ح/ علاوة الإصدار وح/ فائدة السندات.

تمهيد حسابي:

- نصيب الفترة المالية الأولى من فائدة السندات (الفترة من ١/٤/٢٠٠٥ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٥) = $40000 \times \frac{8}{100} \times \frac{9}{100} = 2400$ جنيه.

- نصيب الفترة المالية الأخير من فائدة السندات (الفترة من ١/١/٢٠٠٩ حتى ٣١/٣/٢٠٠٩) =

$$= 40000 \times \frac{8}{100} \times \frac{3}{12} = 800 \text{ جنيه.}$$

دراسات في محاسبة شركات الاموال

أما السنوات الثلاث المحصورة بين هاتين السنتين فتحسب الفائدة عن سنة كاملة أي ٣٢٠٠ جنيه.

وهكذا يمكن تحديد أنصبة السنوات المالية من الفوائد كما في الجدول التالي:

أنصبة السنوات المالية					الفوائد المسددة		
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	الفوائد	القرض	التاريخ
			٨٠٠	٢٤٠٠	٣٢٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠١٦/٣/٣١
		٨٠٠	٢٤٠٠		٣٢٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠١٧/٣/٣١
	٨٠٠	٢٤٠٠			٣٢٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠١٨/٣/٣١
٨٠٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠	٢٤٠٠	١٢٨٠٠		إجمالي الفوائد

وبلاحظ من الجدول السابق أن الفوائد التي تخص الفترة المالية تختلف عن مبالغ الفوائد التي تدفع لأصحاب السندات. فالمبالغ التي تدفع لأصحاب السندات ترتبط بالتسديدات، وهذه تتم في نهاية الربع الأول من كل سنة، بينما ترتبط الفوائد التي تخص الفترة بتاريخ بداية ونهاية السنة المالية أي من ١/١ حتى ١٢/٣١ من كل عام.

وهكذا فإنه يعد تحديد أنصبة السنوات المالية من فوائد السندات فإنه يمكن إعداد

جدول توزيع علاوة الإصدار كالتالي:

السنة المالية المنتهية في	استفادة السنة المالية من مبالغ القرض	الفائدة المستحقة لحملة السندات ومصلحة الضرائب	الفوائد الخاصة بالسنة المالية	نسبة تخفيض علاوة إصدار	نصيب السنة من علاوة الإصدار	الفائدة المحملة لحساب أ. خ
٢٠١٥/١٢/٣١	٤٠٠٠٠	--	٢٤٠٠	٣	١٥٠٠	٩٠٠
٢٠١٦/١٢/٣١	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠	٤	٢٠٠٠	١٢٠٠
٢٠١٧/١٢/٣١	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠	٤	٢٠٠٠	١٢٠٠
٢٠١٨/١٢/٣١	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠	٤	٢٠٠٠	١٢٠٠
٢٠١٩/١٢/٣١	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠	٨٠٠	١	٥٠٠	٣٠٠
إجمالي		١٢٨٠٠	١٢٨٠٠	١٦	٨٠٠٠	٤٨٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

وتكون القيود باستحقاق فائدة السندات وتسويتها وإقفالها عن السنة الأولى والثانية من

القرض كما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	من د/ فوائد السندات إلى د/ الفوائد المستحقة (الفوائد المستحقة عن ٩ شهور)	٢٤٠٠	٢٤٠٠
٢٠١٥/١٢/٣١	من د/ علاوة إصدار السندات إلى د/ فوائد السندات (تخفيض فوائد السندات بمقدار ما يخص السنة من علاوة الإصدار)	١٥٠٠	١٥٠٠
٢٠١٥/١٢/٣١	من د/ أ.خ إلى د/ فوائد السندات (تحميل أ.خ بالعبء الحقيقي للفائدة)	٩٠٠	٩٠٠
٢٠١٦/١٢/٣١	من مذكورين: د/ الفوائد المستحقة د/ فوائد السندات إلى مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب استحقاق فوائد السندات (الكويون الأول)	٢٢٤٠ ٩٦٠	٢٤٠٠ ٨٠٠
٢٠١٦/١٢/٣١	من مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب إلى د/ البنك سداد فوائد السندات (الكويون الأول)	٣٢٠٠	٢٢٤٠ ٩٦٠
٢٠١٦/١٢/٣١	من د/ فوائد السندات إلى د/ الفوائد المستحقة (الفوائد المستحقة عن ٩ شهور)	٢٤٠٠	٢٤٠٠
٢٠١٦/١٢/٣١	من د/ علاوة إصدار السندات إلى د/ فوائد السندات (تخفيض فوائد السندات بمقدار ما يخص السنة من علاوة الإصدار)	٢٠٠٠	٢٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

	من د/أ.خ إلى د/ فوائد السندات (تحميل أ.خ بالعبء الحقيقي للفائدة)	١٢٠٠	١٢٠٠
--	--	------	------

ويظهر د/ علاوة الإصدار و د/ فوائد السندات كالآتي:

د/ علاوة الإصدار

٢٠١٥/٤/١	من د/ المكتتبين في السندات	٨٠٠٠	٢٠١٥/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات	١٥٠٠
			٢٠١٥/١٢/٣١	رصيد مرحل	٦٥٠٠
		٨٠٠٠			٨٠٠٠
٢٠١٦/١/١	رصيد منقول	٦٥٠٠	٢٠١٦/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات	٢٠٠٠
			٢٠١٦/١٢/٣١	رصيد مرحل	٤٥٠٠
		٦٥٠٠			٦٥٠٠
٢٠١٧/١/١	رصيد منقول	٤٥٠٠	٢٠١٧/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات	٢٠٠٠
			٢٠١٧/١٢/٣١	رصيد مرحل	٢٥٠٠
		٤٥٠٠			٤٥٠٠
٢٠١٨/١/١	رصيد منقول	٢٥٠٠	٢٠١٨/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات	٢٠٠٠
				رصيد مرحل	٥٠٠
		٢٥٠٠			٢٥٠٠
٢٠١٩/١/١	رصيد منقول	٥٠٠	٢٠١٩/١٢/٣١	من د/ فوائد السندات	٥٠٠

ح/ فوائد السندات

٢٠١٥/١٢/٣١	من ح/ علاوة الإصدار	١٥٠٠	٢٠١٥/١٢/٣١	من ح/ الفوائد المستحقة	٢٤٠٠
٢٠١٥/١٢/٣١	من ح/ أ. خ	٩٠٠			
		٢٤٠٠			٢٤٠٠
٢٠١٦/١٢/٣١	من ح/ علاوة الإصدار	٢٠٠٠	٢٠١٦/١٢/٣١	إلى مذكورين:	٨٠٠
٢٠١٦/١٢/٣١	من ح/ أ. خ	١٢٠٠	٢٠١٦/١٢/٣١	إلى ح/ الفوائد المستحقة	٢٤٠٠
		٣٢٠٠			٣٢٠٠
٢٠١٧/١٢/٣١	من ح/ علاوة الإصدار	٢٠٠٠	٢٠١٧/١٢/٣١	إلى مذكورين	٨٠٠
٢٠١٧/١٢/٣١	من ح/ أ. خ	١٢٠٠	٢٠١٧/١٢/٣١	إلى ح/ الفوائد المستحقة	٢٤٠٠
		٣٢٠٠			٣٢٠٠
٢٠١٨/١٢/٣١	من ح/ علاوة الإصدار	٢٠٠٠	٢٠١٨/١٢/٣١	إلى مذكورين:	٨٠٠
٢٠١٨/١٢/٣١	من ح/ أ. خ	١٢٠٠	٢٠١٨/١٢/٣١	إلى ح/ الفوائد المستحقة	٢٤٠٠
		٣٢٠٠			٣٢٠٠
٢٠١٩/١٢/٣١	من ح/ علاوة الإصدار	٥٠٠	٢٠١٩/١٢/٣١	إلى مذكورين:	٨٠٠
٢٠١٩/١٢/٣١	من ح/ أ. خ	٣٠٠			

علاوة الإصدار في حالة سداد السندات على دفعات:

عند سداد قيمة القرض على دفعات وليس على دفعة واحدة فإن استفاة السنوات المالية لن تكون متساوية بل متناقصة وعلى ذلك يجب أن توزع علاوة إصدار السندات على السنوات المالية بنسبة هذه الاستفاة المتناقصة.

مثال (٨):

أصدرت إحدى شركات المساهمة في ٢٠٢١/١/١ م ٦٠٠٠ سند ١٠ % بقيمة اسمية ١٥ ج للسند، ٢ ج علاوة إصدار على أن ترد قيمة السندات على ثلاث دفعات متساوية ابتداء من ٢٠٢١/١٢/٣١. فإذا علمت أنه قد تم الاككتاب في كل السندات المطروحة للاككتاب وأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

- ١- إعداد جدول يوضح طريقة توزيع علاوة الإصدار على سنوات القرض.
- ٢- تصوير الحسابات الخاصة بقرض السندات وعلاوة الإصدار وفائدة السندات.

جدول يوضح كيفية توزيع علاوة الإصدار على فترات القرض

السنة المالية المنتهية في	استفادة السنة المالية من مبالغ القرض	الفائدة المستحقة لحملة السندات ومصلحة الضرائب	نصيب السنة من علاوة الإصدار	الفائدة المحملة لحساب أ. خ
٢٠١٩/١٢/٣١	٩.٠٠٠	٩.٠٠٠	٦.٠٠٠	٣.٠٠٠
٢٠٢٠/١٢/٣١	٦.٠٠٠	٦.٠٠٠	٤.٠٠٠	٢.٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠	٢.٠٠٠	١.٠٠٠
اجمالي	١٨.٠٠٠	١٨.٠٠٠	١٢.٠٠٠	٦.٠٠٠

يتم حساب نصيب السند من علاوة الإصدار حسب استفادة السنة من مبلغ القرض.

$$\text{السنة الأولى} = \frac{9}{18} \times 12000 = 6000 \text{ جنيه}$$

$$\text{السنة الثانية} = \frac{6}{18} \times 12000 = 4000 \text{ جنيه}$$

$$\text{السنة الثالثة} = \frac{3}{18} \times 12000 = 2000 \text{ ج}$$

١٨

حـ/ قرض السندات

٢٠١٩/١/١	من حـ/ المكتتبين في السندات	٦.٠٠٠	٢٠١٩/١٢/٣١	الي حـ/ حملة السندات	٣.٠٠٠
			٢٠١٩/١٢/٣١	رصيد مرحل	٦.٠٠٠
		٦.٠٠٠			٩.٠٠٠
٢٠٢٠/١٢/٣١	رصيد منقول	٦.٠٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	الي حـ/ حملة السندات	٣.٠٠٠
			٢٠٢٠/١٢/٣١	رصيد مرحل	٣.٠٠٠
		٦.٠٠٠			٦.٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣٠	رصيد منقول	٣.٠٠٠	٢٠٢١/١٢/٣٠	الي حـ/ حملة السندات	٣.٠٠٠
		٣.٠٠٠	٢٠٢١/١٢/٣٠		٣.٠٠٠

د/ علاوة الإصدار

٢٠١٩/١/١	من د/ المكتبتين في السندات	١٢٠٠٠	٢٠١٩/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات	٦٠٠٠
			٢٠٢٠/١٢/٣١	رصيد مرحل	٦٠٠٠
		١٢٠٠٠			١٢٠٠٠
٢٠٢٠/١/١	رصيد منقول	٦٠٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات	٤٠٠٠
			٢٠٢٠/١٢/٣١	رصيد مرحل	٢٠٠٠
		٦٠٠٠			٦٠٠٠
٢٠٢١/١/١	رصيد منقول	٢٠٠٠	٢٠٢١/١٢/٣١	إلى د/ فوائد السندات	٢٠٠٠
		٢٠٠٠			٢٠٠٠

د / فوائد السندات

٢٠١٩/١٢/٣١	من د/ علاوة الإصدار	٤٠٠٠	٢٠١٩/١٢/٣١	إلى مذكورين:	٩٠٠٠
٢٠١٩/١٢/٣١	من د/ أ. خ	٣٠٠٠			
		٩٠٠٠			٩٠٠٠
٢٠٢٠/١٢/٣١	من د/ علاوة الإصدار	٤٠٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	إلى مذكورين:	٦٠٠٠
٢٠٢٠/١٢/٣١	من د/ أ. خ	٢٠٠٠			
		٦٠٠٠			٦٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	من د/ علاوة الإصدار	٢٠٠٠	٢٠٢١/١٢/٣١	إلى مذكورين	٣٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	من د/ أ. خ	١٠٠٠			
		٣٠٠٠			٣٠٠٠

ويلاحظ أنه في المثال السابق تتفق السنة المالية للشركة مع سنة القرض حيث أنهما تبدآن في ١/١ من كل عام وتنتهيان في ١٢/٣١. ولكن قد يحدث في الواقع العملي أن تختلف السنة المالية للشركة عن سنة القرض وفي مثل تلك الأحوال يجب أن نراعي اختلاف التواريخ وتداخلها عند حساب عبء الفائدة ونصيب السنة من علاوة إصدار السندات. وكذلك مقدار ما يحمل من الفوائد لحساب أ.خ.

٢/٤/٣ : خصم الإصدار:

على العكس من علاوة الإصدار فإنه يجوز لشركة المساهمة أن تصدر سندات بأقل من قيمتها أي بخصم إصدار وذلك عندما يكون معدل الفائدة التي تدفعه أقل من المعدل السائد في السوق وقت الإصدار. وذلك حيث أن المستثمرين لا يحجمون عن الاكتتاب لو أصدرت تلك السندات بقيمتها الاسمية على الرغم من انخفاض فائدتها عن السوق.

وبناء على ذلك يتم طرحها بخصم إصدار حتى يتم تعويض المستثمرين عن انخفاض معدل الفائدة.

وخصم الاصدار يعد في حقيقة الأمر تسوية للفائدة التي تدفعها الشركة للمستثمرين خلال فترة القرض حتى تتساوى مع الفائدة السائدة. وبناء عليه فإن خصم الإصدار يستخدم كتعديل للفائدة الاسمية للوصول إلى الفوائد الحقيقية.

وذلك ما يستدعى توزيع هذا الخصم على سنوات القرض بنسبة استفادة كل سنة مالية من قيمة القرض. ويظهر هذا الخصم (رصيد خصم الإصدار) في الميزانية مطروحا من القيمة الاسمية للسندات ليظهر لنا الالتزام الحقيقي على الشركة.

وتتم معالجة خصم الإصدار بنفس أسلوب علاوة الإصدار ولكن مع مراعاة أن علاوة الإصدار كانت تستخدم في تخفيض العبء المحمل لـ ح/ أ. خ في حين إن خصم الإصدار يستخدم في زيادة العبء المحمل لحساب أ. خ بمعنى أنه يضاف للفائدة.

مثال (٩):

أصدرت إحدى شركات المساهمة في ٢٠٢١/٧/١ م ٣٠٠٠ سند ١٠ % بقيمة اسمية ٢٠ ج وبخصم إصدار ٢ ج على أن ترد قيمة السندات على ثلاث دفعات متساوية ابتداء من ٢٠٢٢/٦/٣٠ م. فإذا علمت أنه قد تم الاكتتاب في كل السندات المطروحة للاكتتاب وأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ من كل عام (مع العلم أن ضريبة القيم المنقولة ٣٠ %).

المطلوب:

- ١- قيود اليومية لإصدار السندات.
- ٢- قيود اليومية لاستحقاق وتسوية وإقفال الفائدة عن السنة الأولى من القرض.
- ٣- إعداد جدول يوضح كيفية توزيع خصم الإصدار خلال سنوات القرض.
- تصوير حساب قرض السندات وخصم الإصدار وفائدة السندات.

الحل

٢٠٢١/٧/١	من ح/ البنك إلى ح/ المكتتبين في السندات الاكتتاب في ٣٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٢٠ ج للسند وخصم إصدار ٢ ج (سعر الإصدار ١٨ جنيه)	٥٤٠٠٠	٥٤٠٠٠
٢٠٢١/٧/١	من المذكورين: ح/ المكتتبين في السندات ح/ خصم إصدار السندات إلى ح/ قرض السندات	٦٠٠٠٠	٥٤٠٠٠ ٦٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

	إصدار ٣٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٢٠ ج وخصم إصدار ٢ جنيه		
٢٠٢٢/٦/٣٠	من د/ فائدة السندات إلى مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب استحقاق فائدة السندات	٤٢٠٠ ١٨٠٠	٦٠٠٠
٢٠٢٢/٦/٣٠	(الكوبون الأول) من مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب إلى د/ البنك سداد فائدة السندات (الكوبون الأول).	٦٠٠٠	٤٢٠٠ ١٨٠٠
٢٠٢٢/٦/٣٠	من د/ فائدة السندات إلى د/ خصم إصدار السندات زيادة الفائدة بنصيب السنة من خصم الإصدار	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٢٠٢٢/٦/٣٠	من د/ أ. خ إلى د/ فائدة السندات تحميل أ. خ بالعبء الحقيقي للفائدة	٩٠٠٠	٩٠٠٠

وتكرر القيود السابقة في اختلاف السنوات التالية مع اختلاف الأرقام

جدول يوضح توزيع خصم الإصدار على سنوات القرض

السنة التالية المنتهية في:	مقدار استفاضة السنة المالية من القرض	الفائدة المستحقة لحملة السندات ومصلحة الضرائب	نصيب السنة من خصم الإصدار	الفائدة المحملة لد / أ. خ
٢٠٢٠/٦/٣٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٩٠٠٠
٢٠٢١/٦/٣٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠
٢٠٢٢/٦/٣٠م	٢٠٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠
اجمالي	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠٠	١٨٠٠٠

تم حساب نصيب السنة من خصم الإصدار كالآتي حسب استفاضة السنة من القرض.

$$\text{السنة الأولى} = 60000 \times \frac{60}{120} = 30000 \text{ جنيه}$$

$$\text{السنة الثانية} = 60000 \times \frac{40}{120} = 20000 \text{ جنيه}$$

$$\text{السنة الثالثة} = 60000 \times \frac{20}{120} = 10000 \text{ جنيه}$$

ويلاحظ على الجدول السابق أنه لاتفاق السنة المالية للشركة مع سنة القرض فإن الفائدة المستحقة السداد متساوية مع الفائدة التي تخص السنة. وتم حساب نصيب السنة من خصم الإصدار حسب استفاضة السنة من القرض.

د/ قرض السندات

٢٠٢٠/٧/١	من مذكورين	٦٠٠٠٠	٢٠٢١/٦/٣٠	إلى ح/ حملة السندات	٢٠٠٠٠
				رصيد مرحل	٤٠٠٠٠
		٦٠٠٠٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	إلى ح/ حملة السندات	٦٠٠٠٠
م٢٠٢٢/٧/١	رصيد منقول	٤٠٠٠٠		رصيد مرحل	٢٠٠٠٠
م٢٠٢١/٧/١	رصيد منقول	٤٠٠٠٠	م٢٠٢٢/٦/٣٠	إلى ح/ حملة السندات	٤٠٠٠٠
		٢٠٠٠٠			٢٠٠٠٠
		٢٠٠٠٠			٢٠٠٠٠

د/ خصم الإصدار

٢٠٢١/٦/٣٠	من د/ فائدة السندات	٣٠٠٠	٢٠٢٠/٧/١	إلى د/ قرض السندات	٦٠٠٠
	رصيد مرحل	٣٠٠٠			٦٠٠٠
		٦٠٠٠	٢٠٢١/٧/١	رصيد منقول	٣٠٠٠
م٢٠٢٢/٦/٣٠	من د/ فائدة القرض	٢٠٠٠			٣٠٠٠
	رصيد مرحل	١٠٠٠			
م٢٠٢١/٦/٣٠	من د/ فائدة القرض	٣٠٠٠	م٢٠٢٢/٧/١	رصيد منقول	١٠٠٠
		١٠٠٠			

ح/ فائدة السندات

٢٠٢٠/٦/٣٠	من ح/ أ.خ	٩٠٠٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	إلى مذكورين: إلى ح/ خصم إصدار السندات	٦٠٠٠
			٢٠٢٠/٦/٣٠		٣٠٠٠
		٩٠٠٠			٩٠٠٠
٢٠٢١/٦/٣٠	من ح/ أ.خ	٦٠٠٠	٢٠٢١/٦/٣٠	إلى مذكورين إلى ح/ خصم إصدار	٤٠٠٠
			٢٠٢١/٦/٣٠		٢٠٠٠
		٦٠٠٠			٦٠٠٠
٢٠٢٢/٦/٣٠م	من ح/ أ.خ	٣٠٠٠	٢٠٢٢/٦/٣٠م	إلى مذكورين:	٢٠٠٠
			٢٠٢٢/٦/٣٠م	إلى ح/ خصم إصدار السندات	١٠٠٠
		٣٠٠٠			٣٠٠٠

و يتضح من المثال السابق أن رصيد خصم الإصدار مدين يتناقص سنويًا بقيمة ما يضاف لحساب فائدة السندات حتى ينتهي رصيده في نهاية القرض.

٥/٣: رد السندات:

يتعين على الشركة سداد أو رد السندات كأى قرض من القروض، عند حلول تاريخ استحقاقها. وكما هو الحال بالنسبة لسعر الإصدار فإنه يمكن سداد السندات بقيمتها الاسمية أو سدادها بعلاوة سداد أو بخصم سداد. وكذلك يمكن السداد دفعة واحدة أو على دفعات خلال فترة القرض.

١/٥/٣: رد السندات بقيمتها الاسمية:

عند حلول تاريخ استحقاق السداد يقفل ح /قرض السندات كليًا (أو جزئيًا في حالة السداد على أقساط) وذلك بعلاوة سداد قيمة القرض أو جزء منه إلى حملة السندات يجعل ح / حملة السندات مدينًا ح/ البنك دائنًا.

مثال (١٠):

أصدرت إحدى شركات المساهمة في ١/١/٢٠٢٢ ٢٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٥٠ جنيه على أن تسدد هذه السندات بقيمتها الاسمية بعد ثلاث سنوات أى في ٣١/١٢/٢٠٢٢ م. وقد تم السداد في ميعاده.

المطلوب:

قيود اليومية اللازمة لإثبات سداد السندات (رد السندات).

٢٠٢٢/١٢/٣١ م	من ح/ قرض السندات إلى ح/ حملة السندات استحقاق سداد ٢٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسند	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١ م	من ح/ حملة السندات إلى ح/ البنك سداد قيمة السندات المستحقة لحملة السندات	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

٣/٥/٢: رد السندات بخصم سداد:

رأينا في جزء سابق من الكتاب أنه عند منح شركة المساهمة لسعر فائدة أكبر لحملة السندات من سعر الفائدة السائد في السوق فإنه قد يتم إصدار تلك السندات بعلاوة إصدار. ويجوز للشركة أن تتصرف تصرفاً آخر وذلك بأن تصدر السندات بقيمتها الاسمية على أن ترد قيمة تلك السندات في تاريخ استحقاقها بمبلغ أقل قيمة من القيمة الاسمية وهذا الفرق يسمى "خصم السداد".

وخصم السداد لا يختلف في طبيعته عن علاوة إصدار السندات في كون معالجة كليهما كتخفيض أو تسوية لفائدة السندات من أجل الحصول للفائدة الحقيقية. ويتم توزيع خصم

دراسات في محاسبة شركات الاموال

السداد على الفترات الخاصة بالقرض ويتم هذا التوزيع كذلك بنسبة استفادة كل فترة أو سنة من القرض. ويستخدم هذا الخصم في تخفيض الفائدة التي تخص السنة المالية.

مثال (١١):

أصدرت إحدى شركات المساهمة في ١/١/٢٠٢٢م ٣٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٥٠ جنية للسند على أن يتم رد تلك السندات في نهاية مدة ثلاث سنوات بخصم سداد ٣ جنية، وقد تم الاكتتاب في كل السندات المعروضة للاكتتاب. وقد قامت الشركة بسداد الفوائد ورد قيمة السندات في تاريخ استحقاقها.

المطلوب:

١- قيود يومية إصدار السندات واستحقاق سداد الفوائد (علمًا بأن السنة المالية للشركة

تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام)

٢- تصوير ح/ خصم السداد وح/ فائدة السندات

(بفرض أن ضريبة القيم المنقولة ٣٠%)

١- قيود يومية إصدار السندات.

٢٠٢٢/١/١	من ح/ البنك إلى ح/ المكتتبين في السندات الاكتتاب في ٣٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٥٠ ج دفعت بالكامل	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢٠٢٢/١/١	من ح / المكتتبين في السندات إلى ح/ قرض السندات إصدار ٣٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٥٠ جنيه	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠

٢- قيود يومية استحقاق وتسوية و سداد الفوائد.

$$\text{الفائدة السنوية} = 150,000 \times \frac{10}{100} = 15,000 \text{ جنيه}$$

٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ فائدة السندات إلى مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب استحقاق فائدة السندات (الكوبون الاول)	١٥٠٠٠ ٤٥٠٠	١٥٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	من مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب إلى د/ البنك سداد فائدة السندات (الكوبون الأول)	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠ ٤٥٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ خصم سداد السندات إلى د/ فائدة السندات تخفيض فائدة السندات بنصيبها من خصم سداد السندات	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ أ. خ إلى د/ فائدة السندات تحميل د/ أ. خ بالفائدة الحقيقية الخاصة بالسنة	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
	تكرر تلك القيود في نهاية كل سنة مالية		

وفيما يلي جدول يوضح كيفية توزيع خصم السداد على سنوات القرض:

خصم السداد = ٣٠٠٠ سند x ٣ جنيه = ٩٠٠٠ جنيه

جدول يوضح كيفية توزيع خصم السداد على سنوات القرض

السنة التالية المنتهية في:	مقدار استفادة السنة المالية من القرض	الفائدة المتسحقة لحملة السندات ومصلحة الضرائب	نصيب السنة من خصم الإصدار	الفائدة المحملة ل د/ أ. خ
٢٠٢٠/١٢/٣١	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠٠
اجمالي		٤٥٠٠٠	٩٠٠٠	٣٦٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

وقد تم توزيع خصم السداد بقيمة استفاضة السنة المالية من القرض حيث أن القرض سوف يسدد دفعة واحدة، فإن استفاضة السنوات المالية متساوية ومن ثم تساوي نصيب السنة من خصم السداد.

قيود يومية سداد قيمة قرض السندات:

٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ قرض السندات إلى مذكورين: د/ حملة السندات د/ خصم سداد السندات استحقاق قرض السندات	١٤١٠٠٠ ٩٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ حملة السندات إلى د/ البنك سداد المستحق لحملة السندات	١٤١٠٠٠	١٤١٠٠٠

د/ خصم سداد السندات

٢٠٢٠/١٢/٣١	رصيد مرحل	٣٠٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	من د/ فائدة السندات	٣٠٠٠
		٣٠٠٠			٣٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	رصيد مرحل	٦٠٠٠	٢٠٢١/١/١	رصيد منقول من د/ فائدة السندات	٣٠٠٠ ٣٠٠٠
		٦٠٠٠			٦٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ قرض السندات	٩٠٠٠	٢٠٢٢/١/١ ٢٠٢٢/١٢/٣١	رصيد منقول من د/ فائدة السندات	٦٠٠٠ ٣٠٠٠
		٩٠٠٠			٩٠٠٠

ومن الملاحظ أن د/ خصم السداد يتزايد رصيده المدين سنويا بمقدار ما تخفض به الفائدة سنوياً. وفي نهاية مدة القرض يقل هذا الرصيد في د/ القرض.

ح/ فائدة السندات

٢٠٢٠/١٢/٣١	من ح/ خصم سداد السندات	٣٠٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	إلى مذكورين:	١٥٠٠٠
	من ح/ أ.خ	١٢٠٠٠			
		١٥٠٠٠			١٥٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	من ح/ خصم سداد السندات	٣٠٠٠	٢٠٢١/١٢/٣١	إلى مذكورين:	١٥٠٠٠
	من ح/ أ.خ	١٢٠٠٠			
		١٥٠٠٠			١٥٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	من ح/ خصم سداد السندات	٣٠٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١	إلى مذكورين:	١٥٠٠٠
	من ح/ أ.خ	١٢٠٠٠			
		١٥٠٠٠			١٥٠٠٠

٣/٥/٣: رد السندات بعلاوة سداد:

على العكس من إصدار السندات بخصم سداد، فإنه يحق للشركة أن تصدر السندات بعلاوة سداد وذلك حينما يكون سعر فائدة السندات أقل من سعر الفائدة السائد في السوق وقت إصدار السندات. وتقرر الشركة ذلك بدلاً من إصدار السندات بخصم إصدار. وعلى ذلك تقوم الشركة برد قيمة السندات عند انتهاء مدتها بقيمة أكبر من القيمة الاسمية أي بعلاوة سداد.

وبذلك فإن علاوة السداد لا تختلف في طبيعتها عن خصم الإصدار من حيث كونها تسوية للفائدة من أجل الوصول إلى الفائدة الحقيقية. ويتم توزيع علاوة السداد على فترات القرض بنسبة استفادة الفترة من القرض. وتستخدم علاوة السداد في زيادة الفائدة التي تخص السنة.

مثال (١٢):

أصدرت إحدى شركات المساهمة في ١/١/٢٠٢٢ ٢٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٤٠ جنيه لسند على أن يتم رد تلك السندات في كل السندات المعروضة للاكتتاب وقامت الشركة بسداد الفوائد، ورد قيمة السندات في تاريخ استحقاقها.

المطلوب:

١- قيود يومية إصدار السندات واستحقاق وسداد تسوية الفوائد (علمًا بأن السنة المالية

للشركة تنتهي للشركة في ١٢/٣١/ من كل عام)

٢-تصوير د/ علاوة السداد و د/ فائدة السندات.

(بفرض أن ضريبة القيم المنقولة ٣٠%)

١-قيود يومية إصدار السندات.

٢٠٢٢/١/١	من ح /البنك إلى د/ المكتبتين في السندات الاكتتاب في ٢٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٤٠ ج دفعت بالكامل	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
٢٠٢٢/١/١	من د/ المكتبتين في السندات إلى د/ قرض السندات إصدار ٢٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٤٠ جنيه	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠

٢-قيود يومية استحقاق وتسوية وسداد الفوائد.

الفائدة السنوية = ٨٠٠٠٠ × ١٠% = ٨٠٠٠ جنيه

٢٠٢٢/١٢/٣١	من د / فائدة السندات إلى مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب استحقاق فائدة السندات (الكوبون الأول)	٥٦٠٠ ٢٤٠٠	٨٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	من مذكورين: د/ حملة السندات د/ مصلحة الضرائب إلى د/ البنك سداد فائدة السندات (الكوبون الأول)	٨٠٠٠	٥٦٠٠ ٢٤٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ فائدة السندات إلى د/ علاوة السندات زيادة عبء الفائدة بنصيبها من علاوة سداد السندات	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	من د.أ.خ إلى د/فائدة السندات تحميل د/ أ.خ بالفائدة الحقية الخاصة بالسنة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

وفيما يلي جدول يوضح كيفية توزيع خصم السداد على سنوات القرض:

$$\text{خصم السداد} = ٢٠٠٠ \text{ سند} \times \text{جنيه للسند} = ٦٠٠٠ \text{ جنيه}$$

جدول يوضح كيفية توزيع خصم السداد على سنوات القرض

السنة التالية المنتهية في:	مقدار استفاضة السنة المالية من القرض	الفائدة المستحقة لحملة السندات ومصلحة الضرائب	نصيب السنة من خصم الإصدار	الفائدة المحملة لـ / أ.خ
٢٠٢٠/٢١/٣١	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١م	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠
إجمالي		٢٤٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠٠

ومن الملاحظ أنه قد تم توزيع علاوة السداد بنسبة استفاضة السنة المالية من القرض، وحيث أن القرض سوف سيتم سداؤه دفعة واحدة، فإن استفاضة السنوات المالية متساوية ومن ثم تساوي نصيب السنة من علاوة السداد.

دراسات في محاسبة شركات الاموال

٢٠٢٢/١٢/٣١ م	من مذكورين: د/ قرض السندات د/ علاوة السندات إلى د/ حملة السندات استحقاق قرض السندات	٨٦٠٠٠	٨٠٠٠٠ ٦٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١ م	من د/ حملة السندات إلى د/ البنك سداد المستحق لحملة السندات	٨٦٠٠٠	٨٦٠٠٠

د/ علاوة سداد السندات

٢٠٢٠/١٢/٣١	من د/ فائدة السندات	٢٠٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	رصيد مرحل	٢٠٠٠
		٢٠٠٠			٢٠٠٠
٢٠٢١/١/١	رصيد منقول	٢٠٠٠	٢٠٢١/١٢/٣١	رصيد مرحل	٤٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	من د/ فائدة السندات	٢٠٠٠			
		٤٠٠٠			٤٠٠٠
٢٠٢٢/١/١ م	رصيد منقول	٤٠٠٠		إلى د/ حملة	٦٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١ م	من د/ فائدة السندات	٢٠٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١	السندات	
		٦٠٠٠			٦٠٠٠

ويلاحظ أن د/ علاوة الإصدار يزايد رصيده الدائن سنويًا بمقدار ما تزي به الفائدة سنويًا. وفي نهاية مدة القرض يقل هذا الرصيد في

د/ حملة السندات.

٢٠٢٠/١٢/٣١	من د/أ. خ	١٠٠٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	إلى مذكورين:	٨٠٠٠
				إلى د/ علاوة السداد السندات	٢٠٠٠
		١٠٠٠٠			١٠٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	من د/أ. خ	١٠٠٠٠	٢٠٢١/٢١/٣١	إلى مذكورين:	٨٠٠٠
				إلى د/ علاوة السداد السندات	٢٠٠٠
					١٠٠٠
		١٠٠٠٠			١٠٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١ م	من د/أ. خ	١٠٠٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١ م	إلى مذكورين:	٨٠٠٠
				إلى د/ علاوة السداد السندات	٢٠٠٠
		١٠٠٠٠			١٠٠٠٠

تطبيقات الفصل الثالث

أولاً: تطبيقات محلولة:

التطبيق الأول:

١- طرحت إحدى شركات المساهمة ١٥٠٠٠ سند ١٠% للاكتتاب العام بقيمة اسمية

١٠ ج للسند وبعلاوة إصدار قدرها ١ جنيه على أن تحصل قيمة السندات على

الأقساط التالية:

٦ جنيه قسط اكتتاب بما فيه العلاوة في الفترة من ١/١٠/: ٣١/١٠/٢٠٢١

٣ جنيه قسط تخصيص في الفترة من ١/١١/٢٠٢١

٢ جنيه قسط أخير في الفترة من ١/١٢/٢٠٢١ حتى ٣١/١٢/٢٠٢١.

وقد تم الاكتتاب في ٢٠٠٠٠ سند وقررت الشركة حجم المبالغ الزيادة لسداد الأقساط

التالية. وإذا علمت أن الأقساط قد طلبت وحصلت في مواعيدها.

وأنه سيتم سداد القرض على ٣ سنوات (ثلاث دفعات سنوية) يبدأ أولها في يوم

٣١/١٢/٢٠٢٢ وأن سريان استحقاق الفائدة علة القرض سيبدأ من ١/١/٢٠٢٢.

المطلوب:

١- قيود يومية إصدار السندات.

٢- قيود يومية استحقاق الفائدة وتسويقها وإقفالها عن السنة الأولى من القرض.

٣- قيود استحقاق وسداد القسط الأول

٤- إعداد جدول يوضح كيفية توزيع علاوة الإصدار على سنوات القرض.

٥- تصوير حسابات قرض السندات وعلاوة الإصدار. وفائدة السندات (علماً بأن السنة

المالية للشركة تنتهي في ٣١/١٢ من كل عام).

التمهيد الحسابي

المبالغ المحصلة عند الاككتاب = ٢٠٠٠٠٠ سند ٦ X ج =

١٢٠٠٠٠ ج

المبالغ المطلوب الاككتاب فيها = ١٥٠٠٠٠ سند ٦ X ج =

٩٠٠٠٠ ج

٣٠٠٠٠

المبالغ الزائدة والمحجوزة للأقساط التالية

المبالغ المطلوب لقسط التخصيص = ١٥٠٠٠٠ سند ٣ X ج =

٤٥٠٠٠ ج

المبالغ المحجوزة عن الاككتاب

٣٠٠٠٠ ج

١٥٠٠٠

المبالغ المطلوب تحصيله لقسط التخصيص

المبالغ المطلوبة للقسط الأخير = ١٥٠٠٠٠ X ٢ جنية

٣٠٠٠٠ ج

٢٠٢١/١٠/٣١	من د/ البنك إلى د/ قسط اكتاب السندات الاككتاب في ٢٠٠٠٠ سند ١٠ % ١٠ ج قيمة اسمية ٦ ج قسط اكتاب بما فيها علاوة إصدار ١ جنية	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٢٠٢١/١٠/٣١	من د/ قسط اكتاب السندات إلى مذكورين: د/ قرض السندات د/ علاوة إصدار السندات إصدار ١٥٠٠٠٠ سند بقيمة ١٠ ج و ٦ جنية قسط اكتاب بما فيه ١ جنية علاوة إصدار	٧٥٠٠٠ ١٥٠٠٠	٩٠٠٠٠
٢٠٢١/١١/١	من د/ قسط تخصيص السندات إلى د/ قرض السندات	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

	طلب قسط التخصيص عن ١٥٠٠٠ سند بقيمة ٣ ج قسط تخصيص		
٢٠٢١/١١/٣٠	من المذكورين: من د/ قسط اكتتاب السندات ح/ البنك إلى د/ قسط تخصيص السندات تحصيل قسط التخصيص عن ١٥٠٠٠ سند مع استخدام الزيادة المحتجزة من قسط الاكتتاب		٣٠٠٠٠ ١٥٠٠٠
٢٠٢١/١٢/١	من د/ قسط أخير السندات إلى د/ قرض السندات طلب القسط الأخير عن ١٥٠٠٠ سند بقيمة ٢ جنيه قسط أخير	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	من د/ البنك إلى د/ قسط أخير السندات تحصيل القسط الأخير للسندات عن ١٥٠٠٠ سند بقيمة ٢ جنيه	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

٢- قيود يومية استحقاق الفائدة وتسويتها واقفالها عن السنة الأولى:

٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ فائدة السندات إلى د/ حملة السندات ومصلحة الضرائب استحقاق الفائدة (الكوبون الأول)	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	من ح/ حملة السندات ومصلحة الضرائب إلى ح/ البنك سداد فائدة السندات (الكوبون الأول)	١٥ ٠٠٠	١٥٠٠٠

دراسات في محاسبة شركات الاموال

٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ علاوة إصدار السندات إلى د/ فائدة السندات تخفيض عبء الفائدة بنصيب السنة من علاوة إصدار السندات	٧٥٠٠	٧٥٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ أ.خ إلى د/ فائدة السندات تحميل د/ أ.خ بالعبء الحقيقي للفائدة	٧٥٠٠	٧٥٠٠

جدول يوضح كيفية توزيع علاوة الإصدار على سنوات القرض

السنة التالية المنتهية في:	مقدار استفاضة السنة المالية من القرض	الفائدة المستحقة لحملة السندات ومصلحة الضرائب	نصيب السنة من خصم الإصدار	الفائدة المحملة لد/ أ.خ
٢٠٢٠/١٢/٣١	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١ م	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
إجمالي	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠

علاوة الإصدار = ١٥٠٠٠ سند X ١ جنيته = ١٥٠٠٠ جنيته

وتوزيع حسب استفاضة السنة من القرض كالتالي:

$$\text{السنة الاولى} = \frac{١٥}{٣٠} \times ١٥٠٠٠ = ٧٥٠٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{السنة الثانية} = \frac{١٠}{٣٠} \times ١٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{السنة الثالثة} = \frac{٥}{٣٠} \times ١٥٠٠٠ = ٢٥٠٠ \text{ جنيته}$$

دراسات في محاسبة شركات الاموال

ومن الملاحظ أن علاوة الإصدار السندات قد استخدمت في تخفيض العبء المحمل ل ح /
أ.خ بقيمة نصيب السنة من علاوة الإصدار.

قيود يومية استحقاق وسداد الدفعة الأولى (القسط الأول من القرض)

٢٠٢١/١٢/٣١	من ح/ قرض السندات إلى ح/ حملة السندات استحقاق الدفعة الأولى من القرض	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	من ح/ حملة السندات إلى ح/ البنك سداد الدفعة الأولى لجملة السندات	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

ح/ قرض السندات

٢٠٢٠/١٠/٣١	من ح/ قسط اكتتاب السندات	٧٥٠٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	رصيد مرحل	١٥٠٠٠٠٠
٢٠٢٠/١١/١	من ح/ قسط تخصيص السندات	٤٥٠٠٠			
٢٠٢٠/١٢/١	من ح/ قسط أخير السندات	٣٠٠٠٠			
		١٥٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠٠
٢٠٢١/١/١	رصيد منقول	١٥٠٠٠٠	٢٠٢١/١٢/٣١	إلى ح/ حملة السندات	٥٠٠٠٠
			٢٠٢١/١٢/٣١	رصيد مرحل	١٠٠٠٠٠
		١٥٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠
٢٠٢٢/١/١	رصيد منقول	١٠٠٠٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١	إلى ح/ حملة السندات	٥٠٠٠٠
			٢٠٢٢/١٢/٣١	رصيد مرحل	٥٠٠٠٠
		١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠
٢٠٢٣/١/١	رصيد منقول	٥٠٠٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١	إلى ح/ حملة السندات	٥٠٠٠٠
		٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠

د/ علاوة إصدار

٢٠٢٠/١٠/٣١	من د/ قسط اكتاب	١٥٠٠٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	رصيد مرchl	١٥٠٠٠
	السندات	١٥٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠
٢٠٢١/١/١	رصيد منقول	١٥٠٠٠٠	٢٠٢١/١٢/٣١	إلى د/ فائدة السندات رصيد مرchl	٧٥٠٠
		١٥٠٠٠٠	٢٠٢١/١٢/٣١		٧٥٠٠
٢٠٢٢/١/١ م	رصيد منقول	٧٥٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١ م	إلى د/ فائدة السندات رصيد مرchl	٥٠٠٠٠
		٧٥٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١ م		٧٥٠٠
		٣٠٠٠			٢٥٠٠
٢٠٢٣/١/١ م	رصيد منقول	٢٥٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١ م	إلى د/ فائدة السندات	٢٥٠٠

د/ فائدة السندات

٢٠٢٠/١٢/٣١	من د/ علاوة إصدار السندات	٧٥٠٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	إلى د/ حملة السندات ومصلحة الضرائب	١٥٠٠٠
	من د/ أ.خ	٧٥٠٠			١٥٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	من د/ علاوة إصدار السندات	٥٠٠٠	٢٠٢١/١٢/٣١	إلى د/ حملة السندات ومصلحة الضرائب	١٠٠٠٠
	من د/ أ.خ	٥٠٠٠			١٠٠٠٠
٢٠٢٢/١٢/٣١ م	من د/ علاوة إصدار السندات	٢٥٠٠	٢٠٢٢/١٢/٣١ م	إلى د/ حملة السندات ومصلحة الضرائب	٥٠٠٠
	من د/ أ.خ	٢٥٠٠			٥٠٠٠

التطبيق الثالث

في ١/٧/٢٠٢٢ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٥٠٠ سند بمعدل ١٠% وقيمة اسمية ٢٠٠ ج وسعر إصدار ٢٢٠ ج، على أن ترد السندات دفعة واحدة بعد أربعة سنوات، ولقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل وسددت قيمتها بالكامل فوراً.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية لإثبات ما تقدم.

٢- تصوير ح/ فائدة القرض، ح/ علاوة الإصدار.

الحل

$$(١) \text{ علاوة الإصدار} = ١٠٠٠ \text{ سند} \times ١٠ \text{ ج} = ١٠٠٠٠ \text{ ج.}$$

(٢) عند توزيع هذه العلاوة على سنوات القرض، يؤخذ في الحسبان درجة

الاستفادة السنوية متساوية لأن القرض سوف يسدد دفعة واحدة بعد ٤ سنوات.

$$\text{نصيب كل سنة من العلاوة} = ١٠٠٠٠ \div ٤ = ٢٥٠٠$$

يراعي نصيب السنة الأولى من القرض سوف يتمدد بقدر الاستفادة الزمنية أى من تاريخ

الإصدار حتي نهاية السنة وذلك كالتالى

$$١٢٥٠ = (١٢ \div ٦) \times ٢٥٠٠$$

وسوف يستكمل باقي ال ٢٥٠٠ فى النصف الأول من العام الأخير.

قيود اليومية:

من ح/ البنك		١١٠٠٠٠
إلى ح/ المكتتبين في السندات	١١٠٠٠٠	
من ح/ المكتتبين في السندات		١١٠٠٠٠
<u>إلى مذكورين:</u>		
ح/ قرض السندات	١٠٠٠٠٠	
ح/ علاوة الإصدار	١٠٠٠٠	
من ح/ علاوة الإصدار ٢٠٢٠/١٢/٣١		١٢٥٠
إلى ح/ فائدة السندات	١٢٥٠	
من ح/ علاوة الإصدار ٢٠٢١/١٢/٣١		٢٥٠٠
إلى ح/ فائدة السندات	٢٥٠٠	
يتم استكمال باقي القيود كما سبق		

ح/ علاوة الإصدار

من ح/ المكتتبين في السندات ٢٠٢٠/٧/١	١٠٠٠٠	إلى ح/ فائدة السندات ٢٠٢٠/١٢/٣١	١٢٥٠
		رصيد مرحل ٢٠٢٠/١٢/٣١	٨٧٥٠
	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠
رصيد منقول ٢٠٢١/١/١	٨٧٥٠	إلى ح/ فائدة السندات ٢٠٢١/١٢/٣١	٢٥٠٠
		رصيد مرحل ٢٠٢١/١٢/٣١	٦٢٥٠
	٨٧٥٠		٨٧٥٠
رصيد منقول ٢٠٢٢/١/١ م	٦٢٥٠	إلى ح/ فائدة السندات ٢٠٢٢/١٢/٣١ م	٧٥٠٠
		رصيد مرحل	٣٧٥٠
	٦٢٥٠		٦٢٥٠

ح/ فائدة السندات

من ح/ علاوة الإصدار من ح/ أ.خ (متمم)	١٢٥٠ ٣٧٥٠	رصيد ٢٠٢٠/١٢/٣١	٥٠٠٠
	٥٠٠٠		٥٠٠٠
رصيد ٢٠٢١/١/١ من ح/ علاوة الإصدار من ح/ أ.خ (متمم)	٥٠٠٠ ٣٥٠٠ ٧٥٠٠	إلى ح/ حملة السندات رصيد ٢٠٢١/١٢/٣١	١٠٠٠٠ ٥٠٠٠
	١٥٠٠٠		١٥٠٠٠
رصيد ٢٠٢٢/١/١ من ح/ علاوة الإصدار من ح/ أ.خ (متمم)	٥٠٠٠ ٢٥٠٠ ٧٥٠٠	إلى ح/ البنك (حملة السندات) رصيد ٢٠٢٢/١٢/٣١	١٠٠٠٠ ٥٠٠٠
	١٥٠٠٠		١٥٠٠٠

ثانيا: تطبيقات غير محلولة

التطبيق الأول:

طرحت إحدى شركات المساهمة في ٢٠٢٢/١/١م ١٢٠٠ سند ١٠% للاكتتاب بقيمة اسمية ٣٠ جنيه للسند تدفع علة النحو التالي:

١٥ جنيه قسط اكتتاب يدفع في الفترة من ٢٠٢٢/١/١م حتى ٢٠٢٢/١/١٥م

١٥ جنيه قسط تخصيص يدفع في الفترة من ٢٠٢٢/٢/١م حتى ٢٠٢٢/٢/١٥م

٥ جنيه قسط أخير يدفع في الفترة من ٢٠٢٢/٣/١م حتى ٢٠٢٢/٣/١٥م

وقد تم الاكتتاب في ١٥٥٠٠ سند ورفضت الشركة ٥٠٠ سند وردت قيمتها إلى أصحابها. وتم توزيع السندات الباقية بين المكتتبين بالتناسب وتقرر حجز الزيادة المدفوعة لسداد الأقساط التالية. ودفعت الأقساط في مواعيدها.

المطلوب:

إثبات ما تقدم بدفتر اليومية بالشركة.

التطبيق الثاني:

طرحت إحدى شركات المساهمة ١٥٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ١٠ ج للسند تحصل على النحو التالي:

٥ جنيه قسط اكتتاب يدفع في الفترة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٠/٣١

٣ جنيه قسط تخصيص يدفع في الفترة من ٢٠٢١/١١/١ حتى ٢٠٢١/١١/٣٠

٢ جنيه قسط أخير يدفع في الفترة من ٢٠٢١/١٢/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١.

فإذا علمت أن الاكتتاب قد غطى مرة ونصف فوزعت السندات بين المكتتبين بالتناسب وحجزت الزيادة لسداد الأقساط التالية. وان جميع الأقساط دفعت في مواعيدها. وأن القرض يسدد دفعة واحدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م.

المطلوب:

١- قيود يومية إصدار السندات.

٢- قيود يومية استحقاق الفائدة وسدادها وإقفالها خلال سنوات القرض.

٣- تصوير حساب فائدة السندات.

(علمًا بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام وأن معدل ضريبة القيم المنقولة ٣٠%)

التطبيق الثالث:

في ٢٠٢٠/١/١ طرحت إحدى شركات المساهمة ٩٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسند وبعلوّة إصدار ٥ جنيه على أن تحصل قيمة السندات دفعة واحدة عند الاكتتاب، وعلى أن يتم رد السندات بقيمتها الاسمية دفعة واحدة بعد ثلاث سنوات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م.

وقد تم الاكتتاب في السندات المطروحة بالكامل (ضريبة القيم المنقولة ٣٠%).

المطلوب:

- ١- قيود اليومية الخاصة بإصدار السندات.
- ٢- قيود اليومية لاستحقاق وتسوية وإقفال الفائدة عن السنة الأولى.
- ٣- إعداد جدول يبين كيفية توزيع علاوة الإصدار على سنوات القرض.
- ٤- تصوير حسابي علاوة الإصدار وفائدة السندات خلال سنوات القرض وذلك وفقاً للفروض التالية:

- أ- أن السنة المالية للشركة تبدأ من ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.
- ب- أن السنة المالية للشركة تبدأ في ٧/١ وتنتهي في ٦/٣٠ من كل عام.

التطبيق الرابع:

في ٢٠٢٢/١٠/١ طرحت شركة النصر (شركات مساهمة) ٣٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية للسند ٧٠ جنيه وعلاوة إصدار ١٠ جنيه للسند الواحد على أن يسدد القرض على ثلاث دفعات سنوية متساوية القيمة، في ٩/٣٠ كل عام خلال فترة القرض. كما يحصل حامل السند على الفائدة المستحقة على القرض في نفس التاريخ.

المطلوب:

- ١- قيود اليومية الخاصة بإصدار السندات ورد قيمتها.
 - ٢- إعداد جدول يوضح كيفية توزيع علاوة الإصدار على سنوات القرض.
 - ٣- قيود يومية استحقاق وتسوية وإقفال الفائدة عن السنة الأولى من القرض.
 - ٤- حسابات فائدة القرض وعلاوة الإصدار خلال سنوات القرض.
- (علماً بأنه قد تم الاكتتاب في كل السندات ودفعت قيمتها بالكامل مرة واحدة وأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٩/٣٠ من كل عام)

التطبيق الخامس:

طرحت شركة الإتحاد العربي (شركة مساهمة) في ٢٠٢٢/١/١ ٣٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ٥٠ جنيه وبسعر إصدار ٤٥ جنيه تدفع مرة واحدة عند الاكتتاب على أن ترد السندات بقيمتها الاسمية على ثلاث اقساط متساوية ابتداءً من ٢٠٢٢/١٢/٣١م.

فإذا علمت أن:

- تم الاكتتاب بالكامل في السندات المطروحة.
- الفوائد تستحق وتدفع في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

- ١- قيود يومية إصدار السندات.
- ٢- قيود يومية استحقاق الفائدة و تسويتها واقفالها عن السنة الاولى من القرض.
- ٣- إعداد جدول يبين كيفية توزيع خصم الإصدار على الفترات المالية للقرض.
- ٤- تصوير حسابات القرض وخصم الإصدار وفائدة السندات خلال فترات القرض.

وذلك طبقاً للفروض التالية:

- فرض ١: أن السنة المالية للشركة تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.
- فرض ٢: أن السنة المالية للشركة تبدأ في ١٠/١ وتنتهي في ٩/٣٠ من كل عام.

الفصل الرابع

القوائم المالية في شركات المساهمة

تمثل القوائم المالية في شركات المساهمة أهم مخرجات النظام المحاسبي. وتتعدد القوائم المالية التي تعدها الشركات المساهمة إذ تتضمن قوائم الدخل وقوائم المركز المالي وقوائم توزيعات الأرباح وقوائم التدفقات النقدية.

وتدخل المشرع في حالات ومواضع غير قليلة في تحديد أنواع القوائم التي ينبغي على شركات المساهمة إعدادها ونشرها، وفي بيان نوعية المعلومات التي تتضمنها وكيفية العرض والتبويب فيها. ومن ثم سوف نتعرض للقوائم المالية كما أشار إليها قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م وكذلك القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧م.

وسوف يتضمن الفصل الرابع بيان كل من:

- ١- قوائم نتائج الأعمال وهي قائمة التشغيل وقائمة الدخل.
- ٢- قائمة توزيع الأرباح والاعتبارات القانونية والنظامية المتعلقة بتوزيعات الأرباح والمعالجات المحاسبية لتوزيعات الأرباح.
- ٣- قائمة التدفقات النقدية والتي حلت محل قائمة الموارد والاستخدامات وكيفية إعدادها.
- ٤- قائمة المركز المالي في ظل كل من قانون الشركات والقرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧م.

وكل تلك الموضوعات قد تم تدعيمها بنماذج القوائم وأمثلة توضيحية ثم ختام الفصل بتطبيقات محلولة وغير محلولة لتدريب القارئ على حل القضايا المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية وكيفية عرض تفصيلاتها في النماذج المختلفة.

١/٤ : ضوابط إعداد القوائم المالية في شركات المساهمة:

تقوم كل الوحدات الاقتصادية مهما اختلفت أشكالها القانونية ومهما كانت طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها في الاقتصاد الوطني، بإعداد مجموعة من القوائم المالية اللازمة لتحديد نتيجة أعمال الوحدة وبيان مركزها ليلي.

وأولى المشرع القوائم المالية في شركات المساهمة اهتماماً بالغاً. فقد أشارت المادة ٦٤ من قانون الشركات (١٥٩ لسنة ١٩٨١م) إلى أنه على مجلس الإدارة أن يعد كل سنة مالية - في موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية للتساهمين خلال ستة أشهر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

كما أشارت اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م إلى بيان السنة المالية للشركة والوثائق المطلوب إعدادها في نهايتها ومحتويات هذه الوثائق ومواعيد إعدادها والالتزام بعد تغيير شكل القوائم المالية كما تضمن الملحق رقم (٤) من اللائحة التنفيذية نماذج للميزانية ونموذج لحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح ونموذج لقائمة الموارد والاستخدامات.

ولقد صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧م والذي ألغى الملحق رقم (٤) الوارد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م وألزم جميع الشركات المساهمة بالتوصية بالأسهم بتطبيق الملحق المرفق للقرار والذي يعتبر تطويراً للقوائم المالية. حيث حدد قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧م إلى أنه يتم إعداد التقارير عن نشاط شركات المساهمة والتوصية بالأسهم ونتائج أعمالها والقوائم المالية لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتعالج القوائم المالية الواردة بالملحق رقم (٣). وذلك للشركات التي تطرح أسهمها

أو سنداتھا في البورصة أو التي لا تطرح أسهمها وسنداتھا في البورصة. كما يتم مراجعة حسابات تلك الشركات وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.

وتتكون القوائم المالية التي تعدها شركات المساهمة من:

١- قوائم نتيجة الأعمال.

٢- قائمة توزيع الأرباح.

٣- قائمة التدفقات النقدية.

٤- قائمة المركز المالي.

٢/٤: قوائم نتائج الأعمال:

وهي القوائم التي عن طريقها يتم تحديد نتائج أعمال الشركة من ربح أو خسارة وكيفية التصرف في هذه الأرباح توزيعاً أو في صورة إحتياطات أو أرباح مرحلة للفترات القادمة.

١/٢/٤: قائمة التشغيل:

وهي القائمة التي تعكس ما يتضمنه حساب التشغيل في المنشأة وفيما يلي نموذج مفترض لقائمة التشغيل. الصناعية وتستخدم تلك القائمة في تحديد تكلفة المنتجات تامة الصنع والمنتجات غير التامة خلال فترة محاسبية معينة. وكل من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م، القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧م لم يحدد شكل معين لتلك القائمة، ومرد ذلك أنها تختلف باختلاف طبيعة نشاط الشركة والصناعة التي تنتمي إليها. ونترك التفاصيل التي ترد في تلك القائمة لإدارة الشركة في ظل درجة التفضيل المبتغاة وحدود الإفصاح.

وفيما يلي نموذج مفترض لقائمة التشغيل.

شركة.....			
قائمة التشغيل من السنة المالية			
من // حتى //			
التكاليف المباشرة:			
مشتريات خامات	xxx		
مصروفات مواد مشترة	xx		
تكلفة المشتريات	xxx		
+ مواد خام أول الفترة	xx		
- مواد خام آخر الفترة	xx		
تكلفة الخامات المستخدمة خلال الفترة		xxx	
أجور صناعية مباشرة	xx	xxx	
مزايا نقدية	xx	xxx	
مزايا عينية	xx		
تكلفة الأجور المباشرة			
مصروفات صناعية مباشرة		xx	
إجمالي التكاليف الصناعية المباشرة		xx	
التكاليف غير المباشرة		xx	xxx
خامات مساعدة			
أجور غير مباشرة			
مصروفات صناعية غير مباشرة			
إجمالي التكاليف الصناعية غير المباشرة			xxx
إجمالي التكاليف الصناعية خلال الفترة			xxx
+ بضاعة تحت التشغيل أول الفترة			xx
- بضاعة تحت التشغيل آخر الفترة التكلفة			xx
الصناعية للإنتاج التام			xxx

٢/٢/٤ : قائمة الدخل:

ترمي قائمة الدخل إلى بيان نتيجة أعمال الشركة خلال فترة معينة من الزمن. وتعد هذه القائمة طبقاً لمبدأ مقابلة إيرادات النشاط بالتكاليف التي استلزمها النشاط خلال فترة معينه من الزمن. وتعد القائمة بشكل يظهر ما يعرف بربح العمليات الجارية في مرحلة. ثم الربح الشامل الذي يظهر الربع النهائي من عمليات التشغيل العادية والعمليات والأحداث غير العادية.

ح / أ. خ عن السنة المنتهية في السنة / / ---

سنة المقارنة	السنة الجارية	سنة المقارنة	السنة الجارية
صافي المبيعات وإيرادات النشاط	×	تكاليف المبيعات وتكاليف النشاط	××
إعانات إنتاج وتصدير	×	مصروفات البيع والتوزيع	××
مجمّل الخسارة (مرحل)	×	مجمّل الربح (مرحل)	××
مجمّل الربح (منقول)		مجمّل الخسارة (منقول)	×
إيرادات استثمارات وأوراق مالية		مصروفات إدارية وعمومية	×
مساهمات في شركة قابضة	×	مصروفات تمويلية	×
وتابعة وشقيقة ومشروعات مشتركة		مخصصات (بخلاف الضرائب والأصول الثابتة)	×
قروض ممنوحة لشركات	×	تبرعات وإعانات للغير	×
قابضة وتابعة وشقيقه		رواتب وبدلات حضور	×
ومشروعات مشتركة		أعضاء مجلس الإدارة	
أوراق مالية أخرى	×	أرباح النشاط (مرحل)	×
فوائد دائنة	×		××
إيرادات متنوعة	×	خسائر النشاط (منقول)	×
خسائر النشاط (مرحل)	×	مصروفات سنوات سابقة	×
	××	خسائر رأسمالية	×
أرباح النشاط (منقول)	×	فروق تقويم العملات الأجنبية	×
إيرادات سنوات سابقة	×	مخصص ضرائب متنازع عليها	×
أرباح سابقة	×	ضرائب الدخل عن العام	
أرباح رأسمالية	×		××
المحمول للاحتياطي الرأسمالي	×	صافي الأرباح القابلة للتوزيع	
فروق تقويم العملاء الأجنبية	×		××
مخصصات انتهى الغرض منها	×		
صافي خسائر العام	××		

دراسات في محاسبة شركات الاموال

وقد أوردت اللائحة التنفيذية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م نموذجًا في شكل حساب لقائمة الدخل طبقًا طبقًا للمفهوم الشامل سمات حساب الأرباح والخسائر كما يلي قائمة الدخل عن الفترة المالية من // إلى //

اسم الشركة

	جزئي	جزئي	كلي
صافي المبيعات/ إيرادات النشاط			
يخصم: تكلفة المبيعات/ تكلفة النشاط			
مجمل الربح (أو الخسارة)			
يخصم: مصروفات إدارية وعمومية			
يخصم:			
مصروفات إدارية وعمومية			
مصروفات تمويلية			
مخصصات بخلاف الإهلاك			
رواتب مقطوعة وبدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة			
إجمالي المصروفات			
يضاف:			
إيرادات استثمارات وأوراق مالية من:			
شركات قابضة وتابعة وشقيقة			
قروض لوحدات مرتبطة			
أوراق مالية أخرى			
فوائد محصلة			
إيرادات أخرى عادية			
صافي أرباح (خسائر) النشاط			
إيرادات غير عادية			
أرباح (خسائر) رأسمالية			
أرباح (خسائر) فروق عمله			
يخصم: مصروفات غير عادية			
صافي الربح (أو خسائر) قبل ضرائب الدخل			
ضريبة الدخل			
صافي الربح (أو الخسائر) بعد ضريبة الدخل			

٣/٤: قائمة توزيعات الأرباح:

وإذا أسفرت نتيجة أعمال المنشأة عن وجود أرباح صافية (بعد اقتطاع الضرائب) تعد قائمة توزيعات الأرباح أو حساب توزيع الأرباح. وفي الحالة المخالفة فإن الخسارة الصافية يتم تحيلها للفترة أو الفترات القادمة.

وقبل إعداد قائمة توزيعات الأرباح أو حساب توزيع الأرباح يعد مشروع توزيع الأرباح في ضوء ما أشار إليه المشرع من ضوابط متعلقة بالتوزيعات ورؤية مجلس الإدارة الذي يعد المشروع طبقاً للظروف المتعلقة بالسهولة النقدية. وبعد إقرار المشروع من قبل الجمعية العمومية للمساهمين أو إضافة التوزيعات أو حساب التوزيعات الذي يجسد كيفية التصرف في الأرباح الصافية.

أولاً: الاعتبارات الخاصة بتوزيع الأرباح:

تدخل المشرع المصري في توزيع شركات المساهمة وذلك توخياً لتدعيم المركز المالي للشركة أو لحماية حقوق المساهمين والعاملين. وأيضاً ربما تنفيذاً لسياسة اقتصادية معينة مثل تنمية التمويل الذاتي للشركات أو التأثير على حجم المدخرات والاستثمارات.

والنظام الأساسي لشركة المساهمة قد يتضمن نصوصاً خاصة بتوزيع أرباح الشركة بما لا يتعارض مع قانون الشركات ولائحته التنفيذية.

بعد إقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تقوم الجمعية العمومية بتحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتعلن ما يخص العاملين والمساهمين ومجلس الإدارة. وذلك مع مراعاة اعتبارات عديدة ويستحق كل من المساهم أو صاحب الحصة أو العامل حصته في الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العمومية بتوزيعها. وعلى مجلس الإدارة أن يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العمومية بتوزيع الأرباح على المساهمين والعاملين خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار. ومن الجدير بالذكر أن المساهم أو صاحب الحصة أو العامل غير

ملزم يرد الأرباح التي حصل عليها من الشركة بعد إقرار توزيعها حتى ولو منبت الشركة بخسائر في السنوات التالية.

ولا يجوز للجمعية العمومية أن توزع أرباحاً بالمخالفة للقواعد المنصوص عليها في قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو لائحته التنفيذية أو النظام الأساسي للشركة. كما لا يجوز للجمعية العمومية بأن تقرر توزيع أرباح إذا ترتب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها. ويجب أن يتضمن اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بيان مدى تأثير ذلك على أداء الالتزامات النقدية للشركة في مواعيدها ويشير إلى ذلك مراقب الحسابات في تقريره.

وفيما يلي نتعرض لطريقة توزيع الأرباح في شركات المساهمة طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية.

(١) الأرباح الصافية:

هي الأرباح الناتجة عن العمليات هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي بشرتها الشركة خلال السنة المالية. وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتطبيق هذه الأرباح بعد تجنب كافة الاستهلاكات والمخصصات التي تقضي الأصول المحاسبية بحسابها وتجنبيها قبل إجراء أي توزيع أية صورة من لصور. ويجب إجراء الاستهلاكات وتجنيب المخصصات المشار إليها حتى في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً أو تحقق أرباحاً غير كافية (مادة ١٩١ من اللائحة التنفيذية للقانون).

(٢) الاحتياطي القانوني:

يجب على مجلس الإدارة لدى إعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن يجنب من صافي الأرباح جزء من عشرين على الأقل^١ لتكوين احتياطي قانوني. ويجوز للجمعية بناء على تقرير من مراقب الحسابات. وقف تجذيب هذا الاحتياطي إذا بلغ نصف رأس المال المصدر، ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال. (مادة ١٩٢ من اللائحة التنفيذية للقانون).

(٣) الاحتياطي النظامي:

يجوز النص في نظام الشركة الأساسي على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الأغراض التي يحددها النظام وذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصاً لأغراض معينة جاز للجمعية العمومية العادية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة (أو الشريك أو الشركاء المديرين - حسب الأحوال) مشفوع بتقرير من مراقب الحسابات أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين وفي جميع الأحوال لا يجوز التصرف في الاحتياطيات والمخصصات الأخرى في غير الأموال المخصصة لها إلا بموافقة الجمعية العمومية (مادة ١٩٣ من اللائحة التنفيذية للقانون).

(٤) الأرباح القابلة للتوزيع:

الأرباح القابلة للتوزيع هي الأرباح الصافية مستثلاً منها ما يكون قد لحق برأس مال الشركة من خسائر في سنوات سابقة، وبعد تجنيب الاحتياطيات المنصوص عليها في المادتين ١٩٢، ١٩٣ من اللائحة التنفيذية. كما يجوز للجمعية العمومية أن تقرر توزيع كل أو بعض الاحتياطيات التي تلك التصرف فيها بموجب نصوص القانون أو اللائحة أو النظام،

^١ يلاحظ أن نسبة ثمن صافي الربح أي ٥% من صافي الربح تمثل الحد الأدنى الذي تطلب القانون حجة بصفة احتياطي قانوني. أي أنه يجوز للجمعية العمومية أن تقرر نسبة أعلى من ٥% من صافي الأرباح كاحتياطي قانوني بدون الإخلال بباقي الحدود التي تطلبها القانون.

ويجب أن يتضمن قرار الجمعية الفوائد المستحقة هذا الشأن بيان بأوضاع المال الذي يجري التوزيع فيه (مادة ١٩٤ من اللائحة التنفيذية للقانون).

ويتم توزيع تلك الأرباح طبقاً للقواعد الآتية:

أ- التوزيعات النقدية على المساهمين والعاملين:

يتم توزيع نسبة ٥ % من رأس المال كدفعة أولى للمساهمين والعاملين معا وذلك من الأرباح القابلة للتوزيع وتقسم بنسبة ٩٠ % للمساهمين، ١٠ % للعاملين^١.

ب - التوزيعات النقدية لأصحاب حصص التأسيس:

يتم توزيع ما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من الأرباح القابلة للتوزيع بعد الوفاء بنسبة ٥ % من رأس المال للمساهمين والعاملين.

ج- مكافأة مجلس الإدارة:

يتم توزيع ما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من الأرباح القابلة للتوزيع بعد الوفاء بنسبة ٥ % من رأس المال للمساهمين والعاملين ما لم يحدد النظام الأساسي للشركة نسبة أعلى من ١٠ %.

د- احتياطات أخرى:

^١ يجب إلا يقل نصيب العاملين بشركة المساهمة في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً عن ١٠ % وبشرط ألا يزيد على مجموع الأجر السنوية بالشركة وإذا كان نظام الشركة يحدد للعاملين نصيباً في الأرباح يزيد على ١٠ % ولا يتجاوز مجموع الأجر السنوية يتم تجنب زيادة في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين في الملاك التي لا تحقق فيها أرباح بسبب خارج عن إرادة الشركة أو استخدامه في إنشاء شروعات في إسكان أو خدمات تعود بالنفع عليهم.

يجوز للجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة ان تقرر تكوين إحتياطات أخرى غير الإحتياطي القانوني والنظامي.

هـ - توزيعات نقدية على المساهمين والعاملين:

يتم تقرير توزيع دفعة ثانية على المساهمين والعاملين - إذا تبقت أرباح غير موزعة ورات الجمعية العمومية عدم احتجازها - ويراعى عند توزيع الدفعة الثانية استخدام نفس الحدود الواردة في القانون.

و - الأرباح المرحلة:

الأرباح المتبقية بعد استبعاد كل من الإحتياطي القانوني والإحتياطي النظامي والتوزيعات في البنود من (أ) حتى (هـ) تمثل أرباحًا قابلة للتوزيع ولكن قد ترى الجمعية العمومية إرجاء توزيعها لفترات قادمة وبالتالي ترحل إلى السنة التالية لها.

ثانيًا: مشروع توزيع الأرباح:

معاملين في ضوء الأسس والقواعد السابقة والتي يتضمنها قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة تتولى الإدارة إعداد مشروع توزيع الأرباح والذي يقدم بدورة إلى الجمعية العمومية لإقراره. وللجمعية العمومية حق إقرار مشروع التوزيعات كما هو محدد من قبل الإدارة. أو إضافة تعديلات عليه وإقراره بعد التعديلات.

مثال (١):

في إحدى شركات المساهمة كان رأس المال مكونًا من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ ج مدفوعة بالكامل. وقد بلغت الأرباح الصافية بعد الضرائب ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ج وهناك أرباح مرحلة من العام السابق ٢٠٢١ مبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ ج وفي ٢٠٢٢/١٢/٣١م اقترح مجلس الإدارة توزيعات في الأرباح على النحو التالي:

١٠% احتياطي قانوني

٥% احتياطي نظامي

٥% أرباح للمساهمي والعاملين - دفعة أولى

١٠% مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

٨% أرباح للمساهمين والعاملين

وقد تم إقرار المشروع في ٢٠٢٢/٢/١ م

والمطلوب:

١- إعداد مشروع توزيع الأرباح للعرض على الجمعية العمومية.

الحل

تمهيد حسابي:

$$\text{رأس المال} = ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \times \text{سهم} ١٠ \times \text{ج} ١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠$$

$$\text{الدفعة الأولى للمساهمين والعاملين} = ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} = ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{للمساهمين} = ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \times \frac{٩٠}{١٠٠} = ٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{للعاملين} = ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} = ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{الدفعة الثانية للمساهمين والعاملين} = ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \times \frac{٨}{١٠٠} = ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠$$

$$\text{للمساهمين} = ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \times \frac{٩٠}{١٠٠} = ٧٢٠.٠٠٠.٠٠٠$$

$$\text{للعاملين} = ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} = ٨٠.٠٠٠.٠٠٠$$

شركة.... (شركة مساهمة مصرية)			
<u>الإدارة المالية</u>			
مشروع توزيع الأرباح عن سنة ٢٠٢٢م			
صافي أرباح العام			١.٦٠٠.٠٠٠
احتياطي قانوني ١٠% من صافي الربح		١٦٠.٠٠٠	
احتياطي نظامي ٥% من صافي الربح			
دفعة أولى للمساهمين والعاملين ٥%		٨٠.٠٠٠	
للمساهمين ٩٠%	٤٥٠.٠٠٠		
للعاملين ١٠%	٥٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	
	—————	—————	
			٧٤٠.٠٠٠
الباقي			—————
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ١٠%			٨٦٠.٠٠٠
			٨٦.٠٠٠
			—————
يضاف أرباح من العام السابق			٧٧٤.٠٠٠
			١٥٠.٠٠٠
			—————
دفعة ثانية للمساهمين والعاملين ٨%			٩٢٤.٠٠٠
للمساهمين	٧٢٠.٠٠٠		
للعاملين			
	٨٠.٠٠٠		٨٠٠.٠٠٠
	—————		—————
الباقي يرحل للعام القادم			١٢٤.٠٠٠

ثالثاً: حساب توزيع الأرباح:

ورد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م نموذجاً لحساب التوزيع على النحو المبين أدناه كالاتي:

ح/ توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في / /

سنة المقارنة	البيان	السنة الجارية	سنة المقارنة	البيان	السنة الجارية
	صافي أرباح العام	xx		صافي خسائر العام	xx
				خسائر مرحلة من العام	xx
	أرباح مرحلة من العام السابق	xx		السابق	xx
	احتياطات محولة (تذكر تفصيلاً - إن وجدت)	xx		احتياطي قانوني	xx
				احتياطي نظامي	xx
				احتياطات أخرى (تذكر تفصيلاً)	xx
				مكافأة مجلس الإدارة	xx
				نصيب المساهمين	xx
				نصيب العاملين	xx
				أرباح مرحلة للعام التالي	xx
		xxx			xxx

ويتم إعداد قائمة توزيع الأرباح طبقاً للنموذج المرفق بالقرار رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ كما في الشكل التالي.

قائمة توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في / /

سنة المقارنة	جزئي	كلي
	صافي الربح بعد ضريبة الدخل	××
	الأرباح (أو الخسائر) المرحلة من العام الماضي	××
	احتياطات (تذكر تفصيلاً إن وجدت)	×××
	صافي الربح القابل للتوزيع	_____
	يوزع كالاتي:	××
	احتياطي قانوني	××
	احتياطي نظامي (يذكر تفصيلاً)	××
	احتياطي رأسمالي (إن وجد)	××
	نصيب المساهمين (بواقع السهم)	××
	نصيب العاملين	××
	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	_____
	احتياطات أخرى	_____
	الأرباح المرحلة للعام التالي	×××

المعالجة المحاسبية لعمليات توزيع الأرباح:

بعد أن يتم تنفيذ قرار الجمعية بتوزيع الأرباح على المساهمين والعاملين خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار. وهذا يوضح أن إجراءات التوزيع والمعالجات المحاسبية الخاصة بها في الدفاتر وتصوير حساب وقائمة توزيع الأرباح لا يتم إلا في السنة المالية التالية للسنة التي يتم توزيع أرباحها.

وتتمثل قيود اليومية في الآتي:

١- إقفال الأرباح الصافية في حساب التوزيع:

يتم إقفال صافي الربح وهو الرقم الأخير في حساب الأرباح والخسائر في د/ توزيع الأرباح بالقييد التالي:

من د/ الأرباح والخسائر	xxx
إلى د/ توزيع الأرباح	xxxx

٢- تسجيل مفردات التوزيعات:

يتم إثبات مفردات الأرباح الموزعة في علاقتها بحساب توزيع الأرباح كما يلي:

من د/ توزيع الأرباح		xxx
إلى المذكورين:		
د/ الاحتياطي القانوني	xx	
د/ الاحتياطي النظامي	xx	
د/ احتياطي...	xx	
د/ جاري المساهمين - أرباح	xx	
د/ جاري العاملين - أرباح	xx	
د/ جاري مجلس الإدارة - مكافأة	xx	
د/ الأرباح المرحلة	xx	

٣- الضرائب المستحقة على الأرباح:

تخضع التوزيعات المقررة لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة لضريبة القيم المنقولة. كما تخضع التوزيعات المقررة للعاملين لضريبة كسب العمل. أما التوزيعات النقدية على المساهمين فلا تخضع للضريبة على القيم المنقولة طبقاً للقانون ٨٧ لسنة ٩٣.

أ- آليات حجز الضريبة:

من مذكورين:		
د/ جاري العاملين - أرباح		
د/ جاري مجلس الإدارة - مكافأة		xx
إلى د/ جاري مصلحة الضرائب	xxx	xx

ب- سداد الضريبة لمصلحة الضرائب:

شركة المساهمة ملزمة بنص القانون بحجز الضريبة الخاصة بأرباح العاملين ومكافأة مجلس الإدارة، وسدادها لمصلحة الضرائب وبالتالي تكون الشركة هي وسيط بين العاملين ومجلس الإدارة من جانب ومصلحة الضرائب من جانب آخر. وبالتالي عند السداد لمصلحة الضرائب يتم تسجيل القيد الآتي:

من د/ جاري مصلحة الضرائب		xx
إلى د/ البنك	xx	

ج- سداد التوزيعات لمستحقيها:

أ- بالنسبة للمساهمين:

في أغلب الأحوال يتم سداد أرباح المساهمين (الكوبونات) عن طريق أحد البنوك وذلك بفتح حساب خاص بسداد الأرباح يسمى.

د/ البنك - كوبونات وذلك بتحويل مقابل هذه التوزيعات للمساهمين من الحساب الجاري لدى البنك ويتم التسجل كالاتي:

من د/ البنك - كوبونو رقم (-)		xxx
إلى د/ البنك	xxx	

من د/ جاري المساهمين		xxx
إلى د/ البنك كويون رقم (-)	xxx	

ب- بالنسبة للعاملين وأعضاء مجلس الإدارة:

يتم التصرف للعاملين والأعضاء مجلس الإدارة من الخزينة أو من البنك بشبكات بطريقة مباشرة على النحو التالي:

من د/ جاري العاملين - إرباح		xxx
إلى د/ الخزينة - البنك	xxx	

من د/ جاري مجلس الإدارة -		xxx
مكافأة	xxx	
إلى د/ الخزينة - البنك		

مثال (٢):

بلغ صافي الربح بعد الضرائب لشركة الوفاء شركة مساهمة مصرية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١، مبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ ج وكان رأس المال لهذه الشركة ٨.٠٠٠.٠٠٠ ج مقسماً إلى ٨٠.٠٠٠ سهم بقيمة أسمية ١٠٠ ج للسهم مدفوعة بالكامل، وكانت هناك خسائر مرحلة من عام ٢٠٢١، مبلغ ١٢٠.٠٠٠ ج.

وقد رأى مجلس الإدارة ما يلي:

- ١- تكوين احتياطي قانوني ١٠% من صافي الربح.
- ٢- تكوين احتياطي نظامي ٥% من صافي الربح.
- ٣- دفعة أولى للمساهمين والعاملين ٥% من رأس المال.
- ٤- مكافأة مجلس الإدارة ١٠% من الباقي.
- ٥- دفعة ثانية للمساهمين والعاملين ٣%.

فاذا علمت أن:

١- في ٢٠٢٢/٣/١٥ وافقت الجمعية العمومية على مشروع التوزيع وتم تنفيذه في ٢٠٢٢./٣/٣٠

٢- سددت الأرباح للمساهمين فيما عدا مساهم في ١٠.٠٠٠٠ سهم عادي.

٣- كانت ضرائب القيم المنقولة على مكافأة مجلس الإدارة ٥٠٠٠ ج وضرائب كسب العمل على توزيعات العاملين ٤٠٠٠ ج ولم يتم سدادها بعد لمصلحة الضرائب.

المطلوب:

١- إعداد مشروع توزيع الأرباح المقدم من مجلس الإدارة.

٢- إثبات قيود اليومية لتنفيذ قرار الجمعية العامة.

٣- إعداد كل من حساب توزيع الأرباح وقائمة توزيع الأرباح.

الحل

تمهيد حسابي:

رأس المال = ٨.٠٠٠.٠٠٠ (٨٠.٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ج)

الدفعة أولى للمساهمين والعاملين = $\frac{٥}{١٠٠} \times ٨.٠٠٠.٠٠٠ = ٤٠٠.٠٠٠$

الدفعة الثانية للمساهمين = $\frac{٩٠}{١٠٠} \times ٢٤٠.٠٠٠ = ٢١٦.٠٠٠$

إجمالي التوزيعات للمساهمين = ٥٧٦.٠٠٠

توزيعات السهم = $\frac{٥٧٦.٠٠٠}{٨٠.٠٠٠} = ٧.٢$ ج للسهم

التوزيعات المسددة للمساهمين = ٧.٠ ج × ٧٠.٠٠٠٠٠ سهم = ٥٠٤.٠٠٠٠ ج

التوزيعات المتأخرة = ٧.٢ × ١٠.٠٠٠٠٠ سهم = ٧٢.٠٠٠٠ ج

التسديدات للعاملين = ٦٤.٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ = ٢٤.٠٠٠٠ ج

التسديدات لمجلس الإدارة = ٤٥.٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ = ٤٠.٠٠٠٠ ج

مشروع توزيع الأرباح:

صافي أرباح العام			١.٠٠٠.٠٠٠
احتياطي قانوني ١٠%		١٠٠.٠٠٠	
احتياطي نظامي ٥%		٥٠.٠٠٠	
دفعة أولى للمساهمين والعاملين ٥%			
للمساهمين ٩٠%	٣٦٠.٠٠٠		
للعاملين ١٠%	٤٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	
	_____	_____	٥٥٠.٠٠٠
الباقى			٤٥٠.٠٠٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ١٠%			٤٥.٠٠٠

الباقى بعد مكافأة مجلس الإدارة			٤٠٥.٠٠٠
يخصم خسائر مرحلة			١٢٠.٠٠٠

دفعة ثانية للمساهمين والعاملين ٣%			٢٨٥.٠٠٠
للمساهمين ٩٠%	٢١٦.٠٠٠		
العالمين ١٠%	٢٤.٠٠٠		٢٤٠.٠٠٠

الأرباح المرحلة للعام القادم			٤٥.٠٠٠

من د/ الأرباح والخسائر		١.٠٠٠.٠٠٠
إلى د/ توزيع الأرباح	١.٠٠٠.٠٠٠	
من د/ توزيع الأرباح		٨٨٠.٠٠٠
إلى د/ الخسائر المرحلة	١٢٠.٠٠٠	
من د/ توزيع الأرباح إلى مذكورين:		
د/ الاحتياطي القانوني	١٠٠.٠٠٠	
د/ الاحتياطي النظامي	٥٠.٠٠٠	
د/ جاري المساهمين	٥٧٦.٠٠٠	
د/ جاري العاملين	٦٤.٠٠٠	
د/ جاري مجلس الإدارة	٤٥.٠٠٠	
د/ الأرباح المرحلة	٤٥.٠٠٠	
من مذكورين		
د/ جاري العاملين		٤.٠٠٠
د/ جاري مجلس الإدارة		٥.٠٠٠
إلى د/ جاري مصلحة الضرائب	٩.٠٠٠	
من د/ البنك - كوبون رقم -		٥٧٦.٠٠٠
إلى د/ البنك	٥٧٦.٠٠	
من د/ جاري المساهمين		٥٠٤.٠٠٠
إلى د/ البنك - كوبون رقم -	٥٠٤.٠٠٠	
من مذكورين:		
د/ جاري العاملين		٦٠.٠٠٠
د/ جاري مجلس الإدارة		٤٠.٠٠٠
إلى د/ الخزينة	١٠٠.٠٠٠	

٣- أ- حساب توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢م

د/ أ. خ (صافي الربح بعد الضرائب)	١.٠٠٠.٠٠٠	إلى د/ خسائر مرحلة إلى مذكورين: د/ الاحتياطي القانوني د/ الاحتياطي النظامي د/ جاري المساهمين د/ جاري العاملين د/ جاري مجلس الإدارة د/ الأرباح المرحلة	١٢٠.٠٠٠ ١٠٠.٠٠٠ ٥٠.٠٠٠ ٥٧٦.٠٠٠ ٦٤.٠٠٠ ٤٥.٠٠٠ ٤٥.٠٠٠
	١.٠٠٠.٠٠٠		١.٠٠٠.٠٠٠

٣- ب- قائمة توزيع الأرباح عن السنة ٣١/١٢/٢٠٢٢م

سنة المقارنة	جزئي	كلي
	١.٠٠٠.٠٠٠	
صافي الربح بعد ضريبة		
خسائر العام الماضي	(١٢٠.٠٠٠)	
الربح القابل للتوزيع	—————	٨٨٠.٠٠٠
يوزع كآتي:		
احتياطي قانوني	١٠٠.٠٠٠	
احتياطي نظامي	٥٠.٠٠٠	
نصيب المساهمين (بواقع ٧.٢ السهم)	٥٧٦.٠٠٠	
نصيب العاملين	٦٤.٠٠٠	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٤٥.٠٠٠	
	—————	٨٣٥.٠٠٠
الأرباح المرحلة للعام التالي		٤٥.٠٠٠

قائمة التدفقات النقدية^١:

طبقاً للقرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٧٧ فإنه يجب على الشركة المساهمة إعداد قائمة التدفقات النقدية. ويتم عرض قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية للشركة.

وقد ورد بملحق القرار الوزاري السابق نموذج لقائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة المباشرة على النحو التالي:

		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:</u>
	××	مقبوضات نقدية من العملاء
	(×)	مدفوعات نقدية للموردين والموظفين
	××	نقدية متولدة من التشغيل
	(×)	فوائد مدفوعة
	(×)	ضرائب دخل مدفوعة
	×××	تدفق نقدي قبل البنود غير العادية
	×	مقبوضات من تسويات أضرار الزلزال
××××	—	صافي التدفقات من أنشطة التشغيل
		<u>- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
	(×)	صافي النقدية المدفوعة لشراء شركة تابعة
	(×)	شراء أصول ثابتة
	×	مقبوضات من بيع أصول
	×	فوائد مقبوضة
	×	توزيعات مقبوضة
(××)	—	صافي التدفقات المستخدمة في أنشطة

^١ جاءت قائمة التدفق النقدي في القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧م لكي تخل محل قائمة الموارد والاستخدامات التي استلزمها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م وقائمة الموارد والاستخدامات توضح مصادر الحصول على الأموال وكيفية استخدامها في الأغراض الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية.

		الاستثمار
	×	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
	×	مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال
	(×)	مقبوضات من اقتراض طويل الأجل
	(×)	مدفوعات عن التزامات التأجير التمويلي
(××)	—	توزيعات مدفوعة
—		صافي التدفقات المستخدمة في أنشطة التمويل
×××		
××		صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها
—		النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
×××		النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

ومما تجدر الإشارة إليه أن قائمة التدفقات النقدية يمكن أن تعد طبقاً للطريقة غير المباشرة والتي تبدأ برقم الربح ثم يتم تسويته للوصول إلى صافي التدفقات النقدية والتي تعبر عن صافي الزيادة (العجز) في النقدية الناتجة عن كل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ولقد جاء المعيار الأمريكي رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ يعرض التدفقات النقدية على أساس التفريق بين الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وأورد طريقتين للوصول: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة وحتى المعيار المذكور على تبني الطريقة المباشرة بشكل أساسي والطريقة غير المباشرة بوضع استثنائي.

٥/٤: قائمة المركز المالي:

قائمة المركز المالي تمثل كشف بموجودات وحقوق الشركة من جانب والالتزامات التي عليها للملاك أو الغير من جانب آخر وكذلك في لحظة معينة ويعبر عن تلك الموجودات والحقوق والالتزامات في صورة أرصدة لحظية في تاريخ معين من الزمن.

واللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ عرضت قائمة المركز المالي في شكل قائمة متوازنة الجانبين. جانب للموجوات والحقوق وجانب للالتزامات. كما في الشكل التالي:

شركة.... ش. م. م

الميزانية العمومية في - / - / -

الصا في	مجمع الأهلاك	التكلفة
	الأصول الثابتة	حقوق المساهمين
	أراضي	رأس المال المرخص به رأس
	مباني وإنشاءات وطرق	المال المصدر والمكتب فيه
	آلات ومعدات	(يوضع عليه والقيمة الاسمية)
	وسائل نقل وانتقال عدد	المبالغ غير المسددة
	وأدوات	رأس المال المدفوع
	أثاث ومعدات مكاتب	الاحتياطيات
	شهرة المحل وحقوق الامتياز	إحتياطي قانوني
	والاختراع	إحتياطي نظامي احتياطي
	والعلامات التجارية	رأسمالي إحتياطيات أخرى
	نفقات إيراديه مؤجلة	(تفصيلاً)
		الأرباح أو الخسائر المرحلة
	المشروعات تحت التنفيذ	مجموع حقوق المساهمين
	تكوين سلعى	المخصصات
	إنفاق إستثماري	مخصص ضرائب متنازع عليها
		مخصص منازعات والتزامات
	استثمارات طويلة الأجل	مخصصات أخرى
	شركات قابضة وشقيقة	
	مشروعات مشتركة	

<p><u>الالتزامات طويلة الأجل</u></p> <p>سندات مصدرة</p> <p>قروض شركات قابضة وتابعة وشقيقة</p> <p>قروض طويلة الأجل</p> <p><u>الالتزامات المتداولة</u></p> <p>بنوك حسابات دائنة موردين، أوراق دفع حسابات جارية شركات قابضة وتابعة وشقيقة</p> <p>دائنو التوزيعات حسابات دائنة أخرى</p> <p>الحسابات النظامية</p>	<p><u>الإقراض طويل الأجل</u></p> <p>شركات قابضة وتابعة وشقيقة قروض أخرى (تفصيلاً)</p> <p><u>الأصول المتداولة</u></p> <p>المخزون</p> <p>خامات ووقود وقطع غيار إنتاج تحت التشغيل إنتاج تام</p> <p>بضاعة مشتراة بغرض البيع اعتمادات مستندية لشراء بضائع</p> <p>مدينون (بعد خصم المخصص)</p> <p>حسابات جارية لشركات قابضة وتابعة وشقيقة</p> <p>حسابات متنوعة</p> <p>استثمارات في أ، مالية (بعد خصم المخصص)</p> <p>نقدية بالبنك والصندوق</p> <p><u>أصول أخرى</u></p> <p>مصرفات التأسيس (بعد خصم الإهلاك)</p> <p>مصرفات سابقة</p> <p>الحسابات النظامية</p>			
--	---	--	--	--

مثال:

فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر شركة الأمل شركة مساهمة مصرية عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك بعد إعداد حساب الأرباح والخسائر (المبالغ بالجنيه).

١- أرباح العام قبل الضرائب ٢٣٨٠٠٠، احتياطي قانوني ٢٠٠٠٠، احتياطي عام ٣٥٠٠٠

٢- تقدر الضرائب على أرباح العام ب ٣٨٠٠٠

٣- رأس المال المرخص به ١.٠٠٠.٠٠٠ ج والمدفوع ٦٠٠.٠٠٠ ج

٤- اقترح مجلس الإدارة التوزيعات الآتية:

١٠% من صافي الربح احتياطي قانون ٥% احتياطي عام، ٥% دفعة أولى للمساهمة والعاملين، ١٠% دفعة ثانية للمساهمين والعاملين ويتم ترحيل الأرباح الباقية.

٥- تم تنفيذ مشروع مجلس الإدارة بعد إقراره من الجمعية العمومية وتم سداد توزيعات

العاملين والمساهمين ومجلس الإدارة ما عدا مبلغ

٥.٠٠٠ استحققت لمجموعة من المساهمين لم يتم صرف المبلغ بعد.

والمطلوب:

١- إعداد مشروع توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

٢- تصوير حساب توزيع الأرباح

الحل

أ- يعاد تسوية الربح قبل التوزيع بالعبء الضريبي اللازم لجعل مخصص الضرائب مادياً للضرائب المقدرة.

أرباح العام	٢٣٨.٠٠٠
العبء الضريبي	٣٨.٠٠٠
الربح القابل للتوزيع	٢٠٠.٠٠٠

ب- توزيع المساهمين والعاملين:

$$\begin{array}{r} \text{إجمالي} \\ 30.000 \\ = \frac{5}{100} \times 600.000 = \text{الدفعة الأولى} \\ \text{للمساهمين} \\ 27.000 \\ \text{للعاملين} \\ 3.000 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} \text{إجمالي} \\ 60.000 \\ = \frac{10}{100} \times 600.000 = \text{الدفعة الأولى} \\ \text{للمساهمين} \\ 54.000 \\ \text{للعاملين} \\ 6.000 \end{array}$$

التوزيعات للمساهمين والعاملين

١- مشروع توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢م

صافي أرباح العام		٢٠٠.٠٠٠
يخصم:		
احتياطي قانوني ١٠%	٢٠.٠٠٠	
احتياطي نظامي ٥%	١٠.٠٠٠	
دفعة اولى للمساهمين والعاملين ٥%	٣٠.٠٠٠	
للمساهمين ٩٠%	٢٧.٠٠٠	
للعاملين ١٠%	٣.٠٠٠	
		٦٠.٠٠٠
الباقى		١٤٠.٠٠٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		١٤.٠٠٠
		١٢٦.٠٠٠
أرباح مرحلة من العام السابق		١٣.٠٠٠
		١٣٩.٠٠٠
دفعة ثانية للمساهمين والعاملين ١٠% من رأس المال		
للمساهمين ٩٠%	٥٤.٠٠٠	
للعاملين ١٠%	٦.٠٠٠	
		٦٠.٠٠٠
الأرباح المرحلة للعام القادم		٧٩.٠٠٠

٢- أ - ح/ توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢م

بيان	السنة الحالية	سنة المقارنة	بيان	السنة الحالية
من ح/ الأرباح والخسائر	٢٠٠.٠٠٠		إلى ح/ احتياطي قانوني	٢٠.٠٠٠
من ح/ أرباح مرحلة	١٣.٠٠٠		إلى ح/ احتياطي عام	١٠.٠٠٠
			إلى ح/ جاري المساهمين	٨١.٠٠٠
			إلى ح/ جاري العاملين	٩.٠٠٠
			إلى /مجلس الإدارة	١٤.٠٠٠
			أرباح مرحلة	٧٩.٠٠٠
	٢١٣.٠٠٠			٢١٣.٠٠٠

٢- ب- قائمة توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢م

	جزئي	كلي
صافي الربح بعد ضريبة	٢٠٠.٠٠٠	
أرباح مرحلة من العام السابق	١٣.٠٠٠	
صافي الربح القابل للتوزيع	—————	٢١٣.٠٠٠
يوزع كآآتي:		
احتياطي قانوني ١٠%	٢٠.٠٠٠	
احتياطي نظامي ٥%	١٠.٠٠٠	
نصيب المساهمين (بواقع ١.٣٥ ج للسهم الواحد)	٨١.٠٠٠	
نصيب العاملين	٩.٠٠٠	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٤.٠٠٠	
الأرباح المرحلة للعام القادم	—————	١٣٤.٠٠٠
		—————
		٧٩.٠٠٠

٦/٣٤ : تطبيقات على الفصل الرابع:

التطبيق الأول (محلول)

فيما يلي ميزانية الشركة الذهبية للاستثمارات بالگردقة (شركة مساهمة مصرية) في
٢٠٢٢/١٢/٣١.

رأس المال		عقار بعد الاستهلاك	٢٣٨.٠٠٠
٥٠٠.٠٠٠ أسهم عادية		آلات (بثمن التكلفة)	٩٠.٠٠٠
١٠٠.٠٠٠ قرض		بضاعة	٢٢٤.٠٠٠
	٦٠٠.٠٠٠	أثاث (بثمن التكلفة)	٢٠.٠٠٠
٨٨.٨٠٠ موردون		عملاء	٩٢.٠٠٠
وأرصدة		شهرة وحق اختراع	٥٢.٠٠٠
٦٥.٢٠٠ أ.د.		قروض للعاملين	٢٨.٠٠٠
٨٠.٠٠٠ مخصصات		استثمارات	١٨.٠٠٠
	٢٣٤.٠٠٠	أ.ق	١٢٠.٠٠٠
د/أ.خ	٤٩.٠٠٠	نقدية بالبنك	٨٦.٠٠٠
احتياطات	٨٥.٠٠٠		
	٩٦٨.٠٠٠		٩٦٨.٠٠٠

وقد اتضح من فحص الدفاتر ما يلي:

١- د/أ.خ ٤٩٠٠٠

رأس المال المصرح به مليون جنيه والمصدر ٢٥٠.٠٠٠ سهم بقيمة اسمية للسهم ٢٠ ج.
١٠- ضمن بند ٥% أ.خ الظاهر بالميزانية مبلغ ٦٥٠٠ ج أرباح مرحلة من العام الماضي.

١١- الاحتياطات تتمثل في:

٨.٠٠٠ احتياطي شراء سندات حكومية

٢٧.٠٠٠ احتياطي قانوني

٥٠.٠٠٠ احتياطي نظامي (عام)

٨٥.٠٠٠

١٣- ينص القانون النظامي للشركة على أن يرحد ٥% احتياطي قانوني، ٥% احتياطي شراء سندات، ويرى مجلس الإدارة اقتطاع ١٠% من صافي الربح كاحتياطي قانوني، ٥% من صافي الربح لمقابلة ارتفاع أسعار الأصول الثابتة.

١٤- يقترح مجلس الإدارة توزيع الأرباح طبقاً لقانون الشركاء مع عدم ترحيل أرباح للسنة التالية.

تم سداد كل من العاملين وكافأة مجلس الإدارة أما المساهمين فتبقى لهم ٥٠٧٦٨ ج.

والمطلوب:

١- إعداد مشروع توزيع الأرباح.

٢- إعداد حساب توزيع الأرباح.

الحل

التمهيد الحسابي: تمهيد للحل

(١) الأرباح:

الربح الظاهر في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م ٤٩.٠٠٠

- أرباح السنة السابقة ٦.٥٠٠

ربح السنة الحالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م ٤٦.٠٠٠

الربح القابل للتوزيع ٤٢.٥٠٠

إجمالي	العاملين	للمساهمين	(٢) التوزيعات
٢٥.٠٠٠	٢.٥٠٠	٢٢.٥٠٠	دفعة أولى
٩.١٨٧	٩١٩	٨.٢٦٨	دفعة ثانية

(ب) د/ توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

٢.١٢٥	إلى د/ احتياطي قانوني	٤٢.٥٠٠	من د/ الأرباح
٢.١٢٥	إلى د/ احتياطي شراء سندات		والخسائر
٢.١٢٥	إلى د/ احتياطي ارتفاع أسعار أصول	٣.٠٠٠	من د/ أرباح مرحلة
٤.٢٥٠	إلى د/ احتياطي عام		من العام السابق
٣٠.٧٦٨	إلى د/ جاري المساهمين أرباح		
٣.٤١٩	إلى د/ جاري العاملين أرباح		
٠.٦٨٨	إلى د/ جاري مجلس الإدارة		
	مكافأة		
٤٥.٥٠٠		٤٥.٥٠٠	

(أ) مشروع توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

٤٢.٠٠٠	٢.١٢٥	أرباح السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١
	٢.١٢٥	٥% احتياطي قانوني
	٢.١٢٥	٥% احتياطي شراء سندات
	٤.٢٥٠	٥% احتياطي ارتفاع أسعار الأصول
٣٥.٦٢٥		١٠% احتياطي عام
٦.٨٧٥		دفعة أول للمساهمين والعاملين (٥% من رأس المال)
٦٨٨	٢٢٥٠٠	٩٠% للمساهمين
٦.١٨٧	٢٥٠٠	١٠% للعاملين
٣.٠٠٠		
٩.١٨٧		الباقي
		مكافأة مجلس الإدارة
٩.١٨٧		الباقي
٠.٠٠٠		+
	٨٢٦٨	أرباح مرحلة من السنة السابقة
	٩١٩	الأرباح الباقية توزيع بالكامل
		للمساهمين ٩٠%
		للعاملين ١٠%
		الأرباح المرحلة

التطبيق الثاني (محلول):

بلغت الأرباح الصافية لإحدى شركات المساهمة عن السنة المالية ٢٠٢٢/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠ ج، و وافقت الجمعية العمومية على خطة التوزيع التالية:

- ١- ٥% احتياطي قانوني
 - ٢- ١٠% احتياطي ارتفاع أسعار أصول.
 - ٣- ٥% احتياطي شراء سندات حكومية.
 - ٤- الحد الأدنى للمساهمين والعاملين (الدفعة الأولى).
 - ٥- ١٠% حصص تأسيس.
 - ٦- ١٠% مكافأة مجلس الإدارة.
 - ٧- ٥% دفعة ثانية للمساهمين والعاملين.
 - ٨- الباقي يرحل للأعوام التالية.
- وفي الشهر التالي تم تنفيذ قرارات الجمعية العمومية الخاصة بتوزيع الأرباح، وطلبت الشركة م البنك تحويل مبلغ مساوي لقيمة التوزيعات النقدية إلى حساب خاص. وأن تعطي مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بشيك وفي نهاية هذا الشهر (٢٠٢٢/١/٣١) أخطر البنك بأنه قد تم كافة التوزيعات وأعطيت لأصحابها).

المطلوب:

- ١- توضيح كيفية توزيع أ. خ من خلال قائمة توضح خطة التوزيع.
- ٢- قيود اليومية اللازمة.
- ٣- تصوير ح/ أ. خ (علمًا بأن رأس المال المدفوع ٥٠٠٠٠٠٠ ج)

تمهيد حسابي:

- ١- الاحتياطي القانوني.
- يتم حساب الاحتياطي القانوني من صافي الأرباح كالاتي:
- $$١٠٠٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} = ٥٠٠٠ \text{ جنيه}$$
- ٢- احتياطي ارتفاع أسعار الأصول. $١٠٠٠٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} = ١٠٠٠٠ \text{ جنيه}$
 - ٣- احتياطي شراء سندات حكومية: $١٠٠٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} = ٥٠٠٠ \text{ جنيه}$
 - ٤- دفعة أولى للمساهمين والعاملين: $٥٠٠٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} = ٢٥٠٠٠ \text{ جنيه}$

وتوزع كالاتي:

$$90\% \text{ للمساهمين} = \frac{90}{100} \times 25000 = 22500 \text{ جنيه}$$

$$10\% \text{ توزيع نقدي للعاملين} = \frac{10}{100} \times 25000 = 2500 \text{ جنيه}$$

$$5- \text{ حصص التأسيس} = \frac{10}{100} \times [(25000 + 20000) - 100000] = 5500 \text{ جنيه}$$

$$6- \text{ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة} = \frac{10}{100} \times (45000 - 100000) = 5500 \text{ جنيه}$$

7- دفعة ثانية للمساهمين والعاملين 5% = 25000 جنيه وهي بنفس النسبة السابقة

$$90\% \text{ للمساهمين} = 22500 \text{ جنيه}$$

$$10\% \text{ توزيع نقدي للعاملين} = 2500$$

25000 جنيه

1- قائمة توضح كيفية توزيع الأرباح طبقاً لاقتراح مجلس الإدارة

100000		صافي الربح
<u>5000</u>		1- احتياطي قانوني
95000		الباقي
<u>10000</u>		2- احتياطي ارتفاع أسعار الأصول
85000		الباقي
<u>5000</u>		3- احتياطي شراء سندات حكومية
80000		الباقي
		4- دفعة أولى للمساهمين، وتوزع كالاتي
	18750	75% حصة المساهمين
	2500	10% توزيع نقدي للعاملين
25000	1250	5% خدمات اجتماعية واسكان
<u>55000</u>	<u>2500</u>	10% خدمات اجتماعية مركزية

دراسات في محاسبة شركات الاموال

٥٥٠٠		الباقى
<u>٧٠٠٠</u>		٥- أصحاب حصص التأسيس
٤٨٠٠٠		
<u>٤٨٠٠</u>		٦- مكافأة مجلس الإدارة
٤٣٢٠٠		الباقى
	٢٢.٥٠٠	٧- دفعة ثانية للمساهمين
		٩٠% حصة المساهمين
<u>٢٥٠٠٠</u>	<u>٢٥٠٠</u>	١٠% توزيع نقدي للعاملين
١٨٢٠٠		٨- الباقى أرباح مرحلة (محتجزة)

أما قيود اليومية فتكون كالآتي:

من د/ أ.خ		١٠٠٠٠٠
إلى د/ توزيع أ.خ	١٠٠٠٠٠	
ترحيل الأرباح إلى د/ التوزيع		
<hr/>		
من د/ توزيع أ.خ		
إلى المذكورين:		
د/ احتياطي قانوني	٥٠٠٠	
د/ احتياطي ارتفاع أسعار أصول	١٠٠٠٠	
د/ احتياطي شراء سندات حكومية	٥٠٠٠	
د/ أرباح حصص التأسيس	٧٠٠٠	
د/ مكافآت مجلس الإدارة	٤٨٠٠	
د/ أرباح العاملين	٥٠٠٠	
د/ أرباح المساهمين	٤٥٠٠٠	
د/ أ. مرحلة	١٨٢٠٠	
توزيع أرباح طبقا لاقتراح مجلس الإدارة والذي		
أقرته الجمعية العمومية.		
<hr/>		

دراسات في محاسبة شركات الاموال

من د مكافأة مجلس الإدارة		٤٨٠٠
إلى د/ البنك	٤٨٠٠	
سداد المستحق لأعضاء مجلس الإدارة بشيك		
من د/ البنك - توزيع الأرباح كوبون رقم -		٥٧.٠٠٠
إلى د/ البنك	٥٧.٠٠٠	
تحويل مبلغ مساوي لأرباح المساهمين والعاملين		
وحصص التأسيس من البنك إلى د/ بنك -		
توزيع أ.خ		
<hr/>		
من مذكورين		٥٠٠٠
د/ أرباح العاملين		٤٥.٠٠٠
د/ أرباح المساهمين		٥٥٠٠
د/ أصحاب حصص التأسيس	٥٧.٠٠٠	
إلى د/ البنك - توزيع أرباح كوبون رقم -		
(سداد المستحق للعاملين والمساهمين وحصص التأسيس)		

د/ توزيع أ.خ عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م

من د/ أ.خ	١٠٠٠٠٠٠	إلى د/ الاحتياطي القانوني	٥٠٠٠
		إلى د/ احتياطي ارتفاع أسعار	١٠٠٠٠
		أصول	٥٠٠٠
		إلى د/ احتياطي شراء سندات	٧٠٠٠
		حكومية	٤٨٠٠
		إلى د/ حصص التأسيس	٥٠٠٠
		إلى د/ مكافأة مجلس الإدارة	٤٥٠٠٠
		إلى د/ أرباح العاملين	١٨٢
	١٠٠٠٠٠٠	إلى د/ أرباح المساهمين	١٠٠٠٠٠
		رصيد مرحل (أرباح محتجزة)	

يلاحظ على التطبيق السابق ما يلي:

- ١- يلاحظ تجاهل أي ضرائب مستحقة على تلك الأرباح بهدف التيسير على القارئ.
- ٢- تم حساب الاحتياطات من صافي الربح كاملا وهو ١٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٣- عند إثبات التوزيع في دفتر اليومية يلاحظ الآتي:
 - أ- تم سداد حقوق أعضاء مجلس الإدارة مباشرة بشيك.
 - ب- تم فتح حسابات في البنك لكل من أرباح العاملين والمساهمين وخصص التأسيس (د/ البنك توزيع أرباح) ثم تم السداد من تلك الحسابات لأصحاب هذه التوزيعات.
- ٤- ٢/٦/- تطبيقات غير محلولة:

التطبيق الأول:

فيما يلي قائمة المركز المالي بإحدى شركات المساهمة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

		<u>أصول ثابتة</u>	
٧٠٠٠٠٠٠ رأس المال		أراضي	١٣٠٠٠٠٠
المرخص به ٢٥٠٠٠٠		سيارات	٨٠٠٠٠
سهم بقيمة ٢٠ ج		العقارات	٤٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠٠ رأس المال المصدر		آلات ومعدات	٢١٠٠٠٠
٢٥٠٠٠٠ سهم بقيمة ٢٠ ج		<u>أصول متداولة</u>	
مدفوعة بالكامل ٢٨٠٠٠		بنك	١٦٨٠٠٠
احتياطي قانوني ١٢٠٠٠		مخزون	٣٨٠٠٠
احتياطي توسعات ٢٦٠٠٠			
أرباح مرحلة ٨٠٠٠٠			
صافي أرباح العام ٢٠٠٠٠			
أ.د. ودائون			
	٦٦٦٠٠٠		٦٦٦٠٠٠

فإذا علمت أن مجلس الإدارة قد اقترح خطة لتوزيع أ.خ على الجمعية العمومية وقد أقرتها الأخير التي اجتمعت لهذا الغرض في ٢٠٢٢/٣/١ وأن الخطة تتضمن الآتي:

- ١- يجنب ١٠ % من صافي الربح ليضاف للاحتياطي القانوني.
 - ٢- يجنب ٥% من صافي الربح ليضاف للاحتياطي التوسعات.
 - ٣- تصرف ٥% من رأس المال (كدفعة أولى للمساهمين والعاملين).
 - ٤- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ٥% من الأرباح.
 - ٥- يرحل الباقي إلى الأعوام التالية:
- وقد طلبت الشركة من البنك تحويل مبالغ مساوية لقيمة التوزيعات المختلفة إلى حساب خاص، كما تسلم أعضاء مجلس الإدارة المكافآت بشيك.
- وفي آخر شهر أبريل/ ٢٠٢٢ أخطر البنك الشركة بأن جميع الأرباح المستحقة قد دفعت.

المطلوب:

- ١- إعداد قائمة توزيع أ.خ
- ٢- قيود اليومية اللازمة.
- ٣- تصوير ح/ توزيع أ.خ
- ٤- تصوير الميزانية العمومية بعد سداد كافة التوزيعات (آخر شهر ٢٠٢٢/٤).

التطبيق الثاني:

بلغت الأرباح الصافية لإحدى شركات المساهمة عن السنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه، وبناء على الاقتراح المقدم من مجلس الإدارة وافقت الجمعية في أول أبريل ٢٠٢٢ على إجراء التوزيعات الآتية:

- ١- يجنب ١٠% من صافي الربح ليضاف إلى الاحتياطي العام.
- ٢- يجنب ٥% من صافي الربح لتكوين احتياطي ارتفاع أسعار أصول.
- ٣- يصرف ١٠% من الأرباح القابلة للتوزيع كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.
- ٤- ٥% توزيعات للمساهمات والعاملين (علما بأن رأس المال المدفوع يبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه).

- ٥- يمنح حملة حصص التأسيس ١٠% من الأرباح.
- ٦- تحجز الأرباح الباقية للسنوات التالية.

المطلوب:

- ١- إعداد قائمة توزيع أ.خ.

٢- تقرير ح/ توزيع أ.خ

التطبيق الثالث:

فيما يلي أرصدة الحسابات المستخرجة من دفاتر إحدى شركات المساهمة بعد عمل المرحلة الأولى من ح/ أ.خ (في ٢٠٢٢/١٢/٣١)
(المبالغ بالجنيه)

أرصدة مدينة: ١٠٠٠٠٠٠ مدينون، ٤٠٠٠٠٠٠ شهره، ١٤٨٠٠٠٠٠ عقارات، ١٠٠٠٠٠٠ أثاث، ٣٥٠٠٠٠ أ.ق، ٤٢٠٠٠٠٠ بضاعة، ٢٦٢٠٠٠٠ إصدار السندات ٣٠٠٠٠٠ فائدة السندات، ٥٠٠٠٠٠ ضرائب.

أرصدة دائنة: ٥٨٤٠٠٠٠ مجمل الربح، ٣٠٠٠٠٠٠ احتياطي قانوني، ١٠٦٠٠٠٠ أ.د، ١٠٠٠٠٠٠ أ.مرحلة، ٦٠٠٠٠٠٠ سندات ١٠%، ١٥٠٠٠٠ مخصص د.م فيها، ٣٠٠٠٠٠٠٠ رأس المال، ٥٠٠٠٠ كويات الاستثمارات فإذا علمت أن:

أ- رأس المال مقسم إلى أسهم عادية قيمة السهم ١٠ جنيه.

ب- يستهلك الأثاث بمعدل ١٠% سنوي، م. إصدار السندات بمعدل ٥٠٠٠ جنيه سنويًا.

ج- يتم عمل مخصص للضرائب المتنازع عليها بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ومخصص د.م فيها ١% من المدينين.

د- هناك مصروفات إدارية مقدمة قدرها ٤٠٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

١- تكملة تصوير ح/ أ.خ عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والميزانية العمومية في ذلك التاريخ.

٢- تصوير ح/ توزيع أ.خ بفرض أن الجمعية العمومية وافقت على التوزيعات الآتية:

أ- يحجز ٥% من صافي أرباح العام لتضاف إلى الاحتياطي القانوني.

ب- يحجز ١٠% من صافي الربح لتكوين احتياطي توسعات.

ج- يصرف الدفعة الأولى ٥% من رأس المال للمساهمين والعاملين.

د- يصرف مكافأة لمجلس الإدارة قدرها ١٠% من الأرباح القابلة للتوزيع.

قائمة المراجع :

١. د. أحمد بسيومني شحاته، المحاسبة المالية لشركات الأموال في القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ .
٢. د. أحمد رجب عبد الملك ، المحاسبة في شركات الاموال - الأساس النظري والأساس التطبيقي، كلية التجارة، امعتسوهاج ، ٢٠٠٥ .
٣. د. السيد عبدالمقصود دبيان، د. ناصر نور الدين عبد اللطيف ، المحاسبة في الشركات ، الاسكندرية ، الدار الجامعية، ٢٠٠٤ .
٤. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحددة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
٥. د. محمد سمير الصبان، د. عبدالله عبدالعزيز هلال المحاسبة المالية في شركات الاموال ، الاسكندرية الدار الجامعة ، ٢٠٠٠ .